

العمل على التوهم في كتب معانى القرآن واعرابه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة

دكتور

صدام حمو حمزة

كلية التربية - جامعة تكريت - العراق

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com



مَكْتَبَةُ
لِسَانُ الْعَرَبِ

www.lisanarb.com

رقم الإبداع : 2010/20806

الترقيم الدولي 6-193-438-977-978

**الحمل على التوهم في كتب
معاني القرآن واعرابه حتى
نهاية القرن الثامن للهجرة**

دكتور
صدام حمود حمزة
كلية التربية – جامعة كركوك - العراق

2011



﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتَلَّ مَا حَنَّ فِرَّارٌ كُمْ عَلَيْكُمْ
أَلَا نَسِّرْ كُوَّا بِهِ شَيْعاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾

[الأعمام/151]

المبحث الأول:

نوجيئ الأسماء على التوهم

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

للمقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم للحمد لله رب العالمين ، حمداً دائمآ ما دلت
السماءات والأرض ، والصلة والسلام على عبده ورسوله المبعوث رحمة
للعالمين سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، ومن اهتدى
بهديهم إلى يوم الدين وبعد

فإن القرآن الكريم هو المنهل الصافي الذي تنهل منه اللغة العربية ثراءها
وتسنم منه قوتها حتى غدت لغة خالدة بخلود القرآن الكريم ، و، فعكفوا على
دراسة النص القرآني من جوانبه كافة لإبراز معانيه وتجلية ما أشكل منه ، وقد
أولوا اهتمامهم بوظيفة الإعراب لأنهم لسعنوا بها على فهم القرآن الكريم
وإدراك معانيه وبيان مقاصده .

وكان من ثمار جهدهم ما أثفوه من كتب معانٍ للقرآن وإعرافه التي
أخذت النص القرآني مادة لها فاهتمت بإعراب الآيات القرآنية وبيان الحكم
الإعلاني في رحابه الفسيح نشأت علوم العربية وانتشرت قواعدها وتضمنت
معالمها حتى أصبحت علوماً متكاملة ذات فروع متشعبـة .

وقد بذل علماء الأمة جهدهم في خدمة القرآن الكريم لمفرداتها وجملها ،
وبهـوضبيـع ما أشـكل منها معـ مراعـاة المسـائل الـصرـافية والـصـوتـيـة والـلغـويـة ، ولمـ
تكـ عنـ علىـ هـذه المؤـلفـات بالـمعـانـي إـلاـ بالـقـدر الـذـي تـقتـضـيه قـوـاعـد الصـنـاعـة
الـلـيـة ، وهـيـ هـذـكـ قدـ جـهـلـتـ القـوـاعـد حـكـماًـ عـلـىـ الـمعـانـيـ وـلـيـسـ العـكـسـ ، دونـ

لن تراعي كون القرآن الكريم فوق قواعد النحو، لذلك لوغلت في التأويل والتقدير في تخريب النصوص الخارجية عن تلك القواعد ، فتجد في توجيه أي نص من النصوص عذةً لوجه من الإعراب تغلب على أكثرها الصنعة النحوية دون مراعاة لجانب المعنى إلا في القليل النادر ، وهذا الكلام إن لم ينطبق على جميع كتب معاني القرآن وإعرابه فعلى أغلبها .

وهذه مسألة استوقفتني كثيراً ، لأنني كنت مدركاً بأنَّ وراء كلَّ تعبير قرآنِي سراً طيفاً لا سبيل إليه مع أسلوب آخر ، وللقرآن يفعل ذلك دون أن يتقيَّد بقواعد النحوة ، لأنَّه كما قلنا فوق تلك القواعد ، فيصل إلى المعنى المراد بأسلوب معجز بعيد عن أيِّ تكلف أو إيلاتٍ أو إهدارٍ للقرآن الذي تعين للسامع على فهم المعنى المراد .

كلَّ هذه الأسباب مجتمعة دفعتي إلى أنْ أفكَّر في موضوع يمكنني من الوقف على سرِّ ليثار للقرآن الكريم صيفاً تقدَّم في عرف للمعربين مشكلاً لخروجها عن قواعد النحو ، ولماذا لم تأت على وفق تلك القواعد فاهتديت إلى موضوع (الحمل على المعنى في كتب إعراب القرآن ومعانيه) وبعد طول دراسة وجدت أنَّ أغلب الموضوعات التي تتضمن تحت مصطلح (الحمل على المعنى) قد أُشَبِّعَت دراسة كالتضمين والإلتقات وتأثيث المذكر وتکثير المؤثر وخطاب للواحد بالجمع لو ل الجمع بالواحد .. الخ .

ووجدت موضوعاً واحداً من موضوعات (الحمل على المعنى) لم تطاله ليدي للدارسين ولم يلق نصيبيه من الدراسة وإنما يشار إليه بإشارات ليست بذلي بال وهذا الموضوع هو: (الحمل على للتوصيم) ، ولا بد من الإشارة إلى

أن صاحب كتاب (التأويل للنحو في القرآن الكريم) قد لشار على هذه المسألة بشيء من الاستفاضة .

ولما كان الأمر كذلك وجدت لزاماً على أن أزيد عن هذا الموضوع ما شابه من ليهams وغموض ، إذ يتadar إلى الذهن عند سماع (التوهم) بأن المراد منه (الخطأ) ، وإذا كان الأمر كذلك فكيف حمل أصحاب كتب معاني القرآن وإعرابه نصوصاً قرآنية على ذلك ؟ وكيف يصح ذلك مع كتاب الله الذي (لا يأتيه الباطل مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ...) فصلت / 43 .

وتلئي دراستنا هذه ل تعالج هذه المسألة ، وعند ما عقدنا العزم على دراسة هذا الموضوع آثرنا أن يكون تحت عنوان (الحمل على التوهم في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة) ، ولكن عندما رأينا أغلب علمتنا للتدلّم يحصرونـه في باب العطف ، لذلك ارتئينا أن يكون العنوان (الحمل على التوهم والطفـع عليه في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة) .

لما أُهم المصادر التي اعتمدناها في استقاء المادة العلمية فكان في مقدمتها كتب إعراب القرآن ومعانيه ولا سيما إعراب القرآن للنحاس والبيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ، ولبيان في إعراب القرآن للغكري ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ولدُر المصنون للسمين للحلبي فضلاً عن كتب معاني القرآن وفي مقدمتها معاني القرآن للفراء والأخفش والنحاس .

ولما للكتب للنحوية فكان في مقدمتها كتاب مسيوبيه ، والمقتضب للمبرد
وشرح المفصل لابن يعيش ، وشرح للنصراني للأزهري ، وشرح لكافية لابن
الحلب ، فضلاً عن كتب أخرى يضيق المقام لذكرها ، وفيما يتعلق بكتب
التفسير فكان تفسير البحر المحيط لأبي حيّان في مقدمة التفاسير التي اعتمدتها:
في الدراسة وقد أولى به عناية خاصة لكونه قرب إلى كتب إعراب القرآن منه
إلى كتب التفاسير .

ولأنَّ أغلب الآراء التي نكرت في نقلها السفاسي صاحب كتاب المجيد في إعراب القرآن المجيد ، وكذلك فعل المسمين للحليبي في الْدُّرُّ المصنون ، ومن التفسير التي اعتمدناها تفسير الكشاف للزمخنري والمحرر للوجيز لابن عطية ، والجامع لإحكام القرآن للقرطبي والتفسير الكبير للرازي فضلاً عن غيرها من التفسير.

ويضاف إلى ما تقدم كتب و دراسات و بحوث ذات علاقة بموضوعة البحث يضيق للعacam لذكرها .

ثم يأتي الفصل الأول فيتناول بالشرح والتعليق للنصوص التي خرجها
لصاحب كتب إعراب القرآن وعللاته على التوهم ، ويضم لربعة مباحث
رئيسة:

يتناول المبحث الأول توجيه الأسماء على التوهم ، ويتناول المبحث الثاني
توجيه الأفعال على التوهم ، ويتناول المبحث الثالث توجيه الأدوات والحراف
على التوهم ، ثم يأتي المبحث الرابع فيتناول توجيه الأساليب على التوهم .

وأما الفصل الثاني فيتناول للنصوص التي خرّجت بالمعنى على التوهم ،
ويضم مبحثين رئيسين : يتناول المبحث الأول التوهم في عطف الأسماء في
حالة لرفع ولنصب والجر وكذلك عطف الاسم على اسم مغاير له في المعنى .

ويأتي للمبحث الثاني من هذا الفصل فيعالج موضوع التوهم في عطف
الأفعال ويضم : عطف الفعل على معنى ما نقدم ؛ وعطف الفعل على فعل
مغایر في الأعراب ؛ وعطف الفعل على مغاير في الدلالة الزمنية .

ثم ينتهي للفصلان بخاتمة تتناول أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

وإن كان لكل عمل من صعوبات ، فإن الصعوبات التي واجهتها في أثناء
نجاز هذه الأطروحة - ولله الحمد - كانت أكبر من ندرة المصادر لogeneity
للدراسة حول موضوعة البحث لو إشكالية المصطلح كما توعّتنا أن نسمعها من
الباحثين .

فالصعوبات التي واجهتها كانت عبارة عن قصة فما إن قدمت نورقني لبرلمان الدكتوراه حتى فجعت بـاستشهاد أخي وعلى لفظ ذلك تدهورت حالتي الصحية شيئاً فشيئاً حتى بلغت مني الجهد ولها لكتب هذه الأطروحة فلم استطع تحمل آلام مرضي فاضطررت لإجراء عملية جراحية خارج القطر وما إن تملكت للشفاء حتى فجعت بـاستشهاد أخي الثاني فانهارت حالتي النفسية وحسبت بلّ نهيلي قد آمنت فلم تعد عندي رغبة في شيء وألقيت قلم من يدي واعتكفت في البيت وبقيت على ما لذا عليه لمدة حتى ألمني الله الصبر فكابرت على جراحي ووصلت الكتابة ولها تجرع عند كل صفحة لكتبها مرارة الصبر حتى وصلت إلى نهاية الأطروحة .

وختاماً فإنّي قد بذلت جهدي وأخلصت ثانية للوصول إلى الحقيقة العلمية ، فإن كنت قد لصبت بذلك بفضل الله على ، وإن كنت جانبت الصواب فصبياني لجهدك وبنلت ما في وسعي ؛ ولا أدعى للكمال في العمل ، فإنّ للكمال الله وحده ، وفيه لأسأل لل توفيق والسداد والحمد لله رب العالمين .

الباحث

النوهيد

في مصطلح التوهيم تحرير وتأصيل

من الحقائق الثابتة أنَّ للغويين من لُمَثَلِ الْخَلِيلِ وَالْكَسَانِيِّ عِنْدَمَا خَرَجُوا إِلَى
بُوادي نَجْدٍ وَالْحَجَازِ لِجَمْعِ الْمَادَةِ لِلْلَّغُوَيَّةِ مِنْ مَعِينِهَا الصَّافِيِّ كَانَ لِسْتَرَلُوزُهُمْ لِلْغَةِ
نَاقِصًا، لَأَنَّ لِسانَ الْعَرَبِ لَوْسَعَ الْأَسْنَةَ مَذْهَبًاً وَأَكْثَرُهَا لَفْقَاظًاً وَلَا نَعْلَمُ لَنَّهُ يَحْبِطُ
بِجَمِيعِ عِلْمِهِ إِنْسَانَ غَيْرَ نَبِيٍّ⁽¹⁾. وَقَالَ لَبُو عَمْرِ بْنِ الْعَلَاءَ: «مَا لَنَتَهِيَ لِيْكُمْ مَا قَالْتُ
لِلْعَرَبِ إِلَّا لَقَلَّهُ وَلَوْ جَامِكُمْ وَلَفِرَ الْجَامِكُمْ عِلْمٌ وَشِعْرٌ كَثِيرٌ»⁽²⁾.

وَلَيْهُمْ فِي سَمَاعِهِمْ لِلْمَادَةِ لِلْلَّغُوَيَّةِ لَمْ يَقْتَصِرُوا عَلَى لِلْغَةِ الْمُشَرَّكَةِ الَّتِي
عَرَفَتْ بِالْفَصْحَىِ الَّتِي كَانَتْ لِغَةُ الْأَبْيَاءِ، بَلْ لَفَعَمُوا مَعَهَا الْلَّهَجَاتِ بِصَفَاتِهَا الْمُتَبَايِّنَةِ⁽³⁾،
وَلَمْ يَفْصُلُوا بَيْنَ لِغَةِ الشِّعْرِ وَلِغَةِ النَّشْرِ مَعَ خَصْصِيَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا.

وَعِنْدَمَا جَاءَ النَّحَّاَةُ وَاسْتَبَطُوا قَوَاعِدَهُمْ مَا جَمَعَهُ لِلْغَوَيْوَنَ مُخْتَلِطًا لَوْ نَاقِصًا
كَانَ مِنَ الظَّبِيعِيِّ أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ لَثْرٌ وَلَضْحٌ فِي الْقَوَاعِدِ الَّتِي لَسْتَبَطُوهَا، فَقَدْ وَجَدُوا
لِنَفْسِهِمْ لَمَّا مَوَادَهُ فَصِيحَةً كَثِيرَةً تَخَالَفُ مَذْهَبَهُمْ وَتَهْدِمُ قَوَاعِدَهُمْ فَلَجَأُوا إِلَى التَّأْوِيلِ
وَالْتَّعْلِيلِ لِيَرِدُوا لِلنَّصْوصِ الْخَارِجَةِ إِلَى قَوَاعِدِهِمْ، وَلِلَّذِي دَفَعَهُمْ إِلَى ذَلِكَ مُشَكَّلاً
لِلْعَالَمِ فَقَدْ قَامَ لِلنَّحُوِ الْعَرَبِيِّ عَلَى فَكْرَةِ الْعَلْمِ وَالْعَالَمِ وَالْمَعْوَلِ الَّتِي يَعْبِرُ عَنْهَا
الْإِعْرَابُ لِفَضْلِ تَعْبِيرِهِ، لِذَلِكَ كَانَ اهْتَمَامُ الْبَحْثِ لِلنَّحْوِيِّ عَلَى مِنْهُ الْعَصُورِ وَلِخَلَافَتِ
الْبَاحِثِيْنَ بِالْجَانِبِ الْإِعْرَابِيِّ لَكُثْرَةِ اهْتَمَامِ بِمَكَوْنَاتِ الْمَعْنَى لِلنَّحْوِيِّ الْأُخْرَى الَّتِي
تَشَارِكُ الْإِعْرَابُ فِي بَيَانِ الْمَعْنَى وَإِزْلَالِهِ لِلْفَمْوِضِ، وَلَمْ يَكُنْ اهْتَمَامُ النَّحَّاَةِ بِالْإِعْرَابِ
لَكُثْرَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْقَرَائِنِ الْأُخْرَى الْمُشارِكَةِ فِي لِيَضَاحِي الْمَعْنَى إِلَّا نَتْيَاجَةً لِطَرِيقَةِ
الْبَحْثِ لِلْلَّغَوِيِّ الَّتِي نَظَرَتْ إِلَى الْمَعْنَى لِلنَّحْوِيِّ مِنْ جَهَةِ فَكْرَةِ الْعَالَمِ ..⁽⁴⁾.

(1) لِلْغَةِ وَلِلنَّحُوِ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ، حِيلَنْ حَسَنْ، 39.

(2) الْخَصَائِصُ، لِبُنْ جَنْبِيِّ، 386/1.

(3) يَنْتَرِ: مِنْ لَسْرَلَرِ الْلَّغَةِ، يَاهِرِيْمُ لَنِيْسُ، 38 وَمَا بَعْدَهَا.

(4) النَّحُوِ الْوَصْفِيِّ مِنْ خَلَالِ الْقَرْآنِ الْكَرِيمِ، لِلْكَتُورِ مُحَمَّدِ صَلَاحِ الدِّينِ مُصْطَفِيِّ، 70.

وقد لذى هذا الاهتمام بالبالغ بالإعراب إلى أن يكون للنحو علماً يبحث فيه عن لحوال لولخر الكلم إعراباً وبناءً، لما تأليف الكلام وتركيبه فقد وكل به علم المعنى⁽¹⁾.

وطى للرغم من أنَّ النحوين قد وضعوا لمامنا هذا المصطلح (الإعراب فرع للمعنى) ومضمونه أنَّ الإعراب متوقف على المعنى والمعنى المقصود هو الذي يحدد المسار اللغوي للإعراب إلى أنَّ عبارة (ظاهرة الإعراب) قد قلبت للوضع رأساً على عقب وأصبح المعنى فرع الإعراب⁽²⁾.

ولعلَّ من أهمِّ أساليب التأويل التي لجأَ النحاةُ إليها في تأويل النصوص المخالفة لقواعدهم هو (الحمل على التوهم) "الذِي يتوهمُ أبعاداً في النصِّ الموجود لا وجود لها فيه، ويسبغ عليه من الخيال صورة تليّي كلَّ ما تحتاجُ إليه لقواعد وتقني بكلِّ ما تفرضه الأحكام، وبهذا الأسلوب تجاوزَ التأويل كلَّ مدى موضوعي وبلغت من كلِّ قياسٍ علمي وانطلقَ للنهاية من خلاه وصخّحون كلَّ ما يؤخذُ عليهم من قواعد ونصوص معاً.."⁽³⁾.

و قبلَ أن نعرض لتعريف مصطلح (الحمل على التوهم) لأبدأُ لدنا أنْ نقف على دلالة التوهم في اللغة.

فتأنى كلمة (التوهم) في اللغة بمعنى: تخيل للشيء وتمثله سواء كلُّ في الوجود لم يكن، قال زهير في معنى التوهم:
وقفتُ بها من بعد عشرين حجة قلباً عرفت الدار بعد توهم⁽⁴⁾

يقال: توهمت للشيء وتغرسنة وتوسمته وتبينته بمعنى ولحد⁽¹⁾.

(1) ينظر: نحو للتيسير، عبد اللستار الجواري، 32.

(2) النحو الوصفي ، 71.

(3) لصول لتفكير النحوى، علي أبو الكلام، 86.

(4) ينظر: لسان للعرب، لبن منظور، 643/12 (وهم)، وبيت زهير في ديوانه، 75.

ووهمت إلى الشيء أهيم وهمأ: إذا ذهب قلبك إليه وأنت تريد غيره⁽²⁾.
وتوهم بمعنى: ظن، وقال أبو البقاء: هو سبق للذهن إلى الشيء⁽³⁾; وقيل:
إن التوهم يجري مجرى الظنون يتراول المدرك وغير المدرك ولا يجوز أن يتوهم
الإنسان ما يمتنع كونه كتوهم الشيء متحركاً وساكناً في حال واحدة⁽⁴⁾.

وهو "يدرك المعنى لجزئي المتعلق بالمعنى للمحسومين"⁽⁵⁾.
لما تعريف (التوهم) في الإصطلاح فقد عُرِّف بعدة تعريفات فقيل:
"هو تمثل أو تخيل عنصر صوتي أو صرفي بنية الكلمة أو الجملة يقتضي
نطقاً معيناً ويجري للكلام عليه، وقد يكون الأمر على خلو المركب الصرفي لو
النحو من هذا للعنصر أو ذلك"⁽⁶⁾. وقيل: إن التوهم يعني: "محيء كلمة توهم كلمة
آخر بسبب الإغفال"⁽⁷⁾. وقيل: "هو أن يأتي للفظ على نحو مباین لوجهه الظاهر
الذى يولق مياق الكلام لما يتوهمه المتكلم من وجود عامل أو عدم وجوده فيما
مضى من كلامه، ولا ريب أن ذلك إنما يكون في كلام الناس لما يعتريهم من
النشغال للبال وعدم التثبت وعدم التركيز"⁽⁸⁾.

وحصره بعضهم في باب للعطف فذكر: "إن التوهم هو أن يُعطَف الاسم على
اسم آخر فلا يجريه على لفظه وإنما يجريه على شيء يقع في مثله كثيراً"⁽⁹⁾.

(1) م. ن.

(2) ينظر: *الكليات، الفكري*، 314.

(3) ينظر: *تاج العروس، الزيدي*، 34/62 (وهم).

(4) ينظر: *الفرق في اللغة، أبو هلال الفسكي*، 91.

(5) التعريف، السيد الشريف الجرجاني، 203؛ وينظر: *مجمع المصطلحات الفلسفية*، جمول صليبا، 582.

(6) مصطلح التوهم في كتاب مسيو به، دمحمد عبد الوهاب شحاته، 231 (مقال منشور في مجلة مركز الوثيق
والدراسات الإنسانية) العدد الرابع عشر، 2002.

(7) التحول في التركيب وملائحته بالإعراب في القراءات السبع، عبد العليم عبد الجامس لحمد، 65 وما بعدها.

(8) *النحويون والقرآن، بنيلان الحسنون* ، 191.

(9) الترابع في كتاب مسيو به، الدكتور عدنان محمد مسلمان، 158.

إنَّ الْمُلَاحِظَ عَلَى هَذِهِ لِلتَّعَارِيفِ جَمِيعُهَا لَنْهَا لَمْ تَكُنْ دِقَّةً بَلْ خَلْبٌ عَلَيْهَا الصُّنْعَةُ لِلنَّحْوِيَّةِ وَلَمْ تَنْتَلِتْ مِنْ عَقْدَةِ الْعَالِمِ لِلْعَالِمِ الَّتِي لَحِكَمَتْ سِيَطْرَتِهَا عَلَى مَسَائِلِ اللِّنْحِ فَكَانَتْ جَمِيعًا تَقْسِيرًا لِعَالِمِ غَلَبٍ وَبَقِيَ لَثْرَهُ دُونَمَا الْإِنْفَاتِ إِلَى جَانِبِ الْمَعْنَى الَّذِي يَكُنْ وَرَاءَهُ مِنْهُ هَذَا لَلْوَنُ مِنْ لِلتَّعْبِيرِ فِي ضَوْءِ مَا تَقْدِمُ يُمْكِنُنَا لِلْقُولِ إِنَّ الْحَمْلَ عَلَى التَّوْهِمِ هُوَ: ضَرْبٌ مِنِ الْإِبْجَازِ الَّذِي يَعْدُ إِلَيْهِ الْمُتَكَلِّمُ لِلتَّعْبِيرِ عَنْ مَعْنَى غَزِيرَةِ بَعْبَارَتِ قَصِيرَةٍ مَعْ مَرَاعَاةٍ لَمَنْ لِلْبَسِ.

إِنَّ ظَاهِرَةَ (الْحَمْلَ عَلَى التَّوْهِمِ) أَسْلُوبٌ يَعْدُ إِلَيْهِ الْمُتَكَلِّمُ عَدْدًا لِيُعَيِّنَ بِهِ عَنْ مَعْنَى لَا سَبِيلٌ إِلَيْهَا مَعَ أَسْلُوبٍ آخَرَ، وَلَيْسَ نَاتِجًا عَنِ الْإِغْفَالِ لَوْ اشْغَالَ الْبَالِ لَوْ عَمَ لِلتَّرْكِيزِ كَمَا نَكَرَ بَعْضُهُمْ، لَأَنَّ الْعَرَبِيَّ لِلْفَصِيحِ كَانَ عَلَى وَعِيٍ كَاملٍ بِمَا يَرِيدُ فَهُوَ صَاحِبُ الْبِلَاغَةِ وَالْبَيَانِ.

وَلَسْنَا نَنْتَقِ معَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى "إِنَّ مَا يُحْمَلُ عَلَى التَّوْهِمِ هُوَ دُونَ الْكَلَامِ لِلْمَعْتَقِيمِ السَّوِيِّ لِلْجَارِيِّ عَلَى الْقَوِيمِ مِنْ لِحَكَامِ لِلْلُّغَةِ"⁽¹⁾، بَلْ إِنَّا نَذَهَبُ إِلَى الْقُولِ بِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى التَّوْهِمِ أَسْلُوبٌ فَصِيحٌ يَتَمَثَّلُ بِإِهْدَارِ بَعْضِ الْقَرآنِ عَنْ تَضَافُرِ الْقَرآنِ دَلَالَةً عَلَى الْمَعْنَى كَـ(الْإِعْرَابُ وَالْبِنْيَةُ وَالْتَّضَامُ وَالرِّتْبَةُ وَالرِّبْطُ وَالسِّيقُ) فَيُنَكَشِّفُ الْمَعْنَى لِلْمَرْدَلِ دُونَ أَنْ يَخْتَلِطَ بِهِ أَيْ مَعْنَى آخَرَ⁽²⁾.

وَلَعِلَّ هَذَا مَا نَفَعَ لِبْنَ جَنِيَّ إِلَى أَنْ يُسَمِّيهِ (شَجَاعَةُ الْعَرَبِيَّةِ)⁽³⁾، وَقَدْ كَانَ مَحْفَأً لِأَنَّهُ خَرُوجٌ عَلَى الْكَلَامِ الْمَعْتَادِ يَقْصُدُ إِلَيْهِ لِجَلْبِ لِنْتَبَاهِ الْمُتَكَلِّمِ وَتَشْيِطِ فَكْرِهِ. وَقَدْ جَعَلَهُ لِبْنُ فَارِسٍ مُنْتَهَى فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِذْ قَالَ: "مَنْ مَنَنَ لِلْعَرَبِ لِلتَّوْهِمِ وَالْإِيَّاهُ وَهُوَ أَنْ يَتَوْهِمَ لِحَدِّهِمْ شَيْئًا ثُمَّ يَجْعَلُ ذَلِكَ كَالْحَقِّ ... وَنَذِكَرُ كَثِيرًا فِي شِعَارِهِمْ"⁽⁴⁾.

(1) التَّحْوِيُّونَ وَالْقُرْآنُ، 191.

(2) يُنْظَرُ فِي هَذِهِ الْمَسْلَةِ: خَوْلَطَرْ مِنْ تَأْمِلِ لِغَةِ الْقُرْآنِ لِلْكَرِيمِ، الْدَّكْتُورُ: تَمَامُ حَسَنٍ، 57.

(3) يُنْظَرُ: لِلْخَصَائِصِ، 360/2.

وعده ابن هشام من الأساليب البلاغة فقال: «قَوْعَ فِي كَلَامِهِ لِيُلْغِي مِنْ تَزْرِيلِهِ لفظاً مُوجُوداً مِنْزَلَةً لفظاً أَخْرَى لِكُونِهِ بِمَعْنَاهِ وَهُوَ تَزْرِيلُهُ لِلْفَظِ الْمُعْدُومِ لِلصَّالِحِ لِلْوُجُودِ بِمِنْزَلَةِ الْمُوْجُودِ»⁽²⁾.

لنـ التـوـهم بـابـ وـاسـع يـكـاد يـشـيع فـي مـسـائل لـلـلـغـة وـالـتـحـرـ وـالـصـرـف⁽³⁾، وـالـذـي يـعـزـزـ شـيوـعـه ماـ نـكـرـه لـينـ جـنـيـ فيـ خـصـائـصـ فـقـالـ: وـالـحـمـلـ عـلـىـ الـمـعـنـىـ وـاسـعـ فـيـ هـذـهـ الـلـغـةـ جـداـ⁽⁴⁾.

وقـالـ فـيـ مـوـضـعـ آخـرـ: «بـابـ لـلـحـمـلـ عـلـىـ الـمـعـنـىـ بـحـرـ لـاـ يـكـنـشـ وـلـاـ يـفـتـجـ وـلـاـ يـؤـبـيـ وـلـاـ يـغـرـضـ وـلـاـ يـغـضـفـ»⁽⁵⁾.

وـلـاـ يـقـتـصـرـ بـابـ لـلـتـوـهمـ عـلـىـ مـسـائـلـ لـلـعـطـفـ كـمـاـ ذـهـبـ إـلـيـهـ أـغـلـبـ لـلـنـحـوـيـنـ كـالـسـيـوطـيـ⁽⁶⁾ وـلـيـنـ هـشـامـ⁽⁷⁾ وـلـيـنـ حـيـانـ الـذـيـ لـنـكـرـ وـقـوـعـهـ فـيـ غـيرـ بـابـ لـلـعـطـفـ فـنـكـرـ بـأـنـ لـلـتـوـهمـ مـنـ خـصـائـصـ لـلـعـطـفـ وـلـاـ يـنـقـالـ فـيـهـ⁽⁸⁾.

وـنـرـىـ مـنـ الـمـنـاسـبـ وـنـحـنـ نـتـحـثـثـ عـنـ ظـاهـرـةـ لـلـتـوـهمـ لـنـ نـعـرـضـ لـمـسـأـلةـ (الـغـلطـ)ـ الـتـيـ تـاقـلـتـهـاـ بـعـضـ لـكـتـبـ عـنـ حـيـثـهـاـ عـنـ لـلـتـوـهمــ،ـ قـدـ لـسـتـعـمـلـ سـيـبـوـيـهـ مـصـطـلـحـ (الـغـلطـ)ـ فـيـ مـوـضـعـ (الـتـوـهمـ)ـ وـنـذـلـكـ فـيـ مـوـضـعـيـنـ مـنـ كـتـابـهـ ،ـ الـأـوـلـ:ـ فـيـ قـوـلـهـ:ـ وـاعـلـمـ أـنـ نـاسـاـ مـنـ الـعـربـ يـقـلـطـونـ فـيـقـلـطـونـ:ـ إـنـهـ لـجـمـعـوـنـ ذـاهـبـونـ،ـ وـلـذـكـرـ

(1) الصاحبي في فقه اللغة و السنن للعرب في كلامها، ابن فارس، 225.

(2) مفتني للطبيب، 889.

(3) ينظر: التأويل النحووي في القرآن الكريم، جيد الفتاح الحمزوي، 2 / 1168.

(4) الخصائص، 2 / 423.

(5) مـ.ـنـ،ـ 435/2ـ يـكـنـشـ أـيـ لـاـ يـتـهـيـ وـيـفـتـجـ أـيـ لـاـ يـلـغـ هـوـرـ وـلـيـبـيـ أـيـ لـاـ يـنـقـطـعـ وـيـغـرـضـ أـيـ لـاـ يـنـزـحـ وـيـغـضـفـ أـيـ لـاـ يـنـقـصـ).

(6) ينظر: الاتقان في طور القرآن، 4 / 11.

(7) ينظر: مفتني للطبيب، 619.

(8) البحر المحيط، 1 / 132.

وزيـد ذاـهـبـانـ وـنـلـكـ لـنـ مـعـناـهـ مـعـنىـ الـابـدـاءـ فـيـرـىـ لـنـهـ قـالـ:ـ هـمـ كـماـ قـالـ:ـ وـلـاـ مـلـيـقـ مـشـيـنـاـ لـذـاـ كـانـ جـاتـيـاـ عـلـىـ مـاـ نـكـرـتـ لـكـ⁽¹⁾.

الموضع للثانية: في قوله: **”وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون:“**
”بدعوه من دعوت؛ فـ يـ كـ سـ رـ وـ نـ لـ لـ عـ يـ“ كـ لـ اـ نـ لـ اـ مـ اـ لـ اـ مـ اـ كـ اـ نـ لـ اـ فـ يـ مـ وـ سـ اـ نـ لـ اـ لـ جـ زـ تـ وـ هـ مـ وـ اـ لـ اـ نـ اـ هـ اـ“

ساـ كـ اـ نـ اـ لـ اـ بـ اـ ذـ كـ اـ نـ اـ لـ اـ أـ خـ رـ شـ يـ“ فـ يـ كـ سـ رـ وـ نـ لـ لـ عـ يـ“

حيـ ثـ كـ اـ نـ اـ لـ اـ دـالـ“ سـ اـ كـ اـ نـ اـ لـ اـ لـ اـ نـ اـ هـ اـ“

كـ اـ مـ اـ لـ اـ قـ لـ لـ اـ“ كـ اـ مـ اـ لـ اـ رـ دـ يـ“

وـ هـ ذـ لـ غـ فـ رـ دـ يـ نـ ةـ“ وـ إـ لـ مـ اـ هـ اـ“

كـ اـ مـ اـ لـ اـ“ كـ اـ مـ اـ لـ اـ زـ هـ يـ“

بدالى ئىنى لىست مۇرک ما مىسى **ولا سالىق شىلما** **إذا كان جانينا** **(2)**

وتوهم ابن مالك أن سيبويه أراد بالغلط لخطا⁽³⁾، فرداً نسبته الغلط إلى العرب بقوله: **بِلَا مَتِي جُوْزَنَا نَلَكْ لِلْقَوْمِ بِكَلَامِهِمْ، وَلَمْ تَعْلَمْ لَنْ ثَبَّتْ شَيْئاً إِلَمْكَانَ لَنْ**
يَقْالُ فِي كُلِّ نَادِرٍ لِنْ قَائِلَهُ غَلْطٌ⁽⁴⁾.

وقد وقع بعض للمحدثين في الخطأ نفسه الذي وقع فيه ابن مالك، فقد ذهب صاحب كتاب (إحياء التّحو) إلى تخطئة سيبويه في ذلك إذ قال: «ومع ما نعرفه لمسيبويه - رحمة الله - من إجلال يملاً للقب فينا هنا فراغ قد أخطأ وخطأ صواباً، قد يستطيع لن يرد بعض ما يسمع عن العرب ويسهل عليه أن يخطئ محدثاً فيما روى فماذا يصنف بالآلية للكريمة لا سبيل إلى التخطئة»⁽⁵⁾

.155 / 2 (1)

⁽²⁾ م من ، 4/160، والبیت فی دیوان زهیر ، 107.

⁽³⁾ ينظر: مغني اللبيب، 622.

• ج ٤ (٤)

(5) لحياة النحو، ليراهيم مصطفى، 70.

ونعت بعضهم ما ذهب إليه مسيبويه بـ(اللُّغَبُ الْمُنْكَرُ)⁽¹⁾؛ وعدٌ ليراهيم أليس للتوهم من القياس الخاطئ فقال: «ونحن مطمئنون أن نعْدَ معظم تلك الأمة التي وربت في كتب اللغة وقبل في تفسيرها (على توهم كذا) مما نسميه بالقياس الخاطئ»⁽²⁾.

إن مراد مسيبويه باللغط هو للتوهم قال ابن هشام: «مراده باللغط ما عثر عنه غيره بالتوهم وتلك ظاهر من كلامه ويوضحه إنشاده للبيت»⁽³⁾. وقال أبو حيّان: «ولم يفهم أحد عن مسيبويه ما فهمه ابن مالك من أنه أرادحقيقة اللُّغَبِ بل أراد أنه لم يشترك في الناصب فكانه لم يتم ناصب للبنت بل ابتدأ الاسم مرفوعاً فأتبعه مرفوعاً»⁽⁴⁾.

ونكر صاحب الخزانة كلاماً مثل ذلك فقال: «مراد مسيبويه باللغط للتوهم لاحقيقة اللُّغَبِ، كيف وهو للقاتل إنَّ الْعَرَبَ لَا تَنْطَاوِعُهُمْ أَسْنَتُهُمْ فِي الْحَنْ وَالْخَطَا»⁽⁵⁾. وعلق السيوطي على مراد مسيبويه من اللُّغَبِ بقوله: «هو مقصود مصواب ول المراد أنه عطف على المعنى أي جوزُ العربي في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه فعطف ملاحظاً له لا أنه غلط»⁽⁶⁾.

إنَّ الذين اعترضوا على مسيبويه في نسبته للغط إلى العرب كانت تقصصهم لذلة، لأنَّ مسيبويه نسب إلى العرب (اللغط) وليس (الخط) وثمة فرق شاسع بين

(1) ينظر: للتحرريون والقرآن، 193.

(2) من أسرار العربية، 44 وما بعدها.

(3) مغني للنبيب، 622.

(4) تعليق للفرندي، لماميني، ورقة 206 محمد بن أبي بكر لماميني (ت 873 هـ) مخطوطه مكتبة الأوقاف ببغداد برقم 1216.

(5) خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي 10/338.

(6) الاتقان في علوم القرآن 1/581.

لكلمتين، فالغلط كما يقول صاحب الناج: «لن تعي بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه من غير تعمد»⁽¹⁾.

لما الخطأ فكما يقول لين منظور: هو ضد الصواب، وقال لمن لرلاد شيئاً فعل غيره خطأ، كما يقال لمن قصد ذلك⁽²⁾.

وقد فرق أبو هلال العسكري بين الكلمتين تقريراً دقيقاً إذ قال: «الفرق بين الخطأ والغلط أن الخطأ هو وضع الشيء في غير موضعه ويجوز أن يكون صواباً في نفسه، ولخطأ لا يمكن صواباً على وجه... ليس الغلط ما يكون للصواب خلافه بل هو وضع شيء في غير موضعه»⁽³⁾.

إذن فالغلط هو وضع الشيء في غير موضعه ولا يمكن أن يكون ضد الصواب وأن للغلط يمكن أن يكون صواباً في نفسه، وقد كان مسيبويه مدركاً لذلك حين نسب الغلط إلى العرب وكان يريد به التوهم.

لين التوهم كما ذكر في صفحات مسابقة هو الظن والتخيّل، وليس معناه الخطأ كما ظن بعضهم⁽⁴⁾ وإلا يوضح ذلك نسوق بعض الأمثلة من كتب اللغة التي لا تدع مجالاً للشك في أن للمراد بالغلط التوهم وليس الخطأ وذلك فيما يأتي:

قال الخليل: «الغريب صوت الماء، وخرير العقاب حفيتها وقد يضاعف إذا توهم مرعة الغريب في القصب فيحمل على الخرخرة»⁽⁵⁾.

فمعنى (توهم) تخيل وليس خطأ كما هو مفهوم من كلام الخليل.

وقال في موضع آخر «ليس حرف هجاء يذكر ويؤثر فمن ثُلثَ فعلى توهم الكلمة ومن ذكر فعلى توهم الحرف»⁽¹⁾.

(1) ناج للعروض، 19/517 (غلط).

(2) ينظر: لسان العرب 1/65 وما بعدها (خطأ).

(3) الفروق في اللغة، 45 وما بعدها.

(4) ينظر: إحياء النحو، 7، ومن لمرار العربية، 44؛ والتحريون والقرآن، 193.

(5) لين، 4/139.

فالتوهم في الموصعين معناه: (التخيل والتقدير).

وقال ابن منظور: قالوا صرّ يصرّ صريراً ولذا خف الراء و أظهر
للحرفين جميعاً تحول الصوت من المد إلى الترجيع فضوئع لأن الترجيع يضاعف
كلّ في تصريف الفعل إذا رجع الصائب قالوا صر صر وصلصل على توهم المد
⁽²⁾ ومراده بالتوهم للتخيل وقال صاحب المصباح: «قالوا أرض قفار على توهم
جمع الموضع لسعتها » ⁽³⁾ أي على تخيله فالتوهم إذن معناه للظن والتخيل وليس
الخطأ وإنما لجاز أن يحل أحدهما مكان الآخر، ولو بحث للذين فسروه بالخطأ شيءٍ
من الدقة والثانية لاتضح لهم الأمر ولما وقعوا في الخطأ الذي وقعوا فيه.

قال السيوطي: «لذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا
التوهم تابياً» ⁽⁴⁾، وبكلام قريب من ذلك قال ابن هشام من قبل ⁽⁵⁾.

قال صاحب البرهان: «اعلم أن بعضهم قد شنع لقول بهذا في القرآن على
النحوين وقال: كيف يجوز للتوهم في القرآن؟ وهذا جهل منه بمرادهم فإنه ليس
للمراد بالتوهم للغلط بل تنزيل الموجود منزلة المعلوم» ⁽⁶⁾.

ومن الذين ذكروا وقوعه في القرآن الكريم من المحدثين صاحب كتاب
(النحوين والقرآن) إذ قال: «يبعدون عن النحوين قد تتباهوا إلى سوء ما بدا لهم حين
حملوا بعض ما ورد في القرآن على للتوهم بيد أنهم لم يرجعوا عما وقعوا فيه
فيتذمرون للقرآن عن مثل ذلك وإنما وضعوا للحمل على للتوهم إذا رأوا شيئاً منه
في القرآن لسما آخر ... ولا شك أن تغيير التسمية لا يغير من حقيقة أنه حمل على

(1) م.ن 7/303.

(2) لسان العرب 5/91 (صر).

(3) المصباح المنير للغومي 2/511.

(4) مع المولى، السيوطي 3/197.

(5) ينظر: معنى للبيب، 553.

(6) البرهان في علوم القرآن، الزركشي 4/112.

للتوهم فهو كتمانك الأعمى بالبصر والعليل بالسليم ولا يغير ذلك من حقيقة أنه أعمى وأنه عليل فهو في حقيقته حمل على التوهم وإن لختلف للفظ^(١).

وأنتطلاقاً من عبارة: (لا مشاحة في الإصطلاح)⁽²⁾ يمكننا القول: إنَّ للحمل على التوهم كظاهرة لسلوبية قد وقعت في القرآن للكريم وهو لُسُوبٌ فصيحٌ عَدٌ إِلَيْهِ للقرآن للكريم في بعض المولايضع ليعبّر عن عَدَّة معانٍ بعبارة مختصرة من دون إخلال بالأسلوب أو تضحيه بالمعنى وهو ضرب من الإجازة الذي هو سمة من سمات القرآن للكريم، ونضم صوتنا إلى صوت من قال: بأنه يسمى إذا وقع شيء منه في القرآن للكريم بالعمل على المعنى لأنَّ عبارة (التوهم) لا تليق وجلالة القرآن للكريم⁽³⁾.

وللتوفهم مشرط لجوازه وأخر لحسنه وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوفهم بشرط حسنها كثرة دخوله هناك⁽⁴⁾ ولهذا حسن قول زهير:

وَمَا كُنْتَ ذَا نَبِيٍّ فِيهِمْ
وَلَا مُنْشٌ فِيهِمْ مُنْشٌ⁽⁶⁾

لقلة دخول للباء على خبر كان بخلاف خبري (ليس وما) ⁽⁷⁾.

¹⁹² (1) النَّحْرِيُونَ وَالْقُرْآنَ، 192.

⁹³ ينظر: الغرفة المخفية، لبن الخباز، 93.

³⁾ ينظر: هم الفهارس، 197/3.

⁶¹⁹ (4) ينظر: مغني للبيب،

⁵ بنظر دیوانه، 107.

⁽⁶⁾ لم يحول، ينظر: لسان العرب 6/244 (نمش).

(7) بنظر: مدن، للبس، 619.

الفصل الأول:

الحمل على التوهم

المبحث الأول: توجيه الأسماء على التوهم

المبحث الثاني: توجيه الأفعال على التوهم

المبحث الثالث: توجيه الأدوات والمرادف على التوهم

المبحث الرابع: توجيه الأساليب على التوهم

الإهادء

يا فرحة لم يكتب لها اكتمال

ويا حسرة بقىت في القلب تحرقني

إلى روح الشهيدين الطاهرتين شقيقين

عباس

وعامر

بأشواقني

وأحزاني

وبكائي المر

لولا: في الاسم المرفوع

1- حمل للمبتدأ على وجه غير قوله الظاهر

ومنه قوله تعالى: «مَنْكُلُ الذِّينَ كَفَرُوا بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَمَا دِاشْتَكَتْ بِهِ الرِّيحُ
فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَعْلَمُونَ مِنَ اسْكَبَوْا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الصَّلَالُ الْعَيْدُ»
[ابراهيم / 18]

قيل: إنَّ الكلام في هذه الآية محمول على المعنى، لأنَّ (الذِّينَ) هم المخبر عنهم فالقصد إلى (الذِّينَ) و(مَنْكُلُ). مقحم والتقدير: للذِّينَ كفروا أعمالهم كرماد، فـ(الذِّينَ)
مبتدأ و(أَعْمَالُهُمْ) ينتمي ثان و(كَمَا دِاشَّتْ) خبره والجملة خبر عن (الذِّينَ) (١).

واعتراض السمين للحليبي على هذا للرأي بحجة أنَّ (مَنْكُلُ) لسم وزيادة
الأسماء ممنوعة، وقد نسب هذا للرأي إلى لكساني والفراء⁽²⁾، غير أننا لم نجد هذا
الكلام لا في معاني لكساني، ولا في معاني للفراء، بل ذكر الفراء بأنه: "اضاف
للمثل إليهم ... والمثل للأعمال، وللعرب تفعل ذلك قال الله تعالى: «وَيَوْمَ التِّيَامَةِ
ئَرَى الذِّينَ كَثِيرًا عَلَى اللَّهِ وَجْهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ...» [آل زمر / 60]

والمعنى: ترى وجوههم مسودة وذلك عربي لأنَّهم يجدون المعنى في آخر
الكلمة فلا يبالون ما وقع على الاسم المبتدأ...»⁽³⁾.

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طلب، 402/1.

(2) ينظر: الذر المصنون، 258/4.

(3) معاني القرآن، 72/2 وما بعدها.

وذهب للكسائي إلى تقيير مضاد قبل الخبر فقال: «كَمَادٍ» الخبر على حذف مضاد تقييره: مثل أعمال الذين كفروا مثل رماد هذه صفتة⁽¹⁾.

ومذهب سيبويه أن (مِثْل) مبداً خبره محنوف تقييره: فيما يتبلي عليكم مثل الذين كفروا⁽²⁾، وجملة (أَعْمَالُهُمْ كَمَادٍ) مستأنفة جواب لسؤال مقتر كلنه قيل: كيف منهم؟ فقيل: أعمالهم رماد⁽³⁾. وقيل: إن (مِثْل) مبداً، و (أَعْمَالُهُمْ) مبداً ثان، و (كَمَادٍ) خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول⁽⁴⁾.

قال ابن عطية: «وهذا عندي لرجح الأول وكأنك قلت: المتصصل مثلاً في النفس للذين كفروا هذه الجملة المذكورة، وهي أعمالهم رماد⁽⁵⁾» ورد أبو حيان هذا للرأي بقوله: «وهذا للقول الذي رجحه ابن عطية قاله العوفي، وهو لا يجوز لأنّ الجملة للواقعة خبراً عن المبداً الأول الذي هو (مِثْل) عارية عن ربط يعود على (المثل) وليس نفس المبداً في المعنى فيستغني عن الربط⁽⁶⁾.

ورد للستيني الحلبي كلام شيخه بقوله: «إن الجملة نفس المبداً، فإن نفس منهم هو نفس أعمالهم رماد في أنّ كلاً منها لا يفيد شيئاً ولا يبقى له لذر فهو نظير قوله: (هَجَرَ لَبِي بَكِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)»⁽⁷⁾.

(1) معاني القرآن، الكسائي، 172 وينظر: إعراب القرآن، النعمل، 465.

(2) ينظر: لكتاب، 143/1.

(3) ينظر: لكتاب، الزمخشري، 548؛ والنذر المصنون 4/258.

(4) ينظر: النذر المصنون، 4/258.

(5) المحرر الوجيز، 3/231.

(6) البحر المعيط، 5/404.

(7) النذر المصنون، 4/858.

وقيل: إن (مثل) مبتدأ و (أعمالهم) بدل منه بدل لشتمال، و (كربلا)
الخير⁽¹⁾، كقول للرباء:

ما للجمال مشينها وليدا
لجدلاً يحملن لم حديداً⁽²⁾
ولم يرتفض للشهاب هذا للرأي⁽³⁾.

وقال قعكברי: ولو كان في غير القرآن لجاز بيدال (أعمالهم) من
(الذين) وهو بدل لشتمال⁽⁴⁾، يعني أنه كان يقرأ (أعمالهم) مجروراً لكنه لم يقرأ به⁽⁵⁾.

والذى نطمئن إليه من هذه الأقوال هو ما ذهب إليه لفراه فكلامه لقرب
إلى وقع اللغة منه إلى الصناعة النحوية، لما ما عاده من الأقوال فكانت محض
توجيهه للقاعدة النحوية ومحض التزام بالصناعة الكلامية إلا أنه على كل حال عبث
بالنص وخروج على المعنى الذي أريد به، وهو بعد ذلك كله تضييع لغنية الأسلوب
لا يغفر فيه التذرع بالتزام القاعدة التي لم تستكملي أسباب قيامها بالإستقراء
ل الشامل⁽⁶⁾.

2- افتراق خير المبتدأ بالفاء وهو لم

ومن ذلك قوله تعالى: « الزانية والزاني فاجلدوه كُلَّ واحِدٍ مِنْهُمَا مِنْتَ جَلَدَهُ »
[النور / 2]

(1) م. ن.

(2) ينظر: المقاصد النحوية، للعيني، 2/448.

(3) ينظر: حاشية للشهاب على تفسير البيضاوي، 5/453.

(4) للتبيان في إعراب القرآن، 2/766.

(5) ينظر: للتر المصنون، 4/258.

(6) نحو القرآن، عبد المستار الجواري، 26.

لتفق القراء السبعة على قراءة (الزَّانِيُّ الْزَّانِي) بالرفع^(١).

وقراءة الرفع مشكلة عند النحاة من وجهين:

الوجه الأول: إثتران خبر المبتدأ بالفاء، وإنما كان هذا مشكلاً عندهم لأنَّ الخبر لمَّا كان مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يتح إلى حرف يربط بينهما، كما لم يتح الفعل والفاعل إلى شيءٍ من ذلك، ولذلك كان الأصل أن لا تدخل الفاء أو غيرها من لفوت الربط على شيءٍ من خبر المبتدأ، لكن لوحظ أن بعض العبرات تشبه لفوت الشرط من حيث دلائلها على نوع من العموم وانصرافها إلى المستقبل عادة الأمر الذي أجزى منه القراء أخبارها بالفاء ...^(٢).

كما في هذه القراءة، قال القراء: «ولا ينصب مثل هذا لأنَّ تأويله الجراء ومفساه - والله أعلم -: من زنى فاقطوا به ذلك ...»^(٣).

وقال أبو جعفر النحاس: «والحجَّة للرفع لَمْ يُنْصَبْ بِهِ اثْنَانْ بِأَعْيَانِهِما زَنِيَا فِي نَصِبِهِما، فَلَمَّا كَانَ مِبْعَهُما وَجَبَ الرَّفْعُ فِيهِ»^(٤).

وقال الزمخضري: «ويجوز أن يكون الخبر (فَاجْلَدُوا) وإنما دخلت الفاء لكون الألف واللام معنى (الذي) وتضمنه معنى الشرط تقديره: التي زنت والذي زنى فاجلدوهُما»^(٥).

وكان الأخفش يجيز دخول الفاء في كل خبر المبتدأ وبعد الفاء سبيبة، ففي قوله: زيد أبوك فقم إليه، فإنْ كونه أباك سبب وعلة للقيام إليه^(٦).

(1) ينظر: البحر المحيط، 6/393.

(2) مع الهامع، 2/56.

(3) معنى القرآن، 2/244.

(4) إعراب القرآن، 583.

(5) الكشاف، 717.

(6) ينظر: شرح المفصل، ابن عيسى، 1/194، ورصف المبني، المالقي، 386.

لما الوجه الآخر من وجوه الاشكال اللحوية في قراءة الرفع فهو الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وإنما كان ذلك مشكلًا عندهم لأن التركيب الإثباتي لا يقع خيراً عن المبتدأ باعتبار نفس معناه، وإنما باعتبار تعلق معناه بالمبتدأ، لقيام الطلب بالمعنى لا بالمبتدأ، فإذا قلت مثلاً: زيد أضربه، فإن طلب للضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالاً من لحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به، وبهذا الاعتبار كانت الجملة خيراً عنه فكانه قيل: زيد مطلوب ضربه لو مستحق لأن يطلب ضربه⁽⁷⁾.

ولذلك حمل أبو البركات الأنباري الجملة الطلبية في الآية (فاجلدو) على معنى جملة خبرية بدعوى أن الإنسانية لا تحتمل الصدق والكذب فقال: «صلاح أن يكون - فاجلدو - خبراً للمبتدأ وإن كان لمراً والخبر ما احتمل الصدق والكذب، لوجهين: أحدهما: أن يكون للتقدير: أقول فاجلدو، وحنف القول كثير في كلامهم. وللثاني: لن يكون محمولاً على المعنى كأنه يقول: الزانية والزاني كل واحد منها مستحق للجلد، وكذلك قوله: زيد فاضربه تقديره: أقول أضربه لو مستحق للضرب»⁽¹⁾.

ومذهب ابن الصيد وبين بايشاذ هو اختيار الرفع فيما كان الطلب فيه دالاً على العموم كما في هذه الآية، أما إذا دل الطلب على للخصوص فليس فيه إلا النصب⁽²⁾ كما في قولنا: (زيداً لضربه).

قال صاحب (إحياء اللحو): «هذا الرأي هو الحق عندي، وذلك لأن فعل الأمر إذا أريد به معنى عام وقع في معنى التشريع وكان حكماً قياسه للخبر وكان الاسم المقتضى متحداً عنه حكمه الرفع»⁽³⁾.

(7) الجملة الاسمية، على أبو المكارم (هامش المؤلف)، 45.

(1) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، 191/2.

(2) ينظر: أوضح المسالك إلى لغوية ابن مالك، ابن هشام، 6/2.

(3) إحياء اللحو، يبراهيم مصطفى، 154.

وقد ميّبوبه محفوفاً في الآية⁽⁴⁾ والتقدير: مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني؛ فحذف المضاف الذي هو (حكم) وقُيم للمضاف إليه مقامه وهو (الزنانية والزناني) وحذف الخبر وهو لجار والمجرور، ثم بعد تمام الجملة مستونف الحكم وهو (فاجلدو) فصارت جملة الطلب مختلفة فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية وهي (فاجلوا) عن المبتدأ وهو (الزنانية والزناني)⁽⁵⁾.

ولاشهد له بقول الشاعر:

وقائلة خolan فانكح فناتهم
ولكرومة للحيين خلو كما ها⁽⁶⁾

الشاهد في قوله: (خolan فانكح فناتهم) فرفع (خolan) على معنى: هؤلاء خolan، لامتناعه من أن يكون مبتدأ ولفاء دخلة على خبره، لأنَّه لا يجوز زيد فمطلق على الإبتداء والخبر⁽⁷⁾.

قال الشتمري: ولقول عندي إن رفعه على الإبتداء والخبر في اللاء وما بعدها، لأنَّه في معنى المنصوب، إذا قلت: خolan فانكح فناتهم، ولفاء دخلة على فعل الأمر دلالة على تعلقه بأول الكلام، لأنَّ حكم الأمر أن يصادر به، فمن حيث جازت اللاء مع النصب، جازت مع الرفع⁽¹⁾.

(4) ينظر: الكتاب، 1/143. و: مشكل إعراب القرآن، 508/2.

(5) شرح التصریح، الأزهري، 364/2.

(6) ينظر: الكتاب، 1/139، ولبيت لمجهول ينظر: المقاصد للتحريم، (بها مش خزانة الأدب طبعة بسوان)، 529/2.

(7) ينظر: شرح أبيات ميّبوبه، المرزباني، 1/273 وما بعدها.

(1) تحصيل عن الذهب، 119، وينظر: لتر للولمع، للشفيطي، 1/201.
(2) لتحرير والتقوير، 18/145.

وقد أجاد ابن عاشور عند تعليقه على هذه الآية بقوله: بأنّ لفأه في (فَاجْلِدُوهُا) مؤنثة لأنّ ما بعدها في قوّة للجواب وأنّ ما قبلها في قوّة للشرط فالتقدير: "اللَّزَّانِيَةُ وَاللَّزَّانِيَّةُ مَا أَنْزَلْتُ لَهُ هَذِهِ السُّورَةَ وَفَرَضْتُ" ، ولما كان هذا يستدعي استشراف السامع كأن الكلام في قوّة: إن أردتم حكمها فاجلدوا كلّ واحد منها مئة جلدة، وهكذا شأن هذه لفأه كلما جاعت بعدهما هو في صورة المبتدأ فإنما يكون ذلك للمبتدأ في معنى ما للسامع رغبة في لستعلم حاله⁽²⁾.

إنّ لفأه الواقعه في خبر المبتدأ لا تكون زائدة كما زعم بعضهم وإنما تأتي لتأدية وظيفة دلالية وهي الإيذان بأنّ للمبتدأ في قوّة الشرط وبأنّ الخبر في قوّة الجواب لهذا الشرط الضمني.

ويمكننا القول: إنّ المبتدأ إذا كان خبره جملة طلبية مقتربة بالفأه فإنه يحمل معنى الشرط وأنّ الجملة الطلبية للوقيعة خبراً في قوّة للجواب لهذا الشرط، وإنما كان هذا للشرط ضممتناً ليدل على معنى آخر فضلاً عن الشرط وهو للثبات والاستقرار، فكما هو معروف في اللغة أنّ الجملة الاسمية تدل على الثبوت بخلاف الجملة الفعلية التي تدل على التجدد، وإنما لاحتياج إلى معنى الاستقرار والثبات للدلالة على أنّ حد الجلد لا يتربّط إلاّ إذا وقع الرجل المرأة فعلًا حتى ثبت فيها اللزّانِي ووصفا به لا بمجرد الشبهة كالتشكيك والملامسة والنظر ... الخ من الأفعال التي يعبر عنهم باللزّانِي مجازاً لأنّها داعية إليها.

وبنـما صيغ الخبر بصيغة الأمر لنوع من التشديد والتحثّ على التنفيذ وهو أسلوب عربي صحيح سائغ⁽³⁾.

(3) بحياء التحوه، 156

3- رفع الاسم بعنة متوفمة

ومن ذلك:

1- قراءة أبي عبد الرحمن السعدي والحسن البصري: (كَلِكَلَ زَيْنَ لِكَبِيرِ مِنَ السُّرِّ كَنْ قَاتَلَ أَوْ لَا دِيمَرْ شَرْ كَأَزْمَرْ) [الأنعم / 137]
بيانه للفعل (زن) للمجهول ورفع (قتل) وجرا (أو لا ديمرا) ورفع
(شر كازمر)⁽¹⁾. يكاد يقع الإجماع من أصحاب كتب معاني القرآن وإعرابه على أن
رفع (شر كازمر) محمول على معنى جواب لسؤال مقتضى، فذكر مكي بن أبي طالب
بان: من قرأ (زن) بالضم على لبناء للمجهول رفع (قتل) على أنه ملم يسم
فاعله، ولضافته إلى (الأولاد) ورفع (الشركاء) حملًا على المعنى كأنه قبل: من
زناته لهم؟ فقال: شركاؤهم، ولضيف الشركاء عليهم لأنهم هم استخرواها وجعلوها
شركاء الله - تعالى الله عن ذلك - فاستخرقهم لها لضيف عليهم⁽²⁾.

ونظر للنحاس كلاماً مثل ذلك فقال: «(شر كازمر) رفع بياضمار فعل لأن
(زن) يدل على ذلك، أي زنته شركاؤهم⁽³⁾.

وخرج به سيبويه مثل ذلك فقد ذهب إلى أن (شر كازمر) مرفوع بفعل مقتضى،
تقديره: زنته شركاؤهم؛ فهو جواب لسؤال مقتضى، كلنه قبل: من زنته لهم؟ قبل:
شركاؤهم، ولتشهيد له يقول الحارث بن ضرار النهشلي:

(1) ينظر: للمحتسب في القراءات للشادة، لين جنبي، 1/229.

(2) مشكل إعراب القرآن، 1/272.

(3) إعراب القرآن، 328.

لِيُبَكَ بِزِيدٍ ضَارَعَ لِخُصُومَةٍ

وَمُخْتَبِطٌ مَا نَطَبَعَ الْطَوَافَحَ⁽¹⁾

الشاهد فيه هو: "رفع (ضارع) بفعل مقتضى، كأنه قال بعد قوله: (ليبك بزيد)

ليبكه ضارع"⁽²⁾.

ووافق للمرد كلام سيبويه فقال: **لَمَا قَالَ: (قَتَلَ أَوْ لَأَدَمِهِ) تَمَّ الْكَلَامُ**, فقال:

شراكواهم على المعنى، لأنَّه علم أنَّ لهذا للتزيين مزيتاً، فالمعنى: زينه شراكواهم⁽³⁾.

وقد ارتضى ابن جنِي هذا الوجه ورجحه فقال: "... فارتَقَعَ (الشركاء) بفعل

مضمر دلٌّ عليه (زَيْنٌ) فهو أذا كقولك: أكلَ اللحمُ زيدٌ، وركبَ الفرسُ جعفرٌ،

وترفع زيداً وجعفراً بفعل مضمر دلٌّ عليه هذا الظاهر، وإياك وأن تقول: إنه ارتفع

بهذا الظاهر لأنَّه هو الفاعل في المعنى لأمررين:

لحدهما: إنَّ الفعل لا يرفع إلا الواحد فاعلاً أو مفعولاً لقيم مقام الفاعل، وقد

رفع هذا الفعل ما لقيم مقام فاعله وهو (قَتَلَ أَوْ لَأَدَمِهِ) فلا سبيل له إلى رفع لسم

آخر على أنه هو الفاعل في المعنى ... والآخر إنَّ الفاعل عندها ليس المراد به أن

يكون فاعلاً في المعنى دون ترتيب لللفظ وأن يكون لسماً نكرته بعد (فعل) وأسئلته

إلى الفاعل ... لكن طريق الرفع في (شَكَازْهَمِرٌ) هو ما أريتك من بضماء الفعل

لترفعه به والحمل على المعنى كثير جداً ...⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الكتاب، 1/288، والبيت من شواعد سيبويه.

(2) شرح أبيات سيبويه، 1/77.

(3) المقتصب، 3/281.

(4) المحتسب، 1/229.

كما رجحه النسوسي حين قال: **وَلَمَا رَفِعَ (الشَّرْكَاءُ)** فمحتمل لكونه خبراً لمحفوف تقديره (هم) أي: **الْمَزِيَّنُونَ**, ومحتمل لكونه فاعلاً لمحفوف أي: زينه شركاؤهم, وهذا الثاني تولى لأنَّه تعضد بقراءة البناء للفاعل⁽¹⁾.

وذهب قطرب إلى أنَّ **(شَرْكَاءُهُمْ)** مرفوع على الفاعلية بالمصدر والتقدير: زين للشركين أن قتل أولادهم شركاؤهم، كما تقول: **حَبَّبَ لِي رَكْوبُ الْفَرْمِ زِيدَ**, تقديره: **حَبَّبَ لِي أَنْ رَكِبَ الْفَرْسَ زِيدَ**⁽²⁾.

والفرق بين تخريج الجمهور وتخريج قطرب هو: أنَّ تخريج الجمهور يدلُّ على أنَّ الشركاء مزيَّنُون للقتل وليسوا قاتلين، أمَّا تخريج قطرب فيدلُّ على أنَّ الشركاء قاتلين ولكن ذلك على سبيل المجاز⁽³⁾.

والذى نطمئن إليه هو لوجه الأول لوقوع الإجماع عليه من أغلب النحاة ولكونه لا يتعارض مع قراءة العامة **(وَكَلَّكِ لَزِينَ لَكَيْمِ مِنَ الْمُشَرِّكِينَ قَتَلَ أَوْ لَأَدَمَ شَرْكَاءُهُمْ)** من حيث المعنى، فكلتا القراءتين تدلان على أنَّ الشركاء مزيَّنُون وليسوا قاتلين.

2 - قوله تعالى: **وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ** **وَهُوَ يَرَى مَا يَنْهَا** كُلُّ فِي كُلِّ
قوله الحق قوله الملك يوم ينتفي الصور عالم الغيب وهو الحكيم الخير» [الأنعام/73] في
جاز أبو جعفر النحاس أن يكون قوله: **(عَالِمُ الْغَيْبِ)** صفة لـ **(الذِي)** في
قوله تعالى: **وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ** فيما تقدم أي: وهو

(1) حلية النسوسي على مغني للبيب، 2/1274.

(2) ينظر: لذر المصنون، 3/193، والمحتب، 1/229.

(3) ينظر: لذر المصنون، 3/193.

لله الذي خلق السموات والأرض عالم الغيب ^(١)؛ وإلى ذلك ذهب مكي بن أبي طالب ^(٢)، وأبو البركات الأنباري ^(٣).

ولستبعد للستين الحلى هذا للوجه بقوله: «وَفِي بَعْدِ لَطْرِ الْفَصْلِ بِأَجْنِبِي»^(٤).
ويجوز أن يكون مرفوعاً حملاً على المعنى، على تقدير: ينفع فيه عالم
الغيب^(٥)، كأنه لما قال: «يُنْفَعُ فِي الصُّورِ» وقيل له: من ينفع فيه؟ قيل: ينفع فيه
عالم الغريب^(٦)، ولما كان للنفع في الصور بأمره سبحانه لذلك نسب إليه
تعالى^(٧).

ومن ذلك قول الشاعر:

لليك يزيد ضارع لخصومة **ومختبط مما تطبع الطواحة** ⁽⁸⁾

فكانه قيل: من يبكيه؟ فقيل: يبكيه ضارع⁽⁹⁾. ويجوز أن يكون (عالماً) مرفوعاً على أنه خبر لمبدأ محنوف، تقديره: هو عالم الغيب⁽¹⁰⁾. وفيما يبدو لنا أن حمل الآية على معنى سؤال مفترض هو الأنسب لسياق الآية، لأنه لما كان الاهتمام

⁽¹⁾ ينظر: إعراب القرآن، 315.

⁽²⁾ ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/257.

.327/1، للبيان، ينظر: (3)

.99/3 (4) للذكر المقصون،

(5) ينظر: إعراب القرآن، 315، ومشكل إعراب القرآن، 1/257، وللبيان، 1/327.

6) مشكل إعراب القرآن، ١/٢٥٧

⁽⁷⁾ ينظر: إعراب القرآن، 315.

⁽⁸⁾ لليت لمجهول ، ينظر : الكتاب ، 1/288.

⁽⁹⁾ ينظر: للدّر المصنون، 3/99.

¹⁰ ينظر: البيان، 1/327.

منصبا بالحدث بغض النظر عن محدثه لذلك بناء للمجهول للإشارة إلى هذا المعنى
وفضلاً عن ذلك فإن في صيغة البناء للمجهول دلالة على حصول ذلك الحدث
طوعية، ولكن لما كانت السامع رغبة في معرفة المحدث فلذاك ذكر قوله: (عَالِمُ
الْغَيْبِ) لأن الحدث يكون بأمره سبحانه.

3 - قوله تعالى: «يُسَجِّلُهُ فِيهَا بِالْعَدْوَى وَالْأَصَالِ * رِجَالٌ» [النور/36-37]. في قراءة ابن عامر وأبي بكر ببناء الفعل (مسجّل) للمجهول⁽¹⁾.

و (رجال) على هذه القراءة مرفوع بما يفعل مقتدر لتعذر الفعل إليه وكأنه
جواب سؤال مقتدر كأنه قيل: من يسبحه؟ فقيل: يسبحه رجال.

ولما أن يرتفع على أنه خبر لمبدأ محنوق تقديره: المسبحه رجال⁽²⁾.
لأن قوله: (مسجّل) بمنزلة قوله: يذهب بزيد في أن الفعل قد أُسند إلى
الجار مع المجرور وهو له، وإذا أُسند الفعل إلىهما لم يجز لن يرتفع (رجال) به،
الآن ترى أنك إذا قلت: ذهب بزيد لم يكن هنا فاعل، فارتفاع (رجال) بفعل آخر
وذلك لأنه لما قيل: (مسجّل) علم أن هناك مسبحاً، فكانه قيل: من يسبحه؟ فجاء
الجواب يسبحه رجال⁽³⁾.

وفيما يبدو لنا أن حمل القراءة على معنى سؤال مقتدر هو الأنسب لسياق
الأية، لأنها لما كان الاهتمام منصبا بالحدث بغض النظر عن محدثه لذلك بناء

(1) ينظر: للنشر في القراءات العشر، ابن الجوزي، 249/2.

(2) ينظر: النز المصنون، 221/5.

(3) المقصد في شرح الإيضاح، التجرجاني، 354/1 وما بعدها، وينظر: شرح التصريح، 276/2.

للمجهول للإشارة إلى هذا المعنى، ولكن لما كان للسامع رغبة في معرفة من هم
لذلك نكر قوله: (رِجَالٌ) لمرااعة حال المتكلمي.

4- رفع نعت لسم (إن) بعد الخبر

ومن ذلك قوله تعالى: **﴿أَلَا إِنَّ أُولِيَ الْأَلْفَاظَ لَا خَرَقَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ * الَّذِينَ آتَيْنَاهُمْ كَلَوْا يَنْتَهُونَ﴾** [يونس/62-63]

قال الفراء: «(الذين) في موضع رفع لأنّه نعت جاء بعد خبر (إن) ... وإنما
رفعت العرب النّعوت إذا جاءت بعد الأفعال [أي بعد خبر إن] في (إن) لأنّهم
رأوا لفعل [أي خبر إن] مرفوعاً فتوهموا أنّ صاحبه مرفوع في المعنى، لأنّهم لم
يجدوا في تصريف المنصوب اسمًا منصوباً وفطه مرفوع، فرفعوا للنّعوت»⁽¹⁾.
ومراده أنّ سم (إن) لما كان لصلة لرفع على الابتداء ولذلك عندما نعته
بالرفع توهموا هذا الأصل أي عدم نكر (إن) ولذلك رفعوه.

وذهب الكساني إلى أنّ (الذين) نعت للاسم المضمر في خبر (إن) إلا أنّ
الفراء لم يرتضى هذا الكلام ونعته بالخطأ فقال: وهو خطأ وليس بجازٍ لأنّ
المضمر لا ينعت بالظاهر⁽²⁾.

(1) معانى القرآن، 1/471 و ما بعدها.

(2) ينظر: م. بن، وإعراب القرآن للخاس، 411.

(3) إعراب القرآن ، 411.

(4) ينظر : م.بن .

(5) الدر المتصون ، 49/4.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن ، 348/1.

(7) ينظر: معانى القرآن ، 1/480.

وقد استحسن أبو جعفر للنحاس كلام الفراء فقال: «لما قوله للمضرر لا ينعت بالمعظير فصواب»⁽³⁾ لأنّ ذهب إلى أنَّ الكساني يريد للبدالية، أي إنَّ (الذِّينَ) مرفوع على أنه بدل من المضرر، على اعتبار المحل ولحتاج لذلك بأنَّ الكوفيين لا يأتون بلفظة البدل في كلامهم⁽⁴⁾.

وهذا الوجهان على مذهب الكوفيين لأنَّهم يجرون للتوكيد كلها مجرى عطف النسق في اعتبار المحل⁽⁵⁾.

ونكر مكي بن أبي طالب أنَّ (الذِّينَ) في موضع نصب على البدل من لسم (إنَّ) وهو (أولُوا). لو على (أعني) ويجوز لرفع على البدل من الموضع⁽⁶⁾; وأجاز للفراء للنصب في (الذِّينَ) على أنه نعت لاسم (إنَّ) باعتبار للفظ⁽⁷⁾; وقيل: إنَّ محله للجر بدلاً من للهاء والعليم في (عليهم)⁽⁸⁾.

وفيما يبدو لنا أنَّ ما نكره للفراء في الوجه الأول من أنَّ (الذِّينَ) نعت لاسم (إنَّ) هو نقل هذه الوجوه تكالفاً ولذلك على المعنى ، فبعدما بين الله سبحانه بأنَّ أولياء لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، أعقبه بما للسامع رغبة في معرفة من هم هؤلاء لو ما صفتهم، فوصفهم تبارك وتعالى بقوله: «(الذِّينَ آتَيْنَاهُمْ آتَيْنَاهُمْ وَكَانُوا إِنْتَهُونَ».

(8) الدر المصنون، 4/49.

ثانياً: في البدل

- وقوع الاسم المنصوب بدلاً من المجرور

ومن ذلك قوله تعالى: **(فَلَمَّا هَدَانِي سَبَّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينَاهُ فِيهَا)** [الأنعام/161]

قال الزجاج: **وَلَمَا نَصَبَ (دِينًا)** فمحمول على المعنى لأنَّه قال: هداني إلى صراط مستقيم، دلَّ على عرْفِي ديناً قيماً⁽¹⁾، ونكر لبو حيَّان كلاماً مثل ذلك⁽²⁾.
وقيل: إنَّه بدل من محل **(إِلَى صِرَاطٍ)** لأنَّ هداني إلى صراط وهداني صراطاً بمعنى واحد، فحمله على هذا للمعنى فابلل **(دِينًا)** من **(صِرَاطٍ)**⁽³⁾.

وذهب بعضهم إلى أنَّه منصوب بـ**(هَدَانِي)** مضمر دلَّ عليه **(هَدَانِي)** المذكور وقيل: إنَّه منصوب بتقدير: **أعْنِي دِينًا**⁽⁴⁾.

ولجاز بعضهم أن يكون مصدرأً على المعنى والتقدير: هداني هداية دين قيم⁽⁵⁾.
وذهب العكسي إلى أنَّه مفعول ثان لـ **(هَدَانِي)**⁽⁶⁾، وردَّ عليه السعدين للحبي و قال: "هو خلط لأنَّ المفعول الثاني هنا هو المجرور بـ**(إِلَى)** فاكتفى به"⁽¹⁾ وقيل: إنَّ **(دِينًا)** منصوب على الحال من **(صِرَاطٍ)** لأنَّ نكرة موصوفة⁽²⁾.

(1) معاني القرآن وإعرابه، 2/251، وينظر: إعراب القرآن، 334.

(2) ينظر: البحر للمحيط، 4/262.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/279، والذر المصنون، 3/227.

(4) ينظر: م . ن ، ولبيان، 1/351.

(5) ينظر: الذر المصنون، 3/227.

(6) ينظر: التبيان، 1/355.

وأقرأى الأول هو للذى نطمئن إليه، لأننا فيما يبدو لنا أن الآية لرأت معنى لفعلين (هدى، وعرف) فعبر عهما بهذا الإيجاز للذى تضيق به قواعد اللئاء، ورتقنا فى فهم هذا المعنى هو للترينة المياقية.

2- وقوع الاسم بدلاً من غير جنسه

ومن ذلك قوله تعالى: «فَلَوْلَا كَاتَ قَرْدَةٍ أَسْتَقْتَ فَنَعْهَا إِعْلَمَهَا إِلَّا قَرْدَةٌ فُؤْسٌ»

⁽³⁾ [يونس/98]، في قراءة من قرأ برفم (قَوْمٌ).

ذكر ابن الأباري: «لن قرامة لرفع محمولة على البدل»⁽⁴⁾، وعلى كلامه يكون الاستثناء منقطعاً لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، كما قوله الشاعر:
وبلدة ليس بها ثيَّسْ
إلا ليعافيرِ وإلا العَرسِ⁽⁵⁾

الشاهد فيه هو قوله: (إِلَّا لِيَعْفِرُ) فإنه استثناء من قوله: (أَنْتَمْ) على الإبدال، مع أنه منقطع على لغة بني تميم، وأهل للحجاز يوجبون النصب في ذلك⁽⁶⁾.
وقيل: إنَّ للكلام في الآية محمول على المعنى لأنَّ المراد من القرية أهلها وإنْ تقدير الكلام: هُنَّ كَانَ قَوْمٌ قَرْيَةً لَوْ قَوْمٌ نَبِيٌّ لَمْنَوْ إِلَّا قَوْمٌ يُونَسَ⁽⁷⁾.

(1) للرّاعي، 3/227

(2) ونظر: *الجامع لاحكام القرآن*, للقرطبي, 152/7.

(3) ينظر: لكتشاف، 472.

(4) البيان، ١/٤٢١، وينظر: البحر المحيط، ١٩٢/٥

(5) هذا البيت من شواهد مسيبوه التي لم ينسبها إلى قاتل؛ ينظر: الكتاب، 2/319، ونسبة العيني إلى العلمر بن للحارث المعروف بجران العود؛ ونظر: المقاصد النحوية، 3/107.

(6) ينظر المقادير النحوية، 3، 107.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 3/29 وما بعدها.

• للهداوي هو لـ حـمـدـ بـنـ عـمـارـ لـبـوـ العـبـاسـ الـمـهـدـيـ، المـقـرـئـ النـحـوـيـ الـمـفـسـرـ، كـانـ مـقـتاـمـاـ فـيـ لـفـرـاءـاتـ وـلـعـرـبـيـةـ، تـوـفـيـ مـسـنـةـ 440ـ هـ وـنـظـرـ: بـغـيـةـ لـلـوـعـةـ، لـلـسـيـطـرـيـ، 351ـ /ـ 1ـ.

وعلى هذا الوجه يكون الاستثناء متصلًا لأن المستثنى من جنس المستثنى منه لأن المراد بالقرية أهلها، وهذا ما أشار إليه أبو حيّان حين قال: «قالت فرقة: يجوز فيه للرفع وهذا مع لتصال الاستثناء، وقال المهدوي⁽¹⁾: والرفع على البدل من القرية»⁽¹⁾.

وحمل مكي بن أبي طالب قراءة للرفع على جعل (إلا) بمعنى (غير) صفة للأهل المحذفون في المعنى، ثم تعرّب ما بعد (إلا) بمثيل إعراب (غير) لسو ظهرت في موضع (إلا)⁽²⁾، وقد استحسن أبو جعفر النحاس هذا الوجه وذكر بأنه محسن ما قيل في تخريج قراءة للرفع⁽³⁾ واستشهد له بقول عمرو بن معيكرب⁽⁴⁾:

وكُلُّ أَخٍ مُفْلِرَقَةُ أَخْوَهُ

وذهب سيبويه إلى أن (إلا) في الآية ونظيراتها بمعنى (ولكن) وأن معنى قوله (إِلَا قَرْمَرْبُوْس) هو: ولكن قوم يونس، وقال: بأن هذا للضرب كثير في القرآن⁽⁵⁾.

والذى يبدو لنا أن الوجه الأول الذى ذهب إليه أبو البركات الأنباري هو الراجح من هذه الأقوال، لأنّه تقرب إلى وقع اللغة، فمن المعروف أنّ بنى نعيم يجازون إثبات الاسم الواقع بعد (إلا) على البدلية للمستثنى منه في الاستثناء المنقطع وهو ما كان فيه للمستثنى ليس ببعضًا من المستثنى منه⁽⁶⁾.

(1) البحر المحيط، 92/5.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/354.

(3) ينظر: إعراب القرآن، 416.

(4) ينظر: المقادص النحوية، 2/232، مولم نجده في ديوانه.

(5) ينظر: الكتاب، 325/2، 319.

(6) ينظر: معاني النحو، الدكتور: فاضل السامرائي، 2/213.

فجاءت هذه القراءة على لغتهم، دونما حلجة إلى تلك التأويلات، فعدم التأويل لولي من التأويل ولا سيما في تفسير القرآن.

لقد دلت قراءتي لقرآن والتتصب (وهي قراءة الجمهور) على معنى التقطيط والتدييم والتوبیخ لأهل القرى الذين أعرضوا عن دعوة الرسل، فإن (لولا) إذا دخلت على فعل ماضٍ كانت مستعملة في التقطيط والتدييم والتوبیخ⁽¹⁾.

إلا أن في قراءة لارتفاع سرًا لطيفاً وهو أن الله سبحانه قد ميّز قوم يومن العذاب حين استجابوا لدعوة رسولهم ولم يصرُوا على الضلال؛ ويأتي ذلك من دلالة الاستثناء المنقطع الذي يحصل حين لا يكون المستثنى جزءاً من المستثنى منه، وقد دل في الآية على أن قوم يومن العذاب لم يكونوا جزءاً من أهل تلك القرى الظالمين لأنفسهم، لأنهم وعوا دعوة رسولهم فامنوا ولم يصرُوا على للجهل والضلال، بخلاف أهل القرى الذين لصروا على ضلالهم فكان حالهم كحال الجماد الذي لا يفقه شيئاً، ومن هنا كان لاستعمال لفظة (قرية) دون (أهل القرى لو أهل قرية) هي المناسبة لهذا المقام، للإشارة إلى أن أهل تلك القرى لفطر جهلهم كانوا وكأنهم لقرية نفسها.

3- وقوع الاسم بدلاً من فاعل فعل يتوجه تحال المصدر إليه ومن ذلك قوله تعالى: «لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَهَنَّمُ بِالسُّوءِ مِنَ النَّارِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ» [النساء/148]

لجاز لزجاج أن يكون (من) في موضع رفع على سبيل من المعنى لأن معنى الكلام: لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء إلا من ظلم، فجعل (من) بدلاً من (الحد) المقتدر⁽²⁾.

(1) ينظر معنى للبيب، 361.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 112/2، ومشكل إعراب القرآن، 211/1.

ونسب أبو حيّان هذا الوجه إلى الفراء وقال: "وهذا مذهب للفراء فإنه لجاز في: ما قام إلا زيد، أن يكون (زيد) بدلاً من أحد"⁽¹⁾ وعلى هذا الوجه يكون الاستثناء منقطعاً.

ونكر السفاقسي بأن الاستثناء في الآية متصل وموضع (من) نصب والمستثنى منه محنوف والتقدير: لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء إلا المظلوم فيجهر⁽²⁾.

وقيل: إن الاستثناء متصل والمستثنى منه (الجهر) وقد حنف المضاف إلى (من) والتقدير: لا يحب الله الجهر بالسوء إلا جهر من ظلم⁽³⁾.

ونكر أبو حيّان: أن الاستثناء في الآية على مذهب الجمهور لاستثناء مفرغ وإن (من) في موضع رفع على أنه فاعل بالمصدر (الجهر) وقال: "وحسن ذلك كون للجهر في حيز النفي وكأنه قيل: لا يجهر بالسوء من القول إلا للمظلوم"⁽⁴⁾. وذهب لكوفيون إلى أن (إِلَّا) في الآية بمعنى الواو⁽⁵⁾، قال أبو البركات الأنباري: "وَقَوْلُ مَنْ قَالَ إِنْ (إِلَّا) بِمَعْنَى الْوَوْ ضَعِيفٌ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَوْ لِلْجَمْعِ، وَ(إِلَّا) لِإِخْرَاجِ الثَّانِي مِنْ مَعْنَى الْأَوَّلِ وَالْأَصْلُ إِلَّا يَقْعُدُهَا مَقْامُ الْآخِرِ"⁽⁶⁾.

(1) البحر للمحيط، 3/398، وينظر: النز المصنون، 2/451 (ولم نجد مثل هذا الكلام في معنوي الفراء).

(2) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد، 472، لطروحة دكتوراه : عطية محمد محمد ، بپتراف د. محمد عبد الطيف عبد الكريم.

(3) ينظر: البحر للمحيط 3/398.

(4) م . ن .

(5) الانصاف في مسائل الخلاف، 266/1.

(7) النبيان ، 272/1.

والظاهر أن الآية محمولة على المعنى فإن (من) قد وقع بدلاً من الفاعل الذي دل عليه معنى المصدر (الجهن) فإنه في قوة (إن يجهر لحد) ولكن لو ثر المصدر للدلالة على كراهة حدث الجهر بالسوء وليس فقط فعله، إذ لو استعمل موضع المصدر الفعل لدل المعنى على أن المكره الفعل وليس بالضرورة للحدث مع الفعل.

4- يقان الظرف الماضي بدلاً من الظرف الحاضر

ومن ذلك قوله تعالى: «إِنْ يَتَعَكَّمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمَ أَكْمَرٍ فِي الْعَذَابِ

مشئٌ كون» [الزخرف/39]

قال السمين للحبي: قد تستشكل للمعربون هذه الآية ووجهه: أن قوله (اليوم) ظرف حالي وإن (إذ) ظرف ماض و (تعكم) مستقبل لافتراضه بـ (إن) التي لنفي المستقبل، والظاهر أنه عامل في الظروف وكيف يعمل للحدث المستقبل الذي لم يقع بعد في ظرف حاضر لو ماض؟⁽¹⁾.

فذكر العكري بأن: «الكلام محمول على المعنى، والمعنى: إن ثبوت ظلمهم عندهم يكون يوم القيمة، فكانه قال: وإن ينفعكم اليوم إذ صبح ظلمكم عندكم، فهو بدل⁽²⁾. ولـ ذلك ذهب الزمخشري من قبل فذكر أن (إذ) بدل من (اليوم) وحمله على معنى: إذ تبين وصـح ظلمكم، ولم يبق لأحد ولا لكم شـبهة في لكم كـتم ظالمين⁽³⁾، ونظير ذلك:

ولم تجـدي من لـ نـقـرـي بـه بـذـا⁽⁴⁾

بـذا ما لـقـسـنـا لـم تـلـدـنـي لـنـيـمة

(1) النز المصنون، 99/6.

(2) التبيان، 1140/2.

(3) ينظر: لكتاف، 991.

(4) لـ بـيت لـزـقـد بـن صـعـصـعـة الـقـعـصـيـ، يـنـظـر: مـغـنـي لـلـبـيبـ، 26/1.

وقال ابن جنبي في الخصائص: طلولت لبأ على سرمه الله - في هذا ورجعته فيه عوداً على بدءه، فكان أكثر ما يرد منه في قيد أنه لما كانت قدار الآخرة تلي قدار الدنيا لا فاصل بينهما إنما هي هذه فهذه، صار ما يقع في الآخرة كأنه وقع في الدنيا، فلنـك أجرـيـ لـيـومـ وـهـ الـآخـرـةـ مـجـرـيـ وـقـتـ لـلـظـلـمـ وـهـ قـوـلـهـ: (إـذـ ظـلـمـنـ) وـقـتـ لـلـظـلـمـ إنـماـ كانـ فـيـ الدـنـيـاـ فـلـنـ لمـ تـقـعـ هـذـاـ وـتـرـتـبـهـ بـقـيـ (إـذـ ظـلـمـنـ) غيرـ مـتـعـلـقـ بـشـيـءـ، فـيـصـيـرـ مـاـ قـالـهـ لـبـأـ عـلـىـ إـلـىـ لـبـدـ (إـذـ ظـلـمـنـ) مـنـ لـيـومـ لـوـ كـرـهـ عـلـيـهـ...⁽¹⁾.

وقال في موضع آخر: أن تجعل (إـذـ) بدلاً من قوله: (اليـومـ) وإـلاـ بـقـيـتـ بلا ناصـبـ وـجـازـ يـدـالـ (إـذـ) وـهـ مـاـضـ فـيـ الدـنـيـاـ مـنـ قـوـلـهـ: (الـيـومـ) وـهـ حـيـنـنـ حـاـصـرـ فـيـ الـآخـرـةـ لـمـاـ كـانـ عـدـمـ اـنـتـقـاعـ بـالـاشـتـرـاكـ فـيـ لـلـعـذـبـ إنـماـ هوـ مـسـبـبـ عنـ الـظـلـمـ وـكـانـ لـيـضاـ الـآخـرـةـ تـلـيـ الدـنـيـاـ بـلـ وـقـهـ وـلـاـ فـصـلـ صـارـ لـلـوقـتـانـ عـلـىـ تـبـاـينـهـماـ وـتـبـاـينـهـماـ كـالـوـقـتـيـنـ لـلـمـقـرـنـيـنـ لـلـدـنـيـيـنـ لـلـمـتـلـاـصـقـيـنـ.⁽²⁾.

ونـكـرـ لـبـأـ حـيـاتـ آنـ (إـذـ) لـاـ يـجـوزـ أـنـ يـكـونـ بـدـلـاـ مـنـ (الـيـومـ) عـلـىـ بـقـاءـ (إـذـ) عـلـىـ مـوـضـعـهـاـ مـنـ كـوـنـهـاـ ظـرـفـاـ مـنـ لـزـمانـ، فـلـنـ جـعـلـتـ لـمـطـلـقـ لـلـوقـتـ جـازـ.⁽³⁾.

وـقـدـ رـدـ لـلـمـتـمـيـنـ لـلـحـلـيـ عـلـيـ بـقـولـهـ: لـمـ يـعـهـدـ فـيـ (إـذـ) أـنـهـ تـكـونـ لـمـطـلـقـ لـلـزـمانـ، بـلـ هـيـ مـوـضـعـةـ لـزـمانـ خـاصـ بـالـمـاضـيـ كـامـسـ.⁽⁴⁾.

(1) الخصائص، 172/2.

(2) مـنـ ، 3/159ـ وـمـاـ بـعـدـهـ .

(3) يـنـظـرـ: الـبـحـرـ لـلـمـحـيـطـ، 18/8.

(4) لـلـزـ المـصـونـ، 99/6.

وقال الحوفي: «**(إِذْ)** ظرف متعلق بـ(**يَنْعَكِمُ**) ولا يجوز تعلق (**إِذْ**) به لأنّهما ظرفاً زمان يعني متغيرين في المعنى، تغایراً لا يمكن أن يجتمعان، فلا يصح أن يكون (**إِذْ**) بدلاً من (**إِذْ**) لذلك التغایر من كون هذا ظرف حال، وهذا ظرف مضى، ولكن تكون (**إِذْ**) متعلقة بما دلّ عليه المعنى، كلّه قال: ولن ينفعكم لجتّاعكم»^(١).

ونظر ابن هشام أن (**إِذْ**) للتعليق وأن تقدير الآية: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا^(٢).

و(**إِذْ**) أصله ظرف مبهم للزمن للماضي تفسّره الجملة التي يضاف هو إليها ويخرج عن الظرفية إلى ما يقاربها بتوسيع أو إلى ما يشبهها بالمجاز وهو التعلييل، وهي [في الآية] مجاز في معنى التعلييل، شبّهت علة الشيء وسببه بالظرف في اللزوم له^(٣).

ونظر للستوطي أن الكلام في الآية محمول على حذف مضاف تقديره: ولن ينفعكم اليوم بعد إذ ظلمتم^(٤).

والقول بأن (**إِذْ**) لفاقت معنى التعلييل في الآية هو الذي نراه مناسباً لما دلّ عليه من معنى تقيّق وهو الإشارة إلى ملازمة ظلمهم لأنفسهم لهم كملازمة الظرف الذي لا يمكن مفارقته.

(١) ق البحر للمحيط، 8/18.

(٢) ينظر: مغني للبيب، 113.

(٣) التعرير والتترير، 215/25.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر، 3/239.

ثالثاً: في المصدر للمنسوب

٣- نصب المصدر للمنسوب بفعل مقدر لمصحح عطف الأمر على لفته

ومن ذلك قوله تعالى: «فَلْ قَاتِلُوا أَئِلَّا هُنَّ مُرْسَلُوكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَا تَشْرِكُوا
بِإِيمَانِ الَّذِينَ إِحْسَانًا» [الأنعام/151]

إن نظم الكلام في الآية لا يخلو من خفاء، لأن (أن) في قول تعالى: (أَلَا
تَشْرِكُوا) إن جعلت مصدرية كانت بياناً للمحرم بدلاً من (ما) والظاهر من الآية لن
المحرم هو الإشراك، لا نفيه، ولن الأولم بعده معطوفة على (أَلَا تَشْرِكُوا) وفيه
عطف لطلب على الخبري (١).

ولجاز لزجاج في تعریجه أن يكون (أَلَا تَشْرِكُوا بِإِيمَانِ) محمولاً على
المعنى، لأن المصدر للمنسوب من (أن) وما في حيزها منصوب بفعل مقدر
والتقدير: لئل عليكم تحريم الشرك، لو على معنى: لوصيكم بعدم الشرك، لأن قوله
تعالى: (وَإِلَوَ الَّذِينَ إِحْسَانًا) محمول على معنى: لوصيكم بالوالدين بإحساناً (٢).

ولجاز فهو للبركات الأنباري أن تكون (أن) وما في حيزها منصوبة على
الإغراء بـ(عليكم) ويكون الكلام الأول قد تم عند قوله تعالى: (ربكم) ثم قال:
(عَلَيْكُمْ أَلَا تَشْرِكُوا) أي: عليكم ترك الإشراك؛ فيكون (أَلَا تَشْرِكُوا) في موضع
نصب على الإغراء بـ(عليكم) (٣).

(١) ينظر: حلية الشهاب، 151/3.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 246/2.

(٣) ينظر: للبيان، 349/1.

وقد ضعف للستين للطبي هذا بالوجه لأنَّه يفكُّ الكلام عن ظاهره ولأنَّه لا ينبع إلى الذهن⁽¹⁾.

وجوز بعضهم أن تكون «أن» تفسيرية بمعنى (أي) و(لا) نهياً وتقدير الكلام: أي لا شرکوا به شيئاً⁽²⁾.

وقيل: (أن) وما في حيزها منصوبة على معنى طرح لللام والتقدير: «أين لكم الحرم لثلا شرکوا به شيئاً»⁽³⁾.

وقال أبو البركات الأباري: «يجوز أن تكون (ألا شرکوا) في موضع رفع لأنَّه خبر مبتدأ محفوظ وتقديره: هو ألا شرکوا، ولا زيادة في هذا الوجه»⁽⁴⁾. وقد رد ابن الشجري هذا الوجه وقال: «جاز هذا المعرب أن يكون في موضع رفع على تقدير مبتدأ محفوظ، أي: هو ألا شرکوا به شيئاً، ولا يصح عندي هذان للتقديران [يريد القول بالدلالة والخبرية] إلا أن يحكم بزيادة (لا) لأنَّ الذي حرَّم الله عليهم هو أن يشرکوا به، فإن حكمت بأنَّ (لا) للتف吉 صار لمحرم ترك الإشراك»⁽⁵⁾.

وللظاهر عندها هو القول بأنَّ الكلام في الآية محمول على المعنى فال المصدر المنسب من (أن) وما في حيزها منصوب بمعنى فعل دلَّ عليه السياق.

(1) ينظر: لذر المصنون، 215/3.

(2) ينظر: البيان، 349/1، ول ملي للشجري، 48/1.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 245/2، ولذر المصنون، 215/3.

(4) لبيان، 1/349، وينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/277.

(5) لملي للشجري، 48/1.

2- توهّم سبک مصدر من غير حرف مصدری

ومن ذلك قوله تعالى: «بِاَيْمَانِ النَّاسِ اعْبُدُوا مَا يَحْكُمُ اللَّهُ خَلَقَ مِنَ الْأَنْوَافِ مِنْ قَبْلِ حُكْمِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَوَّنَ» [البقرة/21].

ذهب العکری إلى أن المصدر المذول من (العل) وما في حیزها من属 من جهه المعنى بـ(اعبُدُوا)، أي: اعبدوه على رجلكم للتفوى⁽¹⁾؛ وليه مل المهدوي⁽²⁾، ورجحه السفاقي⁽³⁾، فقد توهّموا مصدرًا من (العل) وما في حیزها، وجعلوا هذا المصدر متعلقًا بفعل عامل، وهو عندهم معلل لذلك الفعل لأن (العل) بمعنى (كي) ولام التعليل⁽⁴⁾.

وقيل: إن (العل) في الآية للترجي بالنسبة إلى المخاطبين أي: فعلوا ذلك على الرجاء والطمع أن تتقوّا، وليس بمعنى (كي) وهي متعلقة بـ(اعبُدُوا) وكأنه قال: إذا عبدتم ربكم رجوتم التقوى⁽⁵⁾.

وقيل: إنها متعلقة بـ(خلَقَكُمْ)⁽⁶⁾.

قال السفاقي: «ولراجح تعلقها بـ(اعبُدُوا) لأن المقصود بالنداء له، بخلاف (خلَقَكُمْ) لأنه لن ي به ل تمام الموصول لا لإسناد يقتضي الإهتمام به»⁽⁷⁾.

(1) ينظر: *التبیان*، 38/1.

(2) ينظر: *التر المصنون*، 147/1.

(3) ينظر: *المجيد*، 149.

(4) *التلیل التحوی فی القرآن الکریم*، 1181/2.

(5) ينظر: *التر المصنون*، 147/1.

(6) ينظر: *المحرر الوجیر*، 105/1.

(7) *المجيد*، 149.

وقيل: إنَّ جملة (الْعَلَّاكُمْ تَنْتَنُونَ) حالٌ من الضمير في (اعبدُوا) كانَهُ

قولٌ: اعبدُوا رِبِّكُمْ رِجَبٌ لَنْ تَخْرُطُوا فِي مُلْكِ الْمُتَقِّينَ لِفَائِزِينَ بِالْهَدَىٰ⁽¹⁾.

وقد ردَّ للشَّهَابَ هذَا الوجهَ لِأَنَّ جملة (الْعَلَّاكُمْ) جملة إِنشائية، وَالإنشاءُ لَا

يَقُولُ حَالًا.⁽²⁾

• ويبيِّنُوا أَنَّ هذَا الوجهُ هوَ أَكْثَرُ دلالةً عَلَىِ الْمَعْنَى.⁽³⁾

3- حمل الجملة الفعلية المصدرة بالاستفهام معنى المصدر

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنَّ اللَّهَ هُمْ أَمْ لَمْ

تُلَدِّرُهُمْ لَا يَقْرَبُونَ) [البقرة/6]

نَكَرَ أَبُو الْبَرَّاتِ الْأَبْنَارِيُّ فِي تَوْجِيهِ قَوْلِهِ تَعَالَى: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنَّ اللَّهَ هُمْ

أَمْ لَمْ تُلَدِّرُهُمْ أَنَّ (سَوَاء) مُبْتَداً وَجَمْلَةُ (أَنَّ اللَّهَ هُمْ أَمْ لَمْ تُلَدِّرُهُمْ) الْخَبَرُ، وَهُوَ

كَوْلُهُمْ: سَوَاءٌ عَلَيَّ لَقْتُ لَمْ قُدْتُ، وَقَالَ: قَلَنْ قَيلَ: الْجَمْلَةُ إِذَا وَقَعَتْ خَبَرًا لِلْمُبْتَداً،

وَجَبَ أَنْ يَعُودَ مِنْهَا ضَمِيرُ إِلَىِ الْمُبْتَداً، وَلَيْسُ فِي الْجَمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبَرًا لِلْمُبْتَداً هَاهُنَا

ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَىِ الْمُبْتَداً، قَلَنَا: هَذَا كَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَىِ الْمَعْنَى، وَالتَّقْيِيرُ: سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ

الْإِنْذَارُ وَتَرْكُهُ... وَنَظِيرُ تَزْرِيلِ الْفَعْلِ هُنَا مَنْزَلَةُ الْمُصْدَرِ قَوْلُهُمْ: (تَسْعَ

بِالْعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) فَإِنَّهُ مَنْزَلٌ مَنْزَلَةً (سَمَاعِكَ) وَإِذَا تَنْزَلَ الْفَعْلُ فِي هَذَا

(1) ينظر: تفسير البيضاوي، للبيضاوي، 1/220.

(2) ينظر: حلشية للشَّهَابَ، 2/17.

(3) التلويل للنحوِيِّ، 2/1182.

لكلام منزلة المصدر كان (سراً) خبراً مقتناً في المعنى وإن كان مبتدأ في
اللفظ⁽¹⁾.

وذهب العكري إلى أن (سراً) مبتدأ، وجملة (الآنَهُمْ أَرَلَمْ تَذَرِّهُمْ) في
موضع الفاعل، وستت هذه الجملة مسد الخبر والتقيير: إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَسْتَوِي
عَنْهُمُ الْإِنْذَارُ وَتَرْكُهُ، وهو كلام محمول على المعنى⁽²⁾.

وقيل: إنَّ جملة (الآنَهُمْ أَرَلَمْ تَذَرِّهُمْ) مبتدأ خبره (سراً)، وإنما صحة
الابتداء بالجملة لأنَّها موزَّعة مع حرف الاستفهام بالمصدر للمعرفة، وجيء بهمزة
الاستفهام المعادلة لـ (أَمْ) لاقادة معنى التسوية⁽³⁾.

قال أبو حاتم: إنَّ هذه للجملة وقت مبتدأ وإن لم تكن مصداً بحرف
مصدرى حملًا على المعنى، وكلام العرب منه ما طلاق فيه للفظ المعنى نحو: قام
زيد وزيد قائم، وهو أكثر كلام للعرب، ومنه ما غالب فيه حكم للفظ على المعنى
... ومنه ما غالب فيه المعنى على للفظ⁽⁴⁾.

ونكر ابن يعيش كلاماً مثل ذلك فقال: «ال فعل هاهنا في تأويل المصدر
والمعنى: سواء عليهم الإنذار وعدم الإنذار، فالإنذار وما عطف عليه مبتدأ في
المعنى و(سراً) الخبر»⁽⁵⁾.

(1) البيان، 1/49، وقولهم: (تسمع بالمعيدي ...) مثل من لمثال العرب، ينظر: جمهرة الأمثال، 227/1

(2) ينظر: للتبيان، 21/1

(3) ينظر: لمالي بن الحاچب، 267 وما بعدها.

(4) البحر للمحيط، 1/174

(5) شرح المفصل، 1/93

ولى ذلك ذهب الأزهري بذقال: فـ (أَنَّ اللَّهَ يُعْلِمُ) مبداً وهو في تأويل مصدر، و (أَمْ لَمْ تَذَرِّهِمْ) معطوف عليه، و (سَوَا) خبر مقدم، والتقدير: لذارك وعدمه سواء عليهم؛ وصح الخبرا به عن الاثنين لأنه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء عليهم والمصدر يقع على القليل والكثير⁽¹⁾.

ومنع بعض النحاة وقوع جملة (أَنَّ اللَّهَ يُعْلِمُ أَمْ لَمْ تَذَرِّهِمْ) مبداً، و (سَوَا) خبراً لأنَّ ما في حيز الاستفهام لا يقتضي عليه، ولجيب بأنَّ الاستفهام هنا ليس على حقيقته وإنما جرىت للتسوية⁽²⁾.

قال لازم الخشري: «وللهذا و(أم) مجرتان لمعنى الاستواء، وقد نسلخ عنهما معنى الاستفهام»⁽³⁾.

ولجاز العكيري أن يكون (سواء) خبر (إن) والمصدر للمنسوب من جملة (أَنَّ اللَّهَ يُعْلِمُ أَمْ لَمْ تَذَرِّهِمْ) معمول له⁽⁴⁾.

وقيل: إنَّ جملة (إِنَّ يَوْمَنْ) خبر لـ (إِنْ) وجملة (سَوَا عَلَيْهِمْ أَنَّ اللَّهَ يُعْلِمُ أَمْ لَمْ تَذَرِّهِمْ) جملة اعتراضية وقعت بين إنَّ وخبرها، ويكون قد دخلت جملة الاعتراض تأكيداً لمضمون الجملة⁽⁵⁾.

والذي نطمئن إليه هو ما ذكره أبو البركات الأنباري في الوجه الأول أي: إنَّ (سَوَا) مبداً وجملة (أَنَّ اللَّهَ يُعْلِمُ ...) الخبر وهو في تأويل مصدر وإن كنا لا

(1) شرح التصريح، 528/1.

(2) مدن.

(3) الكلفت، 41.

(4) ينظر: للتبیان، 21/1.

(5) ينظر: ل البحر للمحيط، 173/1.

نستبعد قول من قال: بأن (سَوَا) خبر مقدم وجملة (اللَّهُمَّ أَرْمَلَتُكُمْ) مبتدأ لتأثره بالمصدر، لأن هذين لوجهين بما لكثر دلالة على المعنى للمراد، فلن المراد من الآية - والله أعلم - الإخبار عن حال الكافرين وما كانوا عليه من الإصرار على الكفر، وإنما عبر عن ذلك بالجملة الفعلية المؤولة بالمصدر للإشارة إلى معنى التجدد والاستمرارية أي: أنهم مصرون على ضلالهم وإن كررت إنذارهم في كل وقت وساعة، ولهذا لو ثارت الجملة الفعلية (اللَّهُمَّ أَرْمَلَتُكُمْ) دون (إنذارك و عدمه) لما في الجملة الفعلية من الدلالة على التجدد والتكرار بخلاف الأسمية التي تدل على الثبوت.

4- سوء فهم بقلمة شبه جملة مقام مصدر منسوب من (إن) وما في حيزها

ومن ذلك قوله تعالى: «قَدْ نَبَأَنَا اللَّهُمَّ أَخْبَارِكُمْ» [التوبه/94]

ال فعل (نبأ) يتعدى إلى مفعولين، ويتعذر إلى ثلاثة (كأعلم) في المعنى والعمل⁽¹⁾، ونكر للستين الحلبى لأن الفعل (نبأ) في الآية قد تتعذر إلى مفعولين: الأول للضمير (نا) في (نبأنا) والثاني محفوظ، وشبه الجملة من أخباركم⁽²⁾ صفة لهذا المفعول المحفوظ، والتفسير: قد نبأنا الله جملة من أخباركم⁽³⁾.

ونقل عن الأخشن لـ (من) زائدة، و (أخباركم) هو المفعول الثاني⁽³⁾، ونكر العكاري لـ (نبأ) في الآية متعد إلى ثلاثة مفاعيل، أولها (نا) والاثنان

(1) ينظر: حلية الشهاب، 4/622.

(2) ينظر: قذر المصنون، 3/494.

(3) م. ن.

الآخرين محفوفان تقديرهما: لـْبَارًا من لـْبَارِكُم مثبته ؛ و(من أخبارِكم) تبيه على المحفوف، «وليس (من) زلنة إذ لو كانت زلنة لكان مفعولاً ثانياً، والمفعول للثلث محفوف، وهو خطأ، لأن المفعول للثاني إذا ذكر في هذا الباب لزم ذكر للثالث»^(١). وقيل: لـْبَار الفعل (نبأ) متعد إلى ثلاثة مفاعيل الأولى للضمير (نا)، لما للثانية والثالث فقد مدة شبه جملة (من أخبارِكم) مدة هذين المفعولين لأنهما محمول على معنى المصدرية، وأن تقديره: لكم كذا وكذا^(٢).

وقد لستبعد صاحب كتاب التأويل النحوى هذا الوجه بقوله: «هو بعيد مختلف لا ضرورة إليه» ثم قال: «ولعل القول الأولى يغينا عن مثل هذه التكفلات والتمحالت التي لا محرج إليها»^(٣)

ومراده من القول الأولى هو للوجه الذي ذكره السمين الحلبي من لـْبَار الفعل (نبأ) في الآية متعد إلى مفعولين الأولى للضمير (نا) في (نبأنا) والثانية محفوفة .

وَهُذَا الْوِجْهُ هُوَ لِلَّذِي نَطَمَنَ إِلَيْهِ لَأَنَّهُ أَقْلَى هَذَهِ الْوِجُوهِ تَكْلِفًا.

٥- توهّم سبک مصدر مضطلاً إلى لعم آخر يلقى على خضبه

ومن ذلك قراءة بعض السلف: **«ما خلقَ الدُّكَنُ وَالْأَنْثِي»** [الليل/3]

⁽⁴⁾ بجر (الدَّكَرْ)، وحكاها لِزَمْخَشْرِيُّ عن الْكَسَانِيِّ وَقَالَ: لَئِنْ جَرَّ

(الذَّكِيرُ)^{١١} على أنه بدل من محل (ما خلَقَ) بمعنى: وما خلقه الله، أي: ومخلوق الله للذكر والأنثى، وجاز إضمار لسم الله لأنَّه معلوم لاتفراه بالخلق، إذ لا خالق سواه^(١).

.655/2، (1) لتبیان،

⁽²⁾ ينظر: حلية الشهاب، 622/4.

(3) لـ*الليل والنسيم*، 1182/2.

(4) مختصر في شواذ القراءات من كتب الدين، لبن خالويه، 174.

وذهب للفراء إلى أن (الذَّكِيرَ) مجرور بحرف جر حرف وبقى عمله إذ قال:
قلو خفْن خافض في قرامتنا (الذَّكِيرُ وَالأنثى) يجعل (ما خلقَ) كأنه قال: وللذِّي
خلق من لذِّكِيرَ وَالأنثى⁽²⁾.

ونكر مكي بن أبي طالب بأن: «(ما) بمعنى (من) لقسم الله جل نكره بنفسه»⁽³⁾.
ولجاز لبو حيَّان لن يكون (الذَّكِيرَ) مجروراً على توهُّم مصدر منسوبك من
(ما) وما في حيزها مضافاً إليه، فقال: «قد يخرج على توهُّم المصدر، أي: وخلق
للذِّكِيرَ وَالأنثى، كما قال الشاعر:

كما طافَ بالبيعةِ الراهِبِ
تَطَوَّفُ لِلْعَفَّةِ بِلَبْوَابِهِ

بجر (الراهِب) على توهُّم النطق بالمصدر، أي: كطوف لراهِب بالبيعة⁽⁴⁾.
وقد ردَّ صاحب كتاب (التَّأوِيلُ لِلنَّحْوِي) كلام لبي حيَّان بقوله: «هو تكلف
لا ضرورةٌ إليه»⁽⁵⁾.

ويبدو أن تخريج لبي حيَّان كان من كُلِّ الوجوهِ تكلاً، لأنَّه مسموع عن
العرب كما في الشاهد المتن丞، وإن كُنَّا لا نتفق مع لبي حيَّان في مصطلح (التوهُّم)
فقد ذكرنا في التمهيد أنَّ هذه الظاهرة إذا وقعت في القرآن للكريم لستعمل لها
مصطلح (العمل على المعنى) لأنَّ التوهُّم كمصطلح لا يتاسب مع جلالة القرآن
للكريم.

(1) لكتف، 1206.

(2) ممعنِي القرآن، 270/3.

(3) مشكل إعراب القرآن، 2/822.

(4) البحر المحيط/8، 477؛ وينظر: الفرز للمسنون، 6/534؛ والبيت للأعشى في ديوانه، 239 والرواية فيه:
يطوف العفَّةِ بِلَبْوَابِهِ كطوف النصارى ببيت اللوئن وعلى رواية الديوان لا شاهد في البيت.

(5) التَّأوِيلُ لِلنَّحْوِي، 1184.

رابعاً: التوهم في الاسم الموصول
توهم لسم موصول مكان آخر

ومن ذلك قراءة ابن السعيف: «**مَتَّهُمْ كَمَّلَ الَّذِينَ اسْتُرْقَدُوا**» [البقرة/17]^(١)
 لين هذه القراءة مشكلة، لأن (الذين) جمع ولضمير العائد عليه في الصلة
 مفرد (استرقد)، ونكر السفاقسي في تحريرها بأن القراءة محمولة على التوهم
 للمعهد مثله في لسان العرب، توهم النطق بـ(من) بدل (الذين) كتوهم من جزم
 (بالذى) أنه نطق بـ(من) الشرطية، كقول الشاعر:

ذلك الذي يبغى على الناس ظلماً تُصْبِّهُ عَلَى رَغْمِ عَوْلَقِ مَا صَنَعَ⁽²⁾

وتوهم اسم موصول مكان اسم آخر، أظهره عند لبّي حيّان من توهّم الجزم
بـ(الذى) على أنه (من) للشرطية، لأنّ الثاني وقع بين مختلفي اللحد، وهو إجراء
الموصول مجرى اسم للشرط، والأول بين لسمى موصول⁽³⁾.
وذهب أبو حيّان إلى أن يفرد للضمير، وإن كان عادداً على جمع لكتفأة
بالإفراد عن الجمع كما يكفي بالمعنى للظاهر عن الجمع، كقول الشاعر:

وَيَلْبَدُونَا مِنَ أَسْرَةٍ يَحْفَظُونَنَا سَراغٌ إِلَى الدَّاعِي عَظَمَ كِرَكَرَةٍ

أي: كراكـهـم⁽⁴⁾.

¹⁶¹ ابن السعيف: هو محمد بن عبد الرحمن اليماني، من أعلام القراءات، ينظر: خلاصة النهاية، 2/161.

(١) ينفر: الدر للصون، ١/١٣١.

(2) المُجِيد (تع عطية)، 126، والبيت في لذر المصون ، 1/131، ولم نقف على قاتله.

(3) التلويل النحوي، 1171.

(4) ينظر: البحر المحيط، 1/211، ولبيت فيه ولم نقف على قاتله.

60

وقيل: لِئَنْ فاعل (استوقد) ضمير عائد على لُسُم الفاعل المفهوم من الفعل نفسه والتقدير: لستوقد هو، أي: المستوقد فيكون كقوله تعالى: **«ثُمَّ إِذَا الْمَرْءُ مِنْ يَعْدِ مَا سَأَلَ أَنَّ الْآيَاتِ»** [يوسف/35]، ففاعل (بَدَا) ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير: هو، أي: البداء للمفهوم من الفعل^(١).

وعلى هذا الوجه يكون العائد على الاسم الموصول محنوفاً وتقديره: كمثل الذين لستوقد لهم المستوقد ناراً^(٢) وإن لم تستكمل الشروط التي وضعها النحاة في حرف العائد.

لو لن تكون جملة (استوقد) الواقعة صلة لا عائد فيها لكن عطف عليها جملة (فلنا أضام ...) وفيها عائد على الاسم الموصول، فحصل للربط بذلك العائد للتأخر^(٣)، ولم يتحقق صاحب (*التأويل للنحو*) هذا التوجيه وقال: **«وَهُوَ لَقُلْ هَذِهِ الْأَوْجَهِ تَكْلِفًا وَلَكُثْرَاهَا احْتِرَلَمَا لَظَاهِرُ النَّصِّ الْقَرآنِيِّ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ تَوْهُمٍ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ لِلضَّمِيرِ»**^(٤).

وقد ضعف *السمين* للحلبي هذه القراءة وضعف معها جميع الأوجه التي قيلت في تخريجها^(٥)، وهو موقف لا يصح في قراءات منسوبة إلى رسول الله ﷺ^(٦)، فقد لمستهذننحة بأبيات مجاهولة تأييداً لقواعدهم، ولاشك أن الاستشهاد بقراءة وإن لم تكن مشهورة أولى وأثبت من بيت مجاهول.

(١) م.ن.

(٢) م.ن.

(٣) *البحر المحيط* 1/211.

(٤) ينظر: *التأويل للنحو*، 1172.

(٥) ينظر: *الذر المصنون*، 1/131.

(٦) ينظر: *التأويل للنحو*، 1172.

خامساً: توهُّم الاسميَّة من سياقِ الكلمَ

1- توهُّم لِسْمٍ من سياقِ الكلمِ لِيُعودُ عَلَيْهِ ضميرٌ

وَمِنْ ذَلِكَ مَا قيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِذَا أَخْلَأْتُمْ إِلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ بَعْضَهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَالْأُولُوا اتَّحَدُتُمُهُمْ بِمَا فَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيَحْاجِرُوكُمْ إِذْنَ رَبِّكُمْ إِنَّا لَمُعْلَمُونَ» [البقرة/76].
لِجَازِ الْعَكْبَرِيِّ أَنْ تَكُونَ (ما) فِي قَوْلِهِ (يَمْأَنِّحُ اللَّهُ) مُصْدِرِيَّةٍ⁽¹⁾.

وَعَلَى هَذَا الوجهِ فَإِنَّ لِهِاءَ فِي (بِهِ) يَكُونُ عَانِدًا عَلَى مُصْدِرِ مُتَوَهِّمٍ مِّنْ قَوْلِهِ (اتَّحَدُتُمُهُمْ) لَوْ مِنْ قَوْلِهِ (فَنَحْ) أَيْ: لِيَحْاجِرُوكُمْ بِالْتَّحْدِيثِ الَّذِي حَتَّنْتُمُهُمْ، لَوْ بِالْفَتْحِ لِلَّذِي فَتَحَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ⁽²⁾.
وَلِسْتَبْعَدُ أَبُو حِيَانَ هَذَا الوجهَ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ (ما) فِي الْآيَةِ مُوصَلَةٌ،
وَالضَّمِيرَ فِي (بِهِ) عَانِدٌ إِلَيْهَا⁽³⁾.

كَمَا اسْتَبَعَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ الْوَجْهَ لِلْحَلَبِيِّ الَّذِي نَكَرَهُ الْعَكْبَرِيُّ وَقَالَ: بِأَنَّ (ما)
الْمُصْدِرِيَّ حَرْفٌ لَا يَعُودُ عَلَيْهَا ضَمِيرٌ عَلَى الْمَشْهُورِ إِلَّا بِتَكْلِيفٍ⁽⁴⁾.
وَلِجَازِ الْأَخْفَشِ وَابْنِ السَّرَّاجِ أَنْ تَكُونَ (ما) فِي الْآيَةِ مُصْدِرِيَّةً لَّمْ يَصِحْ
عُودُ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا، شَأْنُهَا فِي ذَلِكَ شَأْنٌ (ما) الْمُصْدِرِيَّ⁽⁵⁾.
وَالقولُ بِأَنَّ (ما) فِي الْآيَةِ مُوصَلَةٌ هُوَ الَّذِي نَطَمَنَ إِلَيْهِ، لَأَنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ
التَّكْلِيفِ.

(1) يَنْظُرُ: التَّبَيَانُ، 1/80.

(2) يَنْظُرُ: التَّرْكُ المَصْوُنُ، 1/266.

(3) يَنْظُرُ: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ، 1/440.

(4) يَنْظُرُ: التَّرْكُ المَصْوُنُ، 1/266.

(5) يَنْظُرُ: التَّلْوِيلُ النَّحْوِيُّ، 2/1179، وَمَعْنَى النَّحْوِ، 1/121.

2- توهّم لسم من سياق الكلام ليصح وقوع الحل عنه

ومن ذلك ما قيل في الآية: «وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَرْضِ إِذِ التُّلُوبُ لِلَّدَقِ
الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ» [غافر/18].

لتقدّم المعربون على أن (كاظمين) منصوب على الحال، لكنهم لخظفوا في صاحب الحال لأن (التلوب) لا يقال لها: (كاظمين) فذكروا فيه وجوها: ذهب لزجاج إلى أن (كاظمين) منصوب على الحال، والحال محمولة على المعنى، لأن (التلوب) لا يقال لها كاظمة، وإنما (الكافمين) ل أصحاب القلوب، وللمعنى: إذ قلوب الناس لدى الحناجر في حال كظمهم⁽¹⁾.

ورجح للفراء هذا للوجه وقال: «قوله (كاظمين) نصبت على القطع» من المعنى الذي يرجع من ذكرهم في القلوب والحناجر وللمعنى: إذ قلوبهم لدى حناجرهم كاظمين؛ وإن شئت جعلت قطعه من الهاه في قوله (وَأَنْذِرْهُمْ) والأول أ وجود في العربية⁽²⁾.

والى ذلك ذهب لزمخشري فذكر بأن (كاظمين) منصوب على الحال من أصحاب القلوب على المعنى، لأن لمعنى: إذ قلوبهم لدى حناجرهم كاظمين عليها⁽³⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 4/279.

• القطع: مصطلح كوفي كان للفراء يطلقه على الحال؛ ينظر: المصطلح النحوي، عوش للقزوzi، 170.

(2) معاني القرآن، 3/6 وما بعدها.

(3) ينظر: لكتشاف، 953.

وَقِيلَ لِنَّ (كَاظِمِينَ) حَالٌ مِنْ الْضَمِيرِ (هُمْ) فِي قَوْلِهِ (وَأَنْذِرْهُمْ) وَهِيَ حَالٌ مُقْتَرَّةٌ لِأَنَّهُمْ وَقَتَ الْإِنْذَارَ غَيْرَ كَاظِمِينَ⁽¹⁾، وَسَبَعَدَ الْفَرَاءُ هَذَا الْوَجْهُ وَرَجَعَ عَلَيْهِ الْوَجْهُ الْأُولُ⁽²⁾.

وَذَهَبَ لِبْنُ عَطْيَةَ إِلَى أَنَّ (كَاظِمِينَ) حَالٌ مَا لَبَدَ مِنْهُ قَوْلُهُ: «إِذْ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَاجِرِ» أَوْ مَا تَضَافَ إِلَيْهِ الْقُلُوبُ لَأَنَّ الْمَرَادُ: إِذْ قُلُوبُ النَّاسِ لَدِيْ حَاجِرُهُمْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «تَشَخَّصُ فِي الْأَبْصَارِ» [إِبْرَاهِيمٌ/42]. أَرَادَ تَشْخَصَ فِيهِ أَبْصَارُهُمْ⁽³⁾.

قَالَ لِلسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ: ظَاهِرُ قَوْلِهِ أَنَّهُ حَالٌ مَا لَبَدَ مِنْهُ قَوْلُهُ (إِذْ الْقُلُوبُ مشكَلٌ لِأَنَّهُ لَبَدٌ مِنْ قَوْلِهِ) (تَوْمَرُ الْأَزْرِفَةِ) وَهَذَا لَا يَصْحُّ الْبَتَةُ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ بِنَكَ ... لَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ (هُمْ) فِي (أَنْذِرْهُمْ) بَدَلٌ لِشَتَّالٍ وَحِينَذٍ يَصْحُّ⁽⁴⁾.

وَقِيلَ لِنَّ (كَاظِمِينَ) مُنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ الْقُلُوبِ لَأَنَّ الْمَرَادُ لِصَحِبِهِ⁽⁵⁾، وَإِنَّمَا جَمْعُ (كَاظِمِينَ) جَمْعٌ مُنْكَرٌ مَالِمٌ، لَأَنَّ الْقُلُوبَ وَصْفَتْ بِالْكَاظِمِ وَهُوَ مِنْ لَفْعَلِ الْعَقَلَاءِ⁽⁶⁾.

(1) يَنْظَرُ: الْفَنَرُ لِلْمَصْوَنِ، 35/6.

(2) يَنْظَرُ: مَعْنَى الْقُرْآنِ، 7/3.

(3) يَنْظَرُ: الْمُحَرَّرُ لِلْوَجِيزِ، 4/552.

(4) الْفَنَرُ لِلْمَصْوَنِ، 35/6.

(5) يَنْظَرُ: الْتَبَيَانُ، 2/1117.

(6) يَنْظَرُ: الْبَحْرُ لِلْمَحِيطِ، 7/438.

وَقِيلَ: إِنَّهُ نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمُضْمِرِ فِي (الَّذِي) ^(١)

وَذَهَبَ الْحَوْفِيُّ إِلَى أَنَّ (الْتَّلُوبَ) مِبْدَأ، وَ(الَّذِي الْحَنَاجِرِ) خَبْرٌ، وَ

(كَاظِمِينَ) حَالٌ مِنَ الْمُضْمِرِ الْمُسْتَكِنِ فِيهِ ^(٢).

وَالَّذِي نَطَّعْنَاهُ إِلَيْهِ هُوَ القَوْلُ بِأَنَّ (كَاظِمِينَ) حَالٌ مِنَ الصَّاحِبِ الْقُلُوبُ عَلَى
الْمَعْنَى، فَإِنَّ نَكْرَ الْقُلُوبِ كَمَا يَقُولُ الْأَلوَسِيُّ يَدْلِيُّ عَلَى نَكْرِ لَصَاحِبِهَا فَكَانَهُ قَوْلٌ: إِذْ
قُلُوبُهُمْ لَدِي الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ عَلَيْهَا، وَهُوَ مُأْخُوذُ مِنْ كَظْمِ الْقُرْبَةِ إِذَا مَلَأَهَا، وَسَدَّ
فَاهَا، فَالْمَعْنَى: مُمْسِكُنُ لِنَفْسِهِمْ عَلَى قُلُوبِهِمْ لَنَلَا يَخْرُجُ مَعَ النَّفْسِ، فَإِنَّ كَاظِمَ الْقُرْبَةِ
عَلَى الْمَاءِ مُمْسِكًا عَلَيْهِ لَنَلَا يَخْرُجُ لِمَتْلَأِهِ، وَفِيهِ مِبَالَغَةٌ عَظِيمَةٌ ^(٣)

3- تَوْهِمُ لَسْمِينَ عَلَى أَنْهُمَا اسْمٌ وَاحِدٌ

وَمِنْ ذَلِكَ مَا قِيلَ فِي الْآيَةِ:

1- «فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَابِيكَ لَمْ يَتَسَنَّ» [البقرة/259]

إِنَّ الْمُضْمِرَ فِي قَوْلِهِ (تَسَنَّ) عَانَدَ عَلَى مَفْرَدٍ، وَقَدْ تَقْدِمَ شَيْئَانَ (طَعَامِكَ
وَشَابِيكَ) وَفِي تَخْرِيجِهِ وَجْوهَهُ:

نَكْرُ الْعَكْبَرِيِّ أَنَّهُ سَكَتَ عَنْ تَغْيِيرِ الْطَّعَامِ لِكَثْفَاءِ بَذْكُرِ تَغْيِيرِ الشَّرَابِ لِأَنَّهُ إِذَا
لَمْ يَتَغْيِرْ الشَّرَابُ مَعَ سُرْعَةِ التَّغْيِيرِ إِلَيْهِ فَإِنَّ لَا يَتَغْيِرُ الْطَّعَامُ لَوْلَى ^(٤).

(١) يَنْظُرُ: التَّبِيَانُ، 230/2.

(٢) يَنْظُرُ: الْبَحْرُ الْمُحِيطُ، 438/7.

(٣) يَنْظُرُ: رُوحُ الْمَعْانِيِّ، 24/58.

(٤) يَنْظُرُ: التَّبِيَانُ، 210/2.

ونهُبَ السَّمِينَ الْحَلْبِيَ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي (تَسْتَهُ) عَانَدَ إِلَى الشَّرَابِ فَقَطْ،
لَاَنَّهُ لَقَرْبٌ مَذْكُورٌ، وَلَأَنَّ هَنَالِكَ جَمْلَةٌ لَغْرِيْبٌ حَتَّى دَلَالَةُ ثَانِي عَلَيْهَا، وَالْتَّقْدِيرُ:
وَلَنَظَرْ إِلَى طَعَامَكَ لَمْ يَتَسْتَهُ وَلَى شَرَابِكَ لَمْ يَسْتَهُ⁽¹⁾.
وَلِجَازُ الْعَكْبَرِيُّ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لـ(نَكْ) وـ(نَكْ) يَكْنِي بِهِ عَنِ الْوَاحِدِ
وَالْإِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ بِالْفَظْ وَاحِدٍ⁽²⁾.

وَذَهَبَ لَبُو حَيَّاتِنَ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ مَحْمُولَ عَلَى الْمَعْنَىِ، وَلَأَنَّ الضَّمِيرَ فِي
(تَسْتَهُ) عَانَدَ عَلَى (الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ) وَبِنَمَا عَادَ لِلضَّمِيرِ إِلَيْهِمَا مَفْرِدًا لِكُونِهِمَا
مُتَلَازِمِينَ فَعُوْمَلًا مُعَالَمَةً لِلْمَفْرِدِ، وَلِكُونِهِمَا فِي مَعْنَى الْغَذَاءِ، فَكَانَهُ قَبِيلٌ: وَلَنَظَرْ إِلَى
غَذَائِكَ لَمْ يَتَسْتَهُ⁽³⁾؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَكُلَّنَ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبْ قَرْتَلِ
لَوْ مَنْبَلَأْ كُجْلَتْ بِهِ فَاتَّهَلِ⁽⁴⁾

وَفِيمَا يَبْدُو أَنَّ الضَّمِيرَ فِي (تَسْتَهُ) عَانَدَ إِلَى (الشَّرَابِ) وَقَدْ دَلَّتْ هَذِهِ لِلْجَمْلَةِ
عَلَى الْمَحْنُوفِ مِنَ الْطَّعَامِ، فَالظَّاهِرُ بَدَلَ عَلَى الْمَحْنُوفِ وَجَعَلَهُ كَالْمَذْكُورِ.

2 - قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ يَكْتَرُونَ الذَّنْبَ فِي النِّسْتَةِ وَلَا يُنْتَهُوْهَا فِي سَيِّلِ
اللَّهِ يَعِسِّ هُمْ يُعَذَّبُونَ أَلَمْ يَرَوْا [التَّوْبَةُ/34]

هَذِهِ الْآيَةُ كَالْآيَةِ السَّابِقَةِ قَدْ تَقْتَمَ مَيْثَانَ (الذَّنْبَ فِي النِّسْتَةِ) وَعَادَ لِلضَّمِيرِ فِي

(نِتَّهُوْهَا) عَلَى مَفْرِدٍ، وَفِي تَخْرِيجِهِ وَجْوهَ:

(1) يَنْظَرْ: الْذَّرِ المَصْوُنُ، 1/625.

(2) يَنْظَرْ: الْتَّبِيَانُ، 2/210.

(3) يَنْظَرْ: الْبَحْرُ الْمَحْبِطُ، 2/314.

(4) الْبَيْتُ لِعَلِيَّ بْنِ الْأَرْقَمِ، يَنْظَرْ: الْأَصْمَعِيَّاتُ، 1/182.

ذكر الزجاج أن الكلم محمول على المعنى، الضمير في (تنترونها) عائد على المعنى المفهوم من (الذهب والفضة) وتغيير الكلم؛ والذين يكتزون للذهب والفضة ولا ينفقون لامكناز في سبيل الله؛ ويجوز أن يكون محمولاً على معنى الأموال، أي: لا ينفقون الأموال.⁽¹⁾

وقيل: إن الضمير في (تنترونها) عائد على (الفضة) واكتفى بضمير الواحد عن ضمير الآخر⁽²⁾ لأنها أكثر، والناس إليها لحوج، لأن الذهب يعلم منها بالطريق الأولى مع قربها لفظاً.⁽³⁾

قال أبو عبيدة: «العرب تتعل ذلك، لذا لشركوا بين اثنين قصروا فخبروا عن أحدهما استغناه بذلك، وتخفيقاً لمعرفة الصالع بأن الآخر قد شاركه ودخل معه في ذلك الخبر»⁽⁴⁾ ومن ذلك قول الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله
فتئي وفياز بها لغريب⁽⁵⁾
وقال حسان بن ثابت:

بن شرج الشباب والشعر الأسد
ود ما لم يعاشر كبان جنونا⁽⁶⁾
ولم يقل: يعصيا⁽⁷⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 2/359، وإعراب القرآن، 386، والذر المصنون، 3/460.

(2) ينظر: المحرر الوجيز، 3/28.

(3) ينظر: حاشية الشهاب، 4/563.

(4) مجاز القرآن، 102.

(5) لبيت لضبيان بن الحرت البرجمي، ينظر: المقاصد النحوية، 2/318.

(6) ينظر: ديوانه، 413.

(7) مجاز لقرآن، 102.

قال ابن عطية: «سيبوه يكره هذا في الكلام، وقد شبه كثير من المفسرين هذه الآية بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا رأَى أَنْجَارَةً أَوْ لَهَرًا افْتَرَأُوا إِلَيْهَا﴾ [ال الجمعة/11] وهي لا تشبهما، لأنّ (لو) قد فصلت (التجارة) عن (الله) وحستت عود الضمير على لدهما دون الآخر⁽¹⁾.

وذهب أبو حيّان إلى أنَّ الضمير في (يُنْقُوْهَا) عائد إلى الذهب لأنَّ ثانية شهر⁽²⁾. والذى نطمئن إليه هو القول بأنَّ الضمير في (يُنْقُوْهَا) عائد على (الفضة) ولكتفى بضميرها عن ضمير الآخر، وإنَّ ذلك من مسنن العرب في كلامها كما قال أبو عبيدة⁽³⁾، وهو أسلوب يعمدون إليه لإرادة التخفيف، ومع هذا الحرف يبقى للслمع مدركاً بأنَّ المعطوف عليه مشارك للمنكور دخل معه في ذلك الخبر المراد بوجود قرينة تدل على ذلك، وهي قرينة السياق فإنَّ المراد من الآية نُمُّ النين يكتزون الذهب والفضة ولا يخرجون نصاب لازكاة منها، وليس من الفضة فقط وإن عادت (النماء) إليها وحدها .

(1) المحرر الوجيز، 28/3.

(2) ونظر: البحر المحيط، 39/5.

(3) ينظر: مجاز القرآن، 102.

المبحث الثاني:

نوجيئ الأفعال على التوهم

أولاً: جزم الفعل المضارع في جواب طلب مذوق

ومن ذلك قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدْكُرُ عَلَى تِجَارَةِ
تُحِيطُكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلَّا يَرَوْنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَجَاهُمْ لِعِنْدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنَّ كُثُرَ الظَّالِمُونَ • يَغْنِي لَكُمْ دُنْدُورِكُمْ
وَيَدْخُلُكُمْ حَيَاتٍ تَجْرِي مِنْ مَحْنَتِ الْأَنْهَارِ» [الصف/10-12]

نكر للزجاج بأن الفعلين (يغْنِي لَكُمْ دُنْدُورِكُمْ) جزماً لأنهما واقعان في
جواب الأمر، فلين قوله تعالى: «تَرْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَجَاهُمْ لِعِنْدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
مَعْنَى الْأَمْرِ وَالْتَّقْبِيرِ: آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهُوْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ
يغْنِي لَكُمْ نَتْبُوكُمْ؛ وَقَالَ: وَاللَّهِ لِيْلَيْلَ عَلَى ذَلِكَ قَرَاهَةً عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: «آمَنُوا بِاللَّهِ
وَرَسُولِهِ»⁽¹⁾.

قال أبو البركات الأبياري: «ولولا أنه في معنى الأمر، وإنما كان
للجزم وجهه»⁽²⁾.
ونكر للفراء بأن الفعل (يغْنِي) جزء لأنه جواب الاستفهام في قوله (هل
أَدْكُرُكُمْ)⁽³⁾.

(1) معاني القرآن وإعرابه، 131/5، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 2/731، وأمثال ابن الشجري، 1/259.

(2) لبيان، 2/436.

(3) ينظر: معاني القرآن، 3/154.

وقد نكر لزجاج هذا الرأي وقال: وقد غلط بعض النحوين فقال: **هذا جواب (هل)** وهذا غلط بين، ليس إذا دلّهم النبي على ما ينفعهم غير لهم، فيما يغفر الله إذا آمنوا وجاهوا⁽¹⁾، ونكر لمبو للبركات الأنباري كلاماً مثل ذلك⁽²⁾.
 ونكر مكي بن أبي طالب بأنّ: «**تؤمنون** و**يقاتدون**» عطف بيان على ما قبله، كأنه لما قال تعالى: «**هل أدلّكم على خارقة**» لم يعرف المقصود من التجارة، فيبيتها بالإيمان والجهاد، فعلم بذلك أن المقصود من التجارة هو الإيمان والجهاد، فيكون على هذا (تعذر) جواب الاستئهام، وهو محمول على المعنى، لأن المعنى: هل تؤمنون بالله وتجاهدون يغفر لكم؛ لأنّه قد يبين للتجارة بالإيمان، والجهاد وهي هما، فكأنهما قد لفظ بهما في موضع بعد (هل) فحمل الجواب على ذلك المعنى⁽³⁾.

وهذا الذي ذهب إليه المبرد من قبل، فقد نكر بأنّ (تؤمنن بالله) هو بيان للتجارة قلماً لنقضى نكرها قال: (تعذر لكم) لأنّه جواب بـ (هل)⁽⁴⁾.

وقد نسب إليه لقول الأول خطأ، في القول بأن قوله: (تعذر) مجزوم بـ (تؤمنن) لأنّه يحمل معنى (آمنوا) والغريب في الأمر أنّ الذين نسبوا إليه ذلك علماء مشهورون من لمثال أبي حيان⁽⁵⁾، وفي جغرف للنحاس⁽¹⁾، ومكي بن أبي طالب⁽²⁾، وبين الشجري⁽³⁾، ولا ندرى سبب هذه النسبة.

(1) م.ن، 131/5.

(2) ينظر: للبيان، 436/2.

(3) مشكل إعراب القرآن، 2/731، وينظر: لعلي بن الشجري، 1/259.

(4) المقتبس، 2/82.

(5) ينظر: ق البحر للمحيط، 8/260.

وبعد كلّ ما تقدّم يمكننا القول بأنّ لوجه الأول الذي يذهب إلى أنَّ (تعنِّ)
مجزوم بـ(ترسّن) لأنَّ معنى (أمنوا) من أكثر لوجوّه دلالة على المعنى ولأنَّها
تكلفاً ولنسبتها لميّاق الآية لأنَّ المقام يقضي بذلك ويوحي به أسلوب الخطاب، فهو
من لوله رفيق رفيق، ألا ترى الاستفهام في جملته المليئة بالرفق، والمحبة، إله لا
يناسبها صريح الأمر بحال ولذلك حيّه بالفعل للمضارع لمعنى الأمر^(٤).

ودلالة النظم على الأمر مع أنَّ للبناء المستعمل هو صيغة المضارع لبلغ
من صريح الأمر، وأقوى في تشبيت الأمر في النفس، لما فيه من تأكيد للأمر
ولشعار بأنه ممّا يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى لمثاله^(٥).

(١) ينظر: إعراب القرآن، 967.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 2/731.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري، 1/259.

(٤) نحو القرآن، 101 وما بعدها.

(٥) ينظر: قواعد النحو في صورة نظرية النظم، منه الجبوري، 314.

ثانياً: جزم للفعل للمضارع بـ(لا) للنهاية بعد (ان) على توهم عدم ذكره

ومن ذلك قوله تعالى: «**فَلْ يَا أَمَلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كُلَّ مَيْسَرٍ سَوَا.** يَسْتَأْتِي
وَيَسْتَحْكِمُ أَلَاَعْبُدُ إِلَّاَللَّهُو لاَشْرِيكَ بِهِ شَيْئًا» [آل عمران/64]

لجاز الفراء لجزم في الفعل (تعبد و تشريك) على توهם عدم ذكر (ان) فجزم

الفعل (تعبد) بلا النهاية و عطف (بشرك) عليه فجزم، و ذلك في قوله: «ولو جزت
العطوف لصلح على التوهم، لأن الكلام مجزوم لو لم تكن فيه (ان) كما تقول: تعلوا لا
تنقل إلا خيراً⁽¹⁾. ولو بررتض لم يجر عجر للنحاس ما ذهب إليه لفراء، بل فيه ذكر بأن:
«التوهم لا يحصل منه شيء»، ولكن مذهب مسيروه أنه يجوز في (تعبد) وما بعده لجزم،
على أن تكون (ان) مفسرة بمعنى (أي) كما قال هذك: «أَنِ اسْتَوْا» [ص/6]، و تكون (لا)
جزمة⁽²⁾ و إلى ذلك ذهب مكي بن أبي طلب فقال: «ويجوز أن تكون (ان) بمعنى
(أي) مفسرة، على أن تجزم (تعبد) و (بشرك) بـ(لا)⁽³⁾.

وقال لزجاج: «ولو كان (أَلَاَعْبُدُ إِلَّاَللَّهُو) بالجزم لجاز على أن يكون
(ان) كما فسرنا في تأويل (أي) ويكون (أَلَاَعْبُدُ) على جهة النهي، ولمنهي هو
النافي في الحقيقة، كلهم نهوا أنفسهم⁽⁴⁾.
ولذا يتبدو لنا أن ما ذهب إليه لفراء مرجوح بما ذهب إليه جمهور
العلماء، لأن (ان) جاءت في سياق الآية للإيدان بأن ما بعدها هو تقسيم لـ(كلمتين).

(1) معنى القرآن، 1/220.

(2) إعراب القرآن، 206.

(3) مشكل إعراب القرآن، 1/162.

(4) معنى القرآن وابراهيم، 1/359.

ثالثاً: توهّم صرف الفعل المضارع للذى يلطف الخبر عن الأمر
ومن ذلك ما قيل في الآية: «**قُلْ لِعَبْدَنِيَ الَّذِينَ آتَيْنَا يَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيَنْتَهُوا مِنْ أَذْنَافِنَا مُهَمَّ**» [الإِرَاهِيم/31].

لتلق النّحاة على أنّ الفعل إذا جاء بصيغة الأمر فإنه يجزم جواباً لذلك الفعل⁽¹⁾، إلا أنّ بعض النّصوص لم تنسق مع هذه القاعدة كما في هذه الآية للكريمة، فالفعل (يَقِيمُوا) لا يستقيم أن يكون جواباً لفعل الأمر (قُلْ) لأنّ أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيان لهم بأنّ يقيموا الصلاة، حتى يقول لهم النبي ﷺ لقيموا الصلاة⁽²⁾.
وذهب للفراء في تخرّيجه إلى أنّ الفعل (يَقِيمُوا) مجازٌ بفعل أمر مقتضى وذلك في قوله: «جزمت (يَقِيمُوا) بتاویل الجزاء، ومعناه - والله أعلم - معنى أمر، كقولك: قل لعبد الله يذهب عنا، تريده: ذهب عنا، فجزم بنّيجة للجواب للجزم وتاویله الأمر⁽³⁾.

وهذا مذهب المبرد في تخرّيج الآية إذ ذكر بأنّ الفعل (يَقِيمُوا) هو جواب لأمر محنّف تقديره: قل لهم لقيموا يقيموا⁽⁴⁾. ولم يحسن لبو للبركات الأنباري هذا الوجه وقال بأنه لوجه الأوجه⁽⁵⁾. ولم يرتكن للعکبri هذا الذي ذهب إليه للفراء وولفقه عليه للمبرد، وقال بأنه فاسد، لأنّ جواب الشرط على حد قوله يجب أن يخالف الشرط بما في الفعل لو. في الفاعل، لو فيهما، فأما إذا كان مثله في الفعل والفاعل فلا، لأنّه لا يصح أن يقال: قم نعم⁽⁶⁾.

(1) ينظر: معانى لذجو، 11/4.

(2) نسلي بن للشجري، 2/192.

(3) معنلي للترقى، 77/2.

(4) ينظر: المقصوب، 84/2.

(5) ينظر: البيان، 2/59.

(6) ينظر: التبيان، 2/770.

وذهب الأخضر⁽¹⁾، ولمازني إلى أن (يَسِّرُوا) مجزوم على أنه جواب (أَكَلَ)⁽²⁾. ولستحسن لبو جعفر للنحاس هذا لوجه وقال: وهذا قول حسن لأن المؤمنين إذا ألمروا بشيء قبلا فهو جواب الأمر⁽³⁾. وهو وجه لستبعده مكي بن أبي طلب وقال: وفيه بعد لأنه ليس بجواب له في الحقيقة لأن أمر الله لنبيه ليس فيه أمر لهم بـ[الصلة]⁽⁴⁾. وذهب الكسائي وتبعه للزجاج إلى أن (يَسِّرُوا) مجزوم بـ[لام] لـ[مر] محنوف والتقدير: ليقيموا⁽⁵⁾، وقد دل على حذفها فعل الأمر (قل)⁽⁶⁾. وتنسب إلى أبي علي الفارسي للقول: بأن الفعل (يَسِّرُوا) هو مضارع بلحظ الخبر صرف من لفظ الأمر، ومعنى: (أقيموا)، ولم يلق هذا لوجه قبولاً عند بعضهم وقيل في ردته: بأنه لو كان مضارعاً بلحظ الخبر ومعناه الأمر ليقى على إعرابه باللون كقوله (مَلَأْتُ كُمَّرَ عَلَى جَارِيَةٍ) ثم قال: (نَزَّلْنَا) وللهذه لـ[المعنى]: لـ[نَزَّلْنَا].⁽⁷⁾ فإذا لـ[يا] على قد عـلـلـ ما ذهب إـلـيـهـ بـقولـهـ: كـلـماـ كـانـ بـعـنىـ الـأـمـرـ بـنـيـ لـفـطـ يـعـنىـ عـلـىـ حـذـفـ اللـونـ، لـأـنـ الـمـرـدـ (أـقـيـمـواـ) وـهـذـاـ كـمـاـ بـنـيـ الـأـسـمـ الـمـتـمـكـنـ فـيـ الـذـاءـ فـوـلـكـ: يـاـ زـيدـ، يـعـنىـ عـلـىـ لـضـمـةـ لـمـاـ شـبـهـ بـ(قـيلـ وـبـعـدـ).⁽⁸⁾

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/405.

(8) ينظر: إعراب القرآن، 467.

(9) م. ن.

(2) مشكل إعراب القرآن، 1/405.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 3/133.

(4) ينظر: الكثاف، 552.

(5) الدر المصنون، 4/270، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن، محمد عبدالخالق ضبية، 11/325.

(6) الدر المصنون، 4/270.

وذهب ابن عطية إلى أن (يَتِمُوا) جواب لفعل القول لأنَّه في الآية بمعنى: بلغ وأذ الشريعة يقيموا الصلاة⁽¹⁾ موقلاً: إنَّ يَقِيمُوا منصوب بـ(أن) مضمرة أي: أن يَقِيمُوا، وهي مسألة لا تصح عند البصريين إلا بعد لفأه لو لولو لو غيرهما⁽²⁾. وفيما يبدو لنا أنَّ ما ذهب إليه الكنجاني والزجاج من أن للفعل (يَتِمُوا) مجزوم بلام أمر محدود، هو لفَّ هذه الوجهة تكلاً ونسبها لسياق الآية لأنَّ المضارع دل على للتعدد، فهو مع لام الأمر يلقي حال المتباين بالفعل الذي يؤمر به، بخلاف صيغة (إ فعل) فإنَّ أصلها طلب يجاد للفعل للمأمور به من لم يكن متبايناً به، فلصل (يَتِمُوا الصَّلَاةَ) ليقيموا، فحنفت لام الأمر تخفيفاً⁽³⁾، وفضلاً عن ذلك فإنَّ في الاستغناء عن صيغة الأمر للمباشر بصيغة للمضارع مع حرف لام الأمر دلالة على التاطف بالمؤمنين⁽⁴⁾.

وما نقدم ذكره من كلام يمكن أن يقال في الآيتين:

1- قوله تعالى: «قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْصُمُونَ مِنْ أَصْنَافِ هُرْبٍ وَيَحْتَظُوا فِي رَجْمَهُ ذَكَرَ أَزْكَى

لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ • عَقْدُ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُضُنَ مِنْ أَصْنَافِ هُنَّ

[النور/30-31].

2- قوله تعالى: «قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْنِفُ اللَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا

كَانُوا يَكْسِبُونَ» [الجاثية/14].

(1) ونظر: المحرر الوجيز ، 437/1.

(2) ونظر: المقتضب ، 2/84، وشرح المفصل ، 7/246.

(3) التحرير والتفسير ، 3/232.

(4) ونظر: معاني النحو ، 4/19.

ربعاً: توهم فعل لم رموضع للفعل المضارع ليُصْحَّ عطف الإنماء على الخبر

ومن ذلك ما قيل في الآية: **﴿وَإِذَا أَخْلَقْنَا مِنْكُمْ بَيْنِ إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُنَّ إِلَّا اللَّهُ وَمَا لِلَّهِ إِلَّا إِحْسَانُهُ إِنَّمَا يُنْهَا فِي الْأَيَّامِ فِي السَّاكِنَاتِ وَمَعْرُولُ النَّاسِ حُسْنَاهُ﴾** (البقرة/183)

ظاهر الآية يوحى بأنه قد عطف الإنماء (**وَعَوْلُوا**) على الخبر (**لَا تَعْبُدُنَّ**)

وقد وقع الخلاف بين النحويين في جواز مثل هذا العطف، فمنه قوم ومنهم ابن مالك ولين عصفور، ولجازر آخرون ومنهم الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة⁽¹⁾. وذكر للستين للطبيبي بأنه إنما جاز هذا العطف في الآية، لأن الكلام محمول على المعنى، لأن قوله: (**لَا تَعْبُدُنَّ**) محمول على معنى النهي، وللتقدير: لا تعبدوا **إِلَّا اللَّهُ وَلَحْسِنُوا بِالْوَالِدِينَ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسْنَاهُ**⁽²⁾.

وهذا ما ذهب إليه أبو البركات الأبياري فذكر بأن المراد من قوله (**لَا تَعْبُدُنَّ**) للنبي، وإن قبله قول مضرم، وقد دفع للفعل (**تَعْبُدُنَّ**) بعده على الاستثناف والحكمة، فكانه قال: قلنا لهم لا تعبدون⁽³⁾.

ونذهب العكري إلى أن الفعل (**تَعْبُدُنَّ**) لرتفع لأن للتقدير فيه: بأن لا تعبدوا؛ فلما حذفت الباء و(**أَنْ**) لطول الكلام لرتفع للفعل⁽⁴⁾، وهذا كقول طرفة بن العبد:

الْأَلْيَهْدَا لِلزَّاجِرِي لِحَضْرِ لَوْغَى
وَلَنْ لَشَهَدَ لِلذَّاتِ هَلْ لَتَ مُخْلَدِي

(1) ينظر: شرح الأشموني على لغة ابن مالك، 3/180؛ والمقدمة النحوية، 1/237.

(2) ينظر: التر المصنون، 1/279.

(3) ينظر: قلبيان، 1/101.

(4) ينظر: التبيان، 1/83.

(5) ديوانه، 32.

وذهب للفراء إلى أن الكلام محمول على حرف (ان)⁽¹⁾، وتبعه الزجاج⁽²⁾، إلا أنها لم يذكرها بأن هناك باه محنوفة . ولجاز للفراء لأن تكون جملة (لاَعْبَدُونَ) جواباً لقسم دل عليه قوله: (إِنَّا أَخَذْنَا مِنْكُمْ) لأن معناه: لحقنام لو قتنا لهم: بالله لا تعبدون⁽³⁾. ونسب ابن عطية هذا القول إلى مسيبويه⁽⁴⁾.

ونقل العكري عن غيره بأن جملة (لاَعْبَدُونَ) في موضع نصب على الحال والتقدير: لخذنا ميثاقهم موحدين؛ وهي حال مصاحبة لأنهم كانوا وقت لخذ العهد موحدين والترموا الدوام على التوحيد، ويجوز أن تكون حالاً مصاحبة على أن يكون التقدير: لخذنا ميثاقهم ملتزمين الإقامة على التوحيد⁽⁵⁾. وقيل: إن الحال محنوفة والتقدير: لخذنا ميثاقهم فاثلين لا تعبدون إلا الله ...؛ وحذف القول كثير⁽⁶⁾. وللذي نطمن إليه هو القول الأول الذي ذكره السمين للحلبي لأنه من أكثر الوجوه دلالة على المعنى للمراد من الآية وهو الأمر وإنما عبر عنه بصيغة الخبر لأن: تجيء الخبر للأمر لبلغ من صيغة الأمر لأن الخبر مستعمل في غير معناه، لعلاقة مشابهة الأمر الموثق بامتثاله بالشيء الحاصل حتى أنه يخبر عنه⁽⁷⁾.

وما نتفق ذكره من كلام يمكن أن يقال في الآية: (وَأَمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ
الْمُئْتَنِينَ * وَأَنْ أَقِرْ رَجْهُكَ لِلَّذِينِ حَيْنَا ...) [يونس/104-105].

(1) ينظر: معاني القرآن، 1/53.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 1/145.

(3) ينظر: معاني القرآن، 1/54.

(4) ينظر: المحرر الوجيز، 1/172.

(5) ينظر: التبيان، 1/83 وما بعدها.

(6) م. ن.

(7) التحرير والتورير، 2/582.

خامساً: توهّم فعل ماض موضع للفعل المضارع لتصحّيغ لصل نحوي

الموت ﴿٧٨﴾ النساء

برفع (النَّسْكُمْ) ^(١) وهي قراءة مشكلة في عرف النهاة، لأنَّ لاداة الشرط قد عملت في فعل الشرط ولم تعمل في الجواب قال العكري: وهو شاذ، ووجهه أنه حنف للفاء ^(٢).

ونقل للستين الحلبي هذا الوجه عن العبرد وقال: قَخْرَجَهُ لِلْعَبْرَدِ عَلَى حَنْفَ اللَّاءِ أَيْ: فِيدِرْكُمُ الْمَوْتُ، وَمِثْلُهُ قُولُ الْآخِرِ: يَا لَقْرَغُ بْنَ حَلْبِسِ يَا لَقْرَغُ بْنَ حَلْبِسِ يَا لَقْرَغُ

وهذا تخریج المبرد⁽³⁾.

وَهُذَا مَا نَذَبَ إِلَيْهِ أَبْنَى جَنِّي فَنَكَرَ بِأَنَّ قَوْلَهُ: (لَدَرِكَكُمْ) هُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ
عَلَى يَرْدَةِ لَفَاءِ وَالْتَّقْدِيرِ: فَيَدِرُكُمُ الْمَوْتُ، وَلِسْتَهُدُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:
مَنْ يَقْعُلُ الْحَسِنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِاللَّهِ يَشْكُرُهَا
أَيْ: فَاللَّهُ يَشْكُرُهَا⁽⁴⁾.

ونكِ بعض النَّحْوَيْنِ أَنَّ حذفَ لِلَّفَاءِ مُخْصٌ بِالضَّرُورَةِ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: المحاسب، 1/193.

.374/1 (2) تسبیان،

(3) لذر المصنون، 397/2، وينظر: للمقصب، 72/2، ولبيت قاتله جرير بن عبدالله البجلي، وقيل: عمرو بن خثام البجلي، وينظر: المقاصد الفنوية، 4/430.

⁴⁾ ينظر: المحاسب، 193/1، ولبيت لكتاب بن مالك في ديوانه، 288.

⁽⁵⁾ ينظر : شرح المفصل ، ٨٩/٤

⁵ ينظر: شرح المفصل، 89/٤.

وقال الشهابي: «في توجيه لرفع خلاف، الأصح أنه على التقييم، والجواب محفوف، وإذا حنف للجواب فلابد أن يكون فعل الشرط ماضي للفظ، وتخرج هذه القراءة على هذا وأباه كون فعل الشرط مضارعاً؛ قلت: للتغيير أنه وقع موقع الماضي، فلا نسلم أنه وأباه على هذا التقييم»^(١).

ونكر سيبويه وجهاً قريباً من ذلك فذهب إلى أن قوله: (كُرِكُمْ) ليس جواباً بالشرط، وإنما هو دال على الجواب وللنسبة به التقييم^(٢). وذهب الزمخشري إلى أن قراءة لرفع هذه محمولة على التوهم، أي: على توهم الفعل المضارع (كَرُرُوا) ماضياً، للتغيير عنده: لينما كنت^(٣). وينما لجأ الزمخشري إلى هذا التأويل لأن الشرط إذا كان فعله ماضياً وجوبه مضارعاً جاز في المضارع للجزم والرفع^(٤).

ورأى عليه أبو حيان: بيان للعطف على التوهم لا ينقض، لأن قوله يؤدي إلى حنف جواب الشرط، ولا يحذف إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً^(٥).

وقال الشهاب: «ترك توجيه الكشاف بذلك على توهم الشرط ماضياً، فيكون عطف التوهم لما فيه من للتعسف، إذ شرط التوهم أن يكون ما يتوجه هو الأصل، أو مماكثر في الاستعمال حتى صار كالأصل»^(٦).

(١) المجد (تح عطية)، 401.

(٢) ينظر: لكتاب، 68/3، وللذر للمصنون، 2/397.

(٣) ينظر: لكتشاف، 248.

(٤) ينظر تفصيل ذلك: شرح التصريح، 4/188 وما بعدها.

(٥) البحر المحيط، 3/311.

(٦) حاشية الشهاب، 3/310.

وفيما يبدو لنا أنَّ للقياس على هذه القراءة أولى من التمحل والتخييل من غير
اللتفات إلى تلك للقيود، فينبغي بجلزة رفع جواب الشرط للمضارع إذا كان فعل
الشرط ماضياً أو مضارعاً، وهذا ولد في فصيح كلام العرب، كما في قول
الشاعر:

يَا لَقْرُعْ بْنِ حَلْبِسٍ يَا لَقْرُعْ
إِنْ إِنْ يُصْرَعْ لِخُوكَ تُصْرَعْ⁽⁵⁾.

(5) مبسوط تخریجه.

المبحث الثالث:
نوجييه الأدوات والحرروف على
النحوه

لولا: فتح همزة (إن) لعلة متوجهة

وَجَعَلُوا مِنْهُ هُوَلَهُ تَعَالَى: (إِنْ تَضَلَّ إِحْدَى أُمَّاتَكَ فَلَا كُنْ إِحْدَى أُمَّاتَ الْأَخْرَى)

[282/البقرة]

فتح حمزة (أَنْ) وهي قراءة للجمهور ماعدا حمزة فلنقرأها بكسر التهزم (أَنْ).

ذكر الفراء: لِنْ جملة (**أَنْ تُضْلِلَ**) شرطية في الأصل و (**أَنْ**) فيما هي (**إِنْ**) للشرطية المكسورة للهمزة، إلا لِنْ هذا الشرط عندما نقتصر بـما قبله فتحت همزة (**أَنْ**) فصار جوابه مردوداً عليه وأصل الكلام عنده: لـ**تـشـهـدـوا** لـ**الـمـرـأـتـيـنـ** مكان **لـلـرـجـلـ** كـمـاـقـتـكـ **لـلـذـاكـرـةـ** **لـلـنـاسـيـةـ** لـذاـتـيـتـ (2).

وقد خطأ أبو جعفر النحاس لفراه في ذلك وقال: «وهذا لقول خطأ عند البصررين، لأنّ (إن) المجاز آلة لم فتحت لنقلب المعنى»⁽³⁾.

وقيل: لهن وجه ل القراءة بالفتح لأن (أن) بالفتح في موضع نصب على حذف اللام تقديرًا: لثلاث تفضل لحداها، بمعنى: لا تنسى⁽⁴⁾.

وهذه قلام المحنفة هي لام للتغليط فإنها غالباً ما تأتي مع (ان)، والتغليط في هذا الكلام ينصرف إلى ما يحتاج فيه إلى أن يتعلّم لقصد إيقاع المكلفين، إذ ليس في الآية حكم لا نطمئن إليه للنفوس إلا جعل عوض الرجل للوحده بأمر لغيره لشئين فصرّح بتغليطه⁽⁵⁾!

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات القمبيع، مكي بن لبي طلب، ٣٢٠/٤.

(2) ينظر: معتنی للقرآن، 1/184، وإعراب القرآن، 185.

(3) ينظر: إعراب القرآن، 185.

⁴⁾ ينظر: الكشف، 320/1، وجة الفراغات، حين خالوة، 104.

(5) ينظر: للتحرير والتتوير، 3/109 وما بعدها.

فَإِنْ قِيلَ: لِمِنْ لِغَرْضِ مِنْ لِسْتَهَا مَعَ الْرَّجُلِ أَنْ تَضَلَّ بِحَدَّاهَا فَكَيْفَ تَقْتَرُ لِلَّامُ؟ قَالَ لِلْعَكْبَرِي: قَالَ جَوَابَ مَا قَالَهُ سَبِيُّوهُ: أَنَّ هَذَا لِلْكَلَامِ مَحْمُولٌ عَلَى لِمَعْنَى، وَعَادَةُ الْعَرَبِ أَنْ تَقْتَمَ مَا فِيهِ لِلْمُسَبِّبِ، فَيُجْعَلُ فِي مَوْضِعِ الْمُسَبِّبِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ إِلَيْهِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُكَ: أَعَدْتَ هَذِهِ الْخَشْبَةَ لِنْ يَمِيلَ لِلْحَاطِنَ فَأَدْعُمَهُ بِهَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّكَ لَمْ تَقْصُدْ بِإِعْدَادِ الْخَشْبَةِ مِيلَ الْحَاطِنَ وَلِيَنْمَا لِمَعْنَى: لِأَدْعُمَهُ بِهَا الْحَاطِنَ لِذَلِكَ مَالَ فَكَذَّاكَ الْآيَةُ تَقْدِيرُهَا: لَأَنْ تَذَكُّرَ بِحَدَّاهَا الْأُخْرَى لِذَلِكَ ضَلَّتْ⁽¹⁾، وَرَجَحَ النَّحَاسُ هَذَا الْقَوْلُ وَقَالَ بِأَنَّهُ مِنْ لِصْحِ الْأَقْوَالِ⁽²⁾.

وَالِّي نَذَكَرُ ذَهْبَ لَبُو حَيَّانَ⁽³⁾، وَالْمَخْضُريَّ⁽⁴⁾، وَالْزَّرْكَشِيَّ⁽⁵⁾.

وَذَهْبُ قَسْمٍ مِنَ النَّحَاءِ إِلَى أَنَّ (أَنْ) قَدْ تَأْتِي لِلتَّعْلِيلِ كَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَالْجَمَهُورُ لَا يَرَوْنَ ذَلِكَ بَلْ يَتَأْوِلُونَهَا، فَالْبَصَرِيُّونَ يَقْدِرُونَ مَحْنُوفًا بِمَا يَتَنَاسَبُ مَعَ السِّيَاقِ مِثْلَ: كَرَاهَةٌ لِمُخَافَةِ ... لِلْخِ، لِمَا لِلْكُوفِيُّونَ فِي رُونَ لَنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى (النَّلَّا)⁽⁶⁾.
وَلِلْحَقِّ لَنَّهَا تَأْتِي لِلتَّعْلِيلِ وَتَلِكَ لَأَنَّ نَكْرَهَا يَؤْدِي فِي التَّعْلِيلِ مَعْنَى لَا يَؤْدِي
حَفْقَهَا وَلِسْتَدَالِ غَيْرَهَا بِهَا أَحْيَانًا⁽⁷⁾. وَالْقَوْلُ بِأَنَّ (أَنْ) لِلتَّعْلِيلِ وَأَنَّ الْكَلَامِ فِي الْآيَةِ
مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى لِلتَّعْلِيلِ وَجْعَلَ لِلْمُسَبِّبِ فِي مَوْضِعِ الْمُسَبِّبِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ إِلَيْهِ هُوَ
الَّذِي نَطَمَنَ إِلَيْهِ، لَأَنَّ سَائِرَ التَّخْرِيجَاتِ الْأُخْرَى لَا تَخْلُو مِنَ الْضَّعْفِ.

(1) التبيان، 1/229؛ وينظر: للكتاب، 3/83؛ والمقتضب، 3/215.

(2) ينظر: إعراب القرآن، 185.

(3) ينظر: البحر للمحيط، 2/365.

(4) ينظر: للكشاف، 159.

(5) ينظر: البرهان في علوم القرآن، 3/97.

(6) معاني النحو، 3/292 وما بعدها.

(7) م. ن.

ثانيةً: وضع (إما) موضع (أو)

(إما) حرف من حروف للعطف على الصحيح، وهذا ظاهر مذهب مبيويه وهي تأتي لأربعة معانٍ، معنيين في الطلب ومعنيين في الخبر، فالذان في الطلب هما للتخيير كقولك: كل إما س maka و لمجننا؛ والإباحة كقولك: خذ إما دينار ذهب وإما نصفى دينار؛ والمعنيان للذان في الخبر: الشك والإبهام^(١).

ونظر لفراه أن (إما) لا تدخل في الموضع الذي تصلح له (أو) وكذلك (أو) لا تدخل في الموضع الذي تصلح له (إما) لكن قد تعلق العرب ذلك على ضرب من التجوز لتأكيدهما في المعنى على التوهم، فيقولون: عبدالله إما جالس لو ناهض، ويقولون: عبدالله يقوم وإما يقع، وفي قراءة أبي: «إما إما كلاما على هذه أى في ضلال» [مسا / 24] فوضع (أو) في موضع (إما) ... وقال آخر:

فكيف بنفسك كلما قلت لشرفت على البرء من دماء هيض قدمها.
تهلض بدار قد تقلام عهدها وبإما بسلوت ألم خيالها.

فوضع (إما) في موضع (أو)؛ وهو على التوهم فإذا طالت الكلمة بعض للطول لو فرقت بينهما بشيء يجوز التوهم^(٢).

وقد وافق جماعة من النحويين ما ذهب إليه لفراه، فذكر ابن الناظم: أنه قد يستغني عن (إما) وعن لواو بـ(أو)^(٣)، وذكر ابن مالك كلاماً مثل ذلك^(٤).

(١) ينظر: رصف المبني، 100 وما بعدها.

(٢) معنى القرآن، 1/389 وما بعدها؛ ولبيتان للفرزدق في ديوانه، 2/71. والرواية فيه:

فكيف بنفسك كلما قلت لشرفت على البرء من حوصها هيض قدمها

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم لأنفية ابن مالك، ابن الناظم، 381.

(٤) ينظر: شرح التسهيل، 3/224.

قال للفراء: «وهو على التوهم إذا طالت الكلمة بعض الطول أو فرقت بينها بشيء هناك يجوز للتوهم كما تقول: لفت ضارب زيد ظالماً ولخاً، حين فرقت بينهما بـ(ظلم) جاز نصب الأَخْ وما قبله مخوض⁽¹⁾ وجعل منه قوله تعالى: **﴿إِذَا أَحَدَا الْقَرْبَيْنِ إِنَّمَا أَنْ يُعَذَّبَ فِيمَا أَنْ تَعْلَمَنَّ فَيَنْهَا﴾** [الكهف/86]، وقوله تعالى: **﴿إِنَّمَا أَنْ تَلْقَى فِيمَا أَنْ تَكُونَ أَوْلَى مَنْ أَتَى﴾** [اطه/65]

ولم يرتضى صاحب الخزانة ما ذهب إليه للفراء ومن ولقه وقال: «وما قاله غيره لجود لأنّه حمل على الكثير الشائع⁽²⁾.

ثالثاً: توهم وضع حرف مكان آخر ليصبح سلط العامل على معموله

ومن ذلك ما قيل في الآية: **«إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ مَنْ كَرِهَ أَنْ تَنْزَلَ الْآمَاتُ إِلَيْهِ أَمْلَاهَا فَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾** [النساء/58].

لأنّ (إِذَا) ظرف لابد له من عامل يعمل فيه، فذكر المكري لن العمل فيه فعل محنوف تقديره: بأمركم لئن تحكموا إذا حكمتم، وأنْ تَحْكُمُوا المتکورة جملة مفسرة للمحنوف لا محل لها، والمحنوف مفعول (يأْمُرُ كَرِهً).⁽³⁾

ونسب إلى للفراء القول بأن العامل في (إِذَا) هو الفعل (تَحْكُمُوا)⁽⁴⁾، ولم يرتضى للسمين للطبي هذا القول، وذكر بأن ذلك ممتنع وإن كان المعنى عليه، لأن

(1) معنى القرآن، 390/1.

(2) خزانة الأدب، 78/11.

(3) ينظر: للتبيان، 366/1.

(4) ينظر: البحار للمحيط، 289/3 (ولم نجد مثل هذا الكلام في معاني القرآن).

معمول الصلة لا يقتضي عليه عند البصريين، ولما أكفيفون فيجذرون ذلك⁽¹⁾، واستشهدوا على جوازه بقول للراجز:
 كان جزقى بالعصا لن لجدا⁽²⁾
 ربيته حتى إذا تمعدا
 وقول الآخر:

وشفاء شيك خيراً لن تسلي⁽³⁾

وقيل: إن العامل في (إذا) لل فعل (أمسِكُمْ)، واعتراض عليه بأن ذلك ممتع، لأن الأمر ليس وقت الحكم⁽⁴⁾..

ونقل المتفقى أن جملة (أن تَحْكُمُوا) معطوفة على (أن تَذَرُوا) وقد فصل بين العاطف والمعطوف بالظرف (إذا)⁽⁵⁾، والتفسير: إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وأن تحكموا بالعدل إذا حكمتم بين الناس ؛ قيل: وهي مسألة قائمة على التوهم⁽⁶⁾.

والذى نطمئن إليه هو للقول بأن العامل في (إذا) هو لل فعل (تحكموا) لأنه أقل هذه الوجوه تكلفاً من غير النقاالت إلى منع التناوبين تقتضي معمول صلة الموصولات عليها والنصل للقرآنى بهم هذا الصرخ⁽⁷⁾.

(1) ينظر: للذر المصنون، 2/380؛ وينظر: شرح للكافية، للرضي، 3/150.

(2) هذا الرجز لا يعرف قائله، وينظر: المقاديد لل نحوية، 4/410.

(3) البيت لربيعة بن مروم، ومصدره: (هذا سلط وغیر قوم عاذهم) وينظر: خزانة الأدب، 8/433.

(4) ينظر: للذر المصنون، 2/380.

(5) ينظر: للمجيد(فتح عطية)، 381.

(6) للتلويل نحوى، 2/1175.

(7) م.ن.

رابعاً: حمل حرف الجر على الزيادة

ومن ذلك قوله تعالى: «فَهَلْ أَنْثُرُ مُغْنِونَ عَنَا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ»

[يراهيم/21]

نكر للكبرى: لأن قوله تعالى (من عذاب الله) في موضع نصب على الحال، لأنه في الأصل صفة لـ(شيء) وإن لصل الكلام: هل أنتم مغنوون عنا من شيء من عذاب الله⁽¹⁾.

ولم يرض أبو حيان هذا التخريج، لأن (من) في (من عذاب الله) بيانية، ولبيانية على حد زعمه لا تقدم على ما تبيّنه⁽²⁾، ورد عليه للشهاب بقوله: «الأصح جوازه، وإنما يقوت بتقديمه كونه صفة، لا بياناً، وإنما تقدم الحال على صاحبها المجرور وإن منعه بعض النهاة فقد جوازه كثيراً كابن كيسان وغيره، فيكتفى به مثلاً مسداً»⁽³⁾.

وذهب للكبرى إلى أن قوله تعالى: (فَهَلْ أَنْثُرُ مُغْنِونَ...) محمول على المعنى، لأن (مغنوون) محمول على معنى (تمعنون) والتقدير: هل تمنعون عنا شيئاً⁽⁴⁾.
و(من) في (من شيء) لاستغراق للجنس، زائدة للتوكيد، وإنما كانت زائدة لدخولها على نكرة في سياق الاستفهام⁽⁵⁾.

(1) ينظر: للتبیان، 2/767.

(2) ينظر: للبحر للمحيط، 5/407.

(3) حلية للشهاب، 5/457.

(4) ينظر: للتبیان، 2/267.

(5) ينظر: للبحر للمحيط، 5/407.

وقيل: لَئِنْ (شَيْءًا) وقع موقع المصدر، أي: خناء، فيكون (من عذاب)
متعلقاً بـ(معنون)⁽¹⁾.

ولجاز لزمخشي لَئِن تكون (من) في الموضعين معاً للتبعيض، والتقدير:
بعض شيء هو بعض عذاب الله⁽²⁾.

واعتراض عليه أبو حيَّان: وقال بأن ذلك يقتضي إدال عام من خاص لأن
(من شَيْءًا) أعم من قوله (من عذاب الله) وإن عن بشيء شيئاً من العذاب
فيقول المعنى إلى ما ذكر وهو بعض بعض عذاب الله، وهذا لا يقال، لأن بعضية
لشيء مطلقة فلا يكون لها بعض⁽³⁾.

خامساً: موهف للحرف الذي قبل الأخير في الكلمة على أنه الأخير

ومن ذلك قرامة السلمي⁽⁴⁾: «الَّرَبُّ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ»
[البقرة/243] في «الَّرَبُّ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحِكْمَةِ»
[إِنْ أَهِمُّ/19]. بإسكان للراء من (ن)⁽⁴⁾.

وقيل في تخريجها ثلاثة لوچه:

(1) ينظر: التبيان، 2/267.

(2) ينظر: الكشف، 549.

(3) ينظر: البحر المحيط، 5/407.

• هو أبو عبد الرحمن السلمي مقرئ الكوفة، وأسمه عبد الله بن حبيب بن ربيعة ولد في حياة الرسول ﷺ
ولأخذ القراءة من حسان وعلي ولين مسعود وتوفي سنة 74هـ . ينظر: معرفة القراء، الذهبي ،
52/1 وما بعدها .

(4) المحتبسب، 1/128.

الوجه الأول: إن للرَّاء مسْكُنٌ على توْهِم لَنَّهَا آخر الكلمة، فسُكِّنَها للجُزْم،
كقول للرِّاجز:

**قالت سليمي اشتتر لنا سويقا
ولاشتر فعجل خادماً لبيقا⁽¹⁾**

قال أبو حيَان: «إِنْ (نَرِى) حذفت للعرب لفَهَا في قولهم: قام القوم ولو نَرَّ ما زيد، كما حذفت ياء (لا لَبَالِي) في (لا لَبَالِ) فلَمَّا دخلت الجازم تخيل أن للرَّاء هي آخر الكلمة فسُكِّنَت للجازم، كما قالوا في لا لَبَالِي: لم لَبَلْ، تخيلوا اللَّام آخر»⁽²⁾.

الوجه الثاني: قيل هي لغة قوم لم يكتفوا في الجزم بحذف حرف العلة⁽³⁾.

الوجه الثالث: وقيل: أُجْرِي للوصل مجرى الوقف⁽⁴⁾.

وقد استحسن السمعين الحلبي هذا للوجه وقال بأنه أولى من غيره⁽⁵⁾.

وجعله صاحب (*التلوك النحوية*) من للتَّوْهِم فقال: «وهو عندي بابه للتَّوْهِم، توهِم الوقف في حال الوصل»⁽⁶⁾.

والذِّي يبدو لنا لَنَّ الوجه الثاني هو الوجه الأصح، لما نقدم في للتمهيد من لَنَّ لستراء للغويين لم يشمل جميع قبائل العرب، وإنما لقتصر على قبائل معينة، وترك ما دونها من للقبائل، وربما تكون هذه القراءة جاءت على لغة تلك للقبائل التي لم تطلها أيدي للغويين، لو أهلوها لقلتها لو ندرتها.

(1) ينظر: الدر المصنون ، 593/1، والبيت فيه وهو رجل من كندة يقال له: العذافة، ينظر: لسان العرب، 25/6، و 78/10 مادة: (خريق)، والرواية فيه: قالت سليمي اشتتر لنا سويقا ولاشتر شهينا تنذ خريقا.

(2) البحر لمحيط، 406/5.

(3) ينظر: لتنر المصنون ، 593/1.

(4) ينظر: البحر لمحيط، 258/2، والتنر المصنون ، 593/1.

(5) ينظر: لتنر المصنون ، 593/1.

(6) التلوك النحوية ، 1183/2.

المبحث الرابع:

نوجيه الأساليب على التوهم

لولا: التوهم في أسلوب الشرط

١- توهם الشرط من الجملة الاستفهامية

ومن ذلك ما حيل في قوله تعالى: **«فَلَمْ يُخْلِنْهُمْ عَنْ دِيْنِهِمْ إِذَا فَلَّنْ يُخْلِنْهُمْ اللَّهُمَّ أَرْتُكُمْ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ»** [البقرة/80].

بين الظاهر من الآية لـ^{نـ} للفاء في قوله: **(فلـ يـ خـلـنـتـهـ عـهـدـهـ)** وقعـةـ في جـوـبـ الـاسـتـهـامـ فيـ قـوـلـهـ: **(أـخـلـنـتـهـ)**، وـذـهـبـ لـالـعـكـرـيـ إـلـىـ لـنـ قـوـلـهـ **(فلـ يـ خـلـنـتـهـ عـهـدـهـ)** مـعـوـلـ لـقـوـلـ مـحـنـوـفـ، وـالتـقـيـرـ عـنـدـهـ: **فـيـقـولـوـاـنـ يـخـلـفـ اللـهـ عـهـدـهـ**^(١). وـذـهـبـ لـبـنـ عـطـيـةـ إـلـىـ لـنـ جـمـلـةـ **(فلـ يـ خـلـنـتـهـ عـهـدـهـ)** جـمـلـةـ اـعـتـرـاضـيـةـ^(٢). على لـنـ **(لـمـ)** معـاـدـلـ لـقـوـلـهـ: **(أـخـلـنـتـهـ عـنـ دـيـنـهـ)** فـصـارـ قـوـلـهـ: **(فلـ يـ خـلـنـتـهـ عـهـدـهـ)** بـيـنـ الـمـعـادـلـيـنـ، وـالتـقـيـرـ: **أـيـ هـنـيـ وـقـعـ؟ـ لـخـانـكـ لـعـهـدـ لـمـ قـوـلـكـ يـخـلـفـ اللـهـ عـهـدـهـ** بـيـنـ الـمـعـادـلـيـنـ، وـالتـقـيـرـ: **أـيـ هـنـيـ وـقـعـ؟ـ لـخـانـكـ لـعـهـدـ لـمـ قـوـلـكـ عـلـىـ اللـهـ مـاـ لـأـتـعـلـمـونـ**^(٣).

ونـقـلـ صـاحـبـ **(الـتـأـوـيـلـ لـلـنـحـوـيـ)** بـأـنـ الـاسـتـهـامـ فيـ قـوـلـهـ: **(أـخـلـنـتـهـ)** مـتـوـفـمـ فيـ الشـرـطـ، وـرـدـهـ بـأـنـهـ لـاـ ضـرـورـةـ إـلـيـهـ^(٤). وـكـلـامـهـ يـوـحـيـ بـأـنـهـ نـقـلـهـ عـنـ لـهـدـ لـلـعـلـمـاءـ، خـيـرـ لـهـ لـمـ يـنـسـبـهـ لـأـهـدـ، وـلـمـ نـجـدـ فـيـ رـاجـعـاهـ مـنـ كـتـبـ لـهـدـ مـنـ لـلـعـلـمـاءـ قـدـ قـالـ بـهـذـاـ لـوـجـهـ.

(١) يـنـظـرـ: لـلـتـبـيـانـ، 82/1.

(٢) يـنـظـرـ: لـلـمـحـرـرـ الـوـجـيزـ، 17/1.

(٣) يـنـظـرـ: غـلـاثـ الـمـصـوـنـ، 272/1.

(٤) يـنـظـرـ: لـلـتـأـوـيـلـ لـلـنـحـوـيـ، 1185/2.

ولعله يريد ما ذهب إليه أبو حيان حين قال: "هذه الجملة [(فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ)] جواب الاستفهام الذي ضمن معنى الشرط «⁽¹⁾» يفهم من هذا الكلام أنه يريد التوهم، فلن كان كذلك فنظن أنَّ في ذلك شيئاً من التكلف لأنَّ التضمين ليس بآية للتوهم وإنما هو من الحمل على المعنى الذي يضم التوهم والتضمين وتنكير المؤنة وتأنيث المنكَر وخطاب الجمع بالواحد والعكس...⁽²⁾، ثم إنَّ تضمين الاستفهام والتعمي والأمر والنهي معنى الشرط مسألة خلافية مشهورة.⁽³⁾

وذهب لزمخشري إلى أنَّ في الكلام شرطاً مقتراً، وأنَّ قوله: (فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ) متعلق بمحضه على أنه جواب للشرط، والتغيير: إنَّ تخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله عهده.⁽⁴⁾

والذي نطمئن إليه من هذه الأوجه هو ما ذهب إليه ابن عطية من أنَّ جملة: (فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ) جملة اعترافية، لخلوه من التكلف لأنَّ الاعتراف مسلوب عربي وقرآنى معروف، وقد ورد في القرآن الكريم في عشرات الموارد.

(1) البحر للمحيط، 1/445.

(2) ينظر: في هذه المسألة (الحمل على المعنى في العربية)، على العنبي، رسالة ماجستير.

(3) ينظر: تفصيل ذلك: مشرح المفصل، 7/286.

(4) ينظر: للكشاف ، 84.

2- توهّم للشرط من سياق الكلام

ومن ذلك:

1- قوله تعالى: **﴿فَتَأْتِلُ فِي سَيْلِ اللَّهِ لَا كَلَّفَ إِلَّا نَسْكَ﴾** [النساء/84].

ذهب للعکری إلى أن لفاء هي لفاء العاطفة وقد عطفت الفعل (قاتل) على

قوله تعالى: **﴿فَلَيَقْتَلِ فِي سَيْلِ اللَّهِ﴾** [النساء/74]⁽¹⁾.

وقد استحسن للسمین الحلبي هذا الوجه وذكر بأنه ظهر الأوجه⁽²⁾.

وقيل: بأنها عطفت الفعل (قاتل) على قوله: **﴿وَمَا لَكُمْ لَا قَاتِلُونَ﴾** [النساء/75] لو ان

تكون عاطفة لل فعل (يقتل) على قوله: **﴿فَقَاتَلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ﴾** [النساء/76]⁽³⁾.

وذهب للزجاج إلى أن: "هذه لفاء جواب قوله عزوجل: **﴿وَمَنْ يَقْتَلُ فِي**

سَيْلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ أَيْ يَغْلِبُ فَسُوفَ نُقْبَلَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (قاتل في سيل الله)⁽⁴⁾.

ولعل مراد للزجاج من قوله: "هذه لفاء جواب" لقوله: **﴿وَمَنْ يَقْتَلُ﴾** أي

لنها للتcriب، لأن قوله: **﴿فَلَيَقْتَلِ﴾** لا يمكن أن يكون جواباً للشرط في قوله: **﴿وَمَنْ يَقْتَلُ﴾**

لأن جواب الشرط منكور وهو قوله تعالى: **﴿فَسُوفَ نُقْبَلَ﴾**.⁽⁵⁾

(1) ينظر: للتبیان، 376/1.

(2) ينظر: للتر المصنون، 404/2.

(3) ينظر: للتبیان، 376/1.

(4) معانی القرآن وابعرابه، 69/2.

(5) ينظر: مـن (هامش المحقق).

ونكر أبو جعفر للنحاس وجهاً قريباً مما نكره للزجاج لذا قال: "هذه لفاء متعلقة بقوله: «**وَمِنْ فَقَاتِلَ فِي سَيْلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ أَوْ يُغْلَبُ فَسُوفَ تُؤْتَيْهِ أَجْرًا عَظِيمًا**» **(فَقَاتِلَ فِي سَيْلِ اللَّهِ)** أي: من لجل هذا قاتل⁽¹⁾.

وقيل: إن جملة **(فَلَيَقْاتِلَ)** هي جواب لشرط مقتضى أي: إن أردت الفوز فقاتل⁽²⁾. ولستبعد أنبو حيان جميع هذه الأوجه، ورجح أن تكون لفاء: "عاطفة جملة كلام على جملة كلام يليه ومن زعم أن وجه العطف بالفاء هو أن يكون متصلة بقوله: **(وَمَا الْكَرْكَارُ لِقَاتِلَوْنَ)** لو بقوله: **(فَسُوفَ تُؤْتَيْهِ أَجْرًا عَظِيمًا)** هو محمول على المعنى على تقدير شرط ... فقد أبعد⁽³⁾.

وفيما يبدو لنا أن هذا الوجه الذي نكره أنبو حيان هو لقل الوجوه تكلفاً.

2- ومنه قوله تعالى: **«وَهُوَ الَّذِي يُسِيرُ كُرْفَى الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كَثُرَ فِي النَّلَكِ وَجَرَيْنِ بِهِمْ نَرِيعٌ طَيْسَةٌ وَفَرَّحُوا بِهَا جَانِبَهَا سَرِيعٌ عَاصِفٌ وَجَاهَمَرٌ الْمَرْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنَوْا أَنَّهُمْ أَحْيَطُ بِهِمْ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ»** [يونس/22].

ذهب للعبرى إلى أن قوله: **(دَعَوْا اللَّهَ)** هو جواب لما تستعمل عليه المعنى من الشرط، تقديره: لما ظنوا أنهم أحبط بهم دعوا الله⁽⁴⁾; ورد أنبو حيان هذا الوجه وقال: "هو كلام لا يتحصل منه شيء"⁽¹⁾.

(1) اعراب القرآن، 256.

(2) ينظر: المجيد (فتح حلية)، 407، والذر المصنون، 2/404.

(3) البحر للمحيط، 3/321.

(4) ينظر: البحر للمحيط، 5/142 (ولم نجد هذا الكلام في التبيين).

وذهب للطبرى إلى أنه جواب (ظنوا) ⁽²⁾ على تورّم لدّاه شرط ⁽³⁾.
 واعتراض أبو حيان على ما نكّره للطبرى وقال: «هو مخالف للظاهر،
 لأنّ قوله (وَظَنُوا) ظاهره العطف على جواب (إذا) لأنّه معطوف على كنتم، لكنّه
 محتمل كما تقول: إذا زارك فلان فأكرمه وجاءك خالد فأحسن إليه، وكان لدّاه
 للشرط منكورة» ⁽⁴⁾.

وذهب الزمخشري إلى أنَّ (دَعَوْا اللَّهَ) بدل من قوله: (ظنوا) لأنَّ دعاءهم
 من لوازم ظنِّهم للهلاك فهو ملتبس به ⁽⁵⁾.

ونقل أبو حيان عن شيخه لنَّ (دَعَرَا) هو جواب سؤال مفتر، كأنَّه قيل:
 فماذا كان حالهم إذ ذلك؟ فقيل: دعوا الله مخلصين لهم للدين ⁽⁶⁾.
 وما ذهب إليه للعكبري هو الذي نراه مناسبًا لمضائق الآية، ففي الآية إشارة
 إلى أنَّ للكافر مهما بلغ كفره فإنه عند الشدة يعود إلى الله سبحانه، وعونته
 مشروطة بذلك الحال وإلا ماعذ كافرًا بل عاصيًا، وقد حمورت لنا الآية صورة
 الأحوال التي كانت تتولى عليهم (جاءتها سُرِّحٌ عَاصِفٌ) و(وَجَاءَهُمُ الْمَرْجُ) و
 وَظَنُوا أَنَّهُمْ أَحْيَ طَبِيعَتِيهِمْ) ولو نظرت لدّاه الشرط (إِنَّما) لكن في ذكرها قطعاً لتولى
 الأحداث - والله ورسوله أعلم -

(1) م. ن.

(2) ينظر: تفسير الطبرى، 11/100.

(3) ينظر: التلوك للنحوى، 2/1186.

(4) البحر المحيط، 5/142، وينظر: للتر المصنون، 4/18، وحاشية الشهاب، 5/31.

(5) ينظر: الكشاف، 461.

(6) ينظر: البحر المحيط، 5/142.

3- قوله تعالى: «وَلَا تَقُولَنَّ شَيْئاً إِنِّي فَاعِلُ ذَلِكَ عَدَداً • إِلَّا أَنْ يَسْتَأْنَ اللَّهُ» [الكهف/23-24].

إن الاستثناء في قوله: (إِلَّا أَنْ يَسْتَأْنَ اللَّهُ) لا يمكن حمله على ظاهره، لأن الله سبحانه لابنه عن أن يقول: (إِنِّي فَاعِلُ ذَلِكَ عَدَداً إِلَّا أَنْ يَسْتَأْنَ اللَّهُ) فيكون ليس دخلاً في حيز العقول⁽¹⁾.

ذهب العكري إلى أن قوله: (إِلَّا أَنْ يَسْتَأْنَ اللَّهُ) في موضع نصب على الحال لأن تقديره: لا تقولن لفعل غدا إلا قائلأ إن شاء الله، فحذف للقول وهو كثير، وجعل قوله: (أَنْ يَسْتَأْنَ) محمولاً على معنى الشرط أي: (إن شاء)⁽²⁾.

وكان الأخفش قد ذكر كلاماً قريباً مما قاله العكري، إذ ذكر بأن تقدير الآية: «إِلَّا لَنْ تَقُولُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ فَلَجَزَّا مِنْ ذَلِكَ هَذَا، وَكَذَلِكَ إِذَا طَالَ الْكَلَامُ لِجَزَّا فِيهِ مُثِيبَهُ بِالْإِيمَاءِ لَأَنَّ بَعْضَهُ يَدْلُّ عَلَى بَعْضٍ»⁽³⁾، وقد نسب هذا للقول إلى لكتاني، ولفراء، والعبرد⁽⁴⁾.

ونسب القرطيبي إلى هؤلاء الثلاثة للقول بأنَّ في الكلام حنفاً والتقدير: «إِلَّا لَنْ تَقُولُ إِلَّا لَنْ شَاءَ اللَّهُ»⁽⁵⁾ ففي هذا التقدير حنفت ((إِلَّا)) وما بعدها من الفعل والعرف المصدرى؛ ونسبة هذا للقول إلى الأخفش ليست دقيقة، لأنَّه لم يشر في كلامه للمنتفم بأنَّ في الآية ((إِلَّا)) حنفت هي وما بعدها من الفعل والحرف المصدرى،

(1) ينظر: للتلويل للنحوى، 2/1186.

(2) ينظر: للتبیان، 2/843؛ والذر للمصون، 4/446.

(3) معنى القرآن، 2/618.

(4) ينظر: فتح التقدير، للشوکانى، 3/278.

(5) ينظر: للجامع لأحكام القرآن، 10/385.

وإنما جلَّ الذي ذكره بأنَّ في الكلام فعل قول محنوف، ومحنف للقول كما ذكر العكيري كثيرًا في كلام العرب.

وذهب أبو طبركات الأنباري إلى أنَّ قوله: (أَنْ يَسْأَلَ اللَّهُ) في موضع نصب بـ(فاعلٍ) على تقدير حنف حرف للجر، وإنْ تقدير الكلام: ولا تقولنَّ لشيءٍ إِنْ فاعل ذلك خداً إلاَّ بِأَنْ يشاءَ اللَّهُ؛ وـ(انْ) وصلتها في تأويل المصدر وتقديره: لمشيئة الله؛ إِلَّا فَهُنَّ حنف حرف الجر من (انْ) فاتصل به الفعل⁽¹⁾.

وقيل: إنَّ قوله: (إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ اللَّهُ) محمول على معنى التأييد، كأنَّ قيل: ولا تقولنَّ لِبَدًا⁽²⁾ مونكِر الزَّمْخَشْرِي لِنَّ الاستئناف في قوله: (إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ اللَّهُ) متعلق بالنهي، بما على حنف مفعول فعل المشيئة أي: ولا تقولنَّ ذلك للقول إِلَّا أنْ يشاءَ اللَّهُ لَنْ تقوله بِأَنْ يَذْنَ لَكَ، لوَّنْ يكون المصدر المَؤْول من (أَنْ يَسْأَلَ). في موضع الحال أي: إِلَّا بِمشيئةِ اللهِ، أي: الْمُنْتَسِأُ بِمشيئةِ اللهِ؛ على حنف حرف للجر⁽³⁾، ولذي ذكره أبو طبركات الأنباري هو الذي نميل إليه، لأنَّه فيما يبدو لنا أقلَّ هذه الوجوه تكفارًا، لأنَّ حمل الكلام على حنف حرف للجر أولى من حمله على حنف فعل مع الأداة.

4- قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا فِي الَّذِينَ هَادُوا فِي الصَّابِرِينَ وَالْفَصَارِقِينَ وَالْمَجْوِرِينَ وَالَّذِينَ أَشْكَرُوا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ يَعْلَمُ تَوْرَمَ النَّاسَةِ» [الحج/17]

(1) ينظر: للبيان، 105/2.

(2) ينظر: للمجيد (تحميس)، 80.

(3) ينظر: للكشاف، 617.

ذكر لزجاج لن جملة (إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ بِأَنَّهُمْ) وقعة خيراً لـ(إن) الأولى في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آتَيْنَا إِيمَانًا إِذَا) ^(١)، وإلى ذلك ذهب العكري ^(٢).
ويأتي ذلك وفقاً لمذهب البصريين، فليهم لجازوا لن يقال: إن زيداً يُهُون
منطلق، فتفع (إن) مع اسمها وخبرها خيراً عن (إن) الأولى ^(٣).
وذهب الفراء إلى منع ذلك، فلا يجوز عنده لن يقال: إن لخاك يُهُون ذاهب
ولجازه في الآية لأن فيها معنى الجزاء، فعمل الخبر على المعنى ^(٤).

ودفع للزجاج عن مذهب البصريين وقال: وقد زعم قوم أن قولك: إن زيداً
بنه قائم؛ رديء، وأن هذه الآية إنما صلحت في (الذى) ولا فرق بين (الذى)
وغيره في باب (إن) إن قلت: إن زيداً قائم، كان جيداً⁽⁵⁾. واستشهد له بقول جرير:

بِنَ الْخَلِيفَةِ بِنَ اللَّهِ مُرْبَكَهُ صربال مَكَ بِهِ تُرجِي لِلْخُواتِيمِ^(٩)

قال أبو حيـان: «لا يتعين لـن يكون الـبيـت كالـآية، لأنـ الـبيـت يـحـتمـل لـن يكون خـبـر (إنـ الـخـلـيقـة) قـولـه: (بـه تـرـجـى الـخـواـنـيم) وـيـكـون (إـنـ الله مـرـبـلـه مـرـبـلـه مـلـكـ) جـملـة اـعـتـرـفـصـيـة بـيـن لـسـمـ (إنـ) وـخـبـرـها، بـخـلـاف الـآـيـة فـيـه يـتـعـيـن قـولـه: (إـنـ الله يـقـصـلـ) وـوـحـسـن دـخـول (إنـ) عـلـى الـجـمـلـة لـلـوـقـعـة خـبـراً طـوـل لـفـصـل بـيـنـهـما بـالـمـعـاطـيف ...»⁽⁷⁾ ولم يـرـتـضـ السـمـين للـحـلـبـي كـلـام شـيخـه لـبـيـ حـيـان هـذـا، وـرـدـ عـلـيه

(١) ينظر: معانی القرآن وابن ربه، ٣/٣٣٩.

(2) بنظر: التبیان, 2/936.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 3/488؛ والبيان، 2/171.

١٨/٢) ينظر: ملاني القرآن،

(5) معنی قرآن و اعرابه، 3/339

(6) ينظر بيوفه، 672، والرواية فيه: (كفى الخطيئة لمن آتاه مرتيله مرتيل عذاب ...)

.333/6 المحيط، (7) للد

بقوله: بـاـن قـوـلـه تـعـالـى: (إـنَّ اللـَّهـَ يـَنـَصـِلـُ إـيـمـَنـِهـِمـِ) لا يـَتـَعـَيـِّنـُ لـَنـِ يـَكـُونـُ خـَبـَرـًـا: لأنـِ الآيةـِ مـَحـَمـَّـلـةـِ لـَوـْجـَـوـهـِ أـخـَـرـىـِ فـَإـنـِهـِ يـَجـُوزـُ لـَنـِ تـَكـُونـُ: (إـنـِ) الـَّثـَانـِيـةـِ تـَكـِـرـِـرـِ لـَأـلـَـوـلـِـيـِـ عـَـلـِـىـِ سـِـبـِـيلـِـهـِ التـَّوكـِـيدـِـ وـَـهـَاـ مـَـاـشـِـ عـَـلـِـىـِ لـَـقـَـاعـَـدـِـ وـَـهـُـوـِـ لـَـحـَـرـِـفـِـ إـذـَاـ كـَـرـِـرـِـ توـَـكـِـيـَـداــ أـعـَـيـِـدـِـ مـَـعـِـهـِ مـَـاـ لـَـتـَـصـِـلـِـ بـَـهـِـ أـوـ ضـَـمـِـيرـِـ مـَـاـ لـَـتـَـصـِـلـِـ بـَـهـِـ، وـَـهـَاـ قـَـدـِـ أـعـَـيـِـدـِـ مـَـعـِـهـِ مـَـاـ لـَـتـَـصـِـلـِـ بـَـهـِـ أـوـ لـَـهـِـ وـَـهـِـ الـَّجـَـلـَـةـِـ لـَـلـَـمـَـعـَـظـَـمـِـ فـَـلـِـمـِـ يـَـتـَـعـَـيـِـّـنـِـ لـَـنـِـ يـَـكـُـونـِـ قـَـوـلـِـهـِـ: (إـنَّ اللـَّهـَ يـَـنـَـصـِـلـِـ) خـَـبـَرـًـاـ لـَـ(إـنـِ) الـَّأـلـَـوـلـِـيـِـ (١).)

وـَـفـِـيـِـ يـَـبـِـدـِـوـِـ لـَـنـِـ كـَـلـَـامـِـ أـلـَـبـِـيـِـ حـَـيـَـانـِـ لـَـمـِـ يـَـخـُـرـِـجـِـ مـَـنـِـ لـَـلـَـقـَـاعـَـدـِـ لـَـتـَـيـِـ ذـَـكـِـرـِـهـِـ تـَـلـِـمـِـيـَـذـِـهـِـ لـَـلـَـسـَـمـِـيـَـنـِـ لـَـلـَـحـَـلـِـبـِـيـِـ فـَـإـنـِـهـِـ قـَـصـِـدـِـ بـَـقـَـوـلـِـهـِـ: وـَـحـَـسـِـ نـَـخـُـوـلـِـ (إـنـِ) عـَـلـِـىـِـ لـَـلـَـجـَـلـَـةـِـ لـَـلـَـوـَـقـَـعـِـةـِـ خـَـبـَرـًـاـ طـَـوـلـِـ لـَـفـَـصـِـلـِـ بـَـيـِـنـِـهـِـمـِـ بـَـالـَـمـَـعـَـاطـِـيفـِـ، أـيـِـ: لـَـمـَـاـ لـَـكـَـدـِـ لـَـكـَـلـَـامـِـ عـَـنـِـ قـَـوـلـِـهـِـ: (إـنَّ الـَّذـِـينـِـ آمـَـنـَـوـاـ...ـِـ) فـِـيـِـ بـَـدـَـلـَـيـَـةـِـ الـَّآيـَـةـِـ طـَـالـِـ مـَـعـِـ الـَّمـَـزـَـكـِـ لـَـكـَـلـَـامـِـ فـَـأـعـَـادـِـهـِـ فـِـيـِـ لـَـخـَـبـِـرـِـ أـيـِـ عـَـنـِـ قـَـوـلـِـهـِـ (إـنَّ اللـَّهـَ يـَـنـَـصـِـلـِـ) كـِـيـِـ يـَـثـَـبـِـتـِـ هـَـذـِـاـ لـَـلـَـتـَـوكـِـيدـِـ، وـَـسـَـيـَـاقـِـ الـَّآيـَـةـِـ يـَـتـَـطـَـلـِـبـِـ إـعـَـادـِـهـِـ لـَـأـنـِـ خـَـيـَـهـِـ وـَـعـَـيـَـدـِـ وـَـتـَـهـِـوـِـيـَـلـِـأـلـِـغـِـرـِـ لـَـلـَـمـَـؤـَـمـِـنـِـينـِـ وـَـلـَـأـسـِـيـَـمـِـاـ لـَـمـَـجـَـوـِـنـِـ وـَـلـَـمـَـشـَـرـِـكـِـينـِـ.

وـَـقـِـيلـِـ: لـَـنـِـ خـَـبـِـرـِـ (إـنَّ الـَّذـِـينـِـ آمـَـنـَـوـاـ) مـَـحـَـنـَـوـِـ تـَـقـِـيـَـرـِـ: مـَـفـَـتـَـرـَـقـَـوـنـِـ يـَـوـِـمـِـ لـَـلـَـقـَـيـَـمـَـةـِـ وـَـنـَـحـِـوـِـ نـَـلـَـكـِـ، وـَـ(إـنـِ) الـَّثـَانـِيـَـةـِـ فـِـيـِـ قـَـوـلـِـهـِـ: (إـنَّ اللـَّهـَ يـَـنـَـصـِـلـِـ) ضـَـمـِـيرـِـهـِـ لـَـهـِـ (٢).ـِـ

وـَـمـَـنـِـ ذـَـلـِـكـِـ قـَـوـلـِـهـِـ تـَـعـَـالـَـىـِـ: (أـمـَـلـَـهـِـ مـَـلـَـكـِـ السـَـمـَـاـتـِـ وـَـأـلـَـمـَـاـ لـَـأـرـَـضـِـ وـَـمـَـاـ يـَـنـَـهـِـمـِـ فـَـلـِـئـَـرـِـ تـَـقـَـوـِـاـ فـِـيـِـ الـَـأـسـَـبـِـابـِـ) [صـَـ/ـ١٠].ـِـ

قـَـالـِـ لـَـيـَـوـِـ الـَـبـَـقاءـِـ لـَـلـَـكـَـبـِـرـِـيـِـ: هـَـذـِـاـ كـَـلـَـامـِـ مـَـحـَـمـَـوـِـ عـَـلـِـ الـَـمـَـعـِـنـِـ، أـيـِـ: لـَـنـِـ زـَـعـَـمـَـواـ نـَـلـَـكـِـ فـَـلـِـئـَـرـِـ تـَـقـَـوـِـاـ (٣)، فـَـجـَـعـِـلـِـ (فـَـلـِـئـَـرـِـ تـَـقـَـوـِـاـ) جـَـوـَـاـ لـَـشـَـرـَـطـِـ مـَـقـَـدـِـرـِـ.

(١) لـَـلـَـتـَـرـِـ الـَـمـَـصـَـونـِـ، ٥/١٣٢ـِـ وـَـمـَـاـ بـِـدـَـهـِـ.

(٢) بـَـنـَـظـَـرـِـ: الـَـتـَـبـَـيـَـانـِـ، ٢/٩٣٦ـِـ.

(٣) مـَـنـِـ ، ٢/١٠٩٧ـِـ.

3- توهُّم إهمال لِدَاء الشَّرْط العَالِمَة

ومن ذلك فرامة طقمة وطلحة: «إِنَّمَا يُوجَهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ» [النَّحْل/76].
بـسـكـرـ لـجـيمـ وـهـاءـ مـضـمـوـمـةـ (١).

هـذـهـ الـفـرـاءـ مـشـكـلـةـ لـأـنـ لـدـاءـ الشـرـطـ فـيـ الـظـاهـرـ لـمـ تـعـمـلـ فـيـ فـعـلـ الشـرـطـ،ـ
وـأـعـمـلـتـ فـيـ الـجـوـبـ،ـ وـنـكـرـ السـمـيـنـ لـحـلـبـيـ فـيـ تـخـرـيـجـهاـ بـأـنـ (إِنَّمـاـ)ـ فـيـ الـآـيـةـ لـيـسـ
شـرـطـيـةـ بـوـجـهـ)ـ خـيـرـ مـبـدـأـ مـحـنـوـفـ وـلـتـقـيـرـ:ـ لـيـنـمـاـ هـوـ يـوـجـهـ أـيـ:ـ اللهـ تـعـالـىـ،ـ
وـمـفـعـوـلـ (بـوـجـهـ)ـ مـحـنـوـفـ لـيـضـاـ (٢)ـ تـقـيـرـهـ عـنـ لـبـنـ جـنـيـ:ـ لـيـنـمـاـ يـوـجـهـ وـجـهـ،ـ فـحـنـفـ
لـمـفـعـوـلـ لـلـعـلـ بـهـ (٣)،ـ وـحـنـفـ لـلـيـاءـ مـنـ قـوـلـهـ:ـ (لـأـيـاتـ)ـ تـخـفـيـفـاـ (٤).ـ
وـقـيـلـ:ـ لـيـنـ الـهـاءـ لـتـيـ لـامـ لـلـفـعـلـ حـنـفـ تـخـفـيـفـاـ لـأـنـ لـلـفـظـ بـهـ صـعـبـ وـلـهـاءـ الـمـنـكـورـةـ
هـيـ هـاءـ الضـمـيرـ (٥).

وـقـيـلـ:ـ لـيـنـ (إِنَّمـاـ)ـ هـيـ لـشـرـطـيـةـ وـلـيـنـمـاـ أـهـمـلـتـ حـمـلاـ عـلـىـ (إـذـاـ)ـ لـمـ بـيـنـهـماـ مـنـ
الـأـخـوـةـ فـيـ الـشـرـطـ،ـ كـمـ حـمـلـتـ (إـذـاـ)ـ عـلـيـهـاـ فـيـ الـجـزـمـ فـيـ بـعـضـ الـمـوـلـعـ،ـ وـحـنـفـ
لـلـيـاءـ مـنـ (يـاتـ)ـ تـخـفـيـفـاـ،ـ لـوـ جـزـمـاـ عـلـىـ تـوـهـمـ لـهـ نـطـقـ بـ(إـنـمـاـ)ـ لـمـهـلـةـ مـعـلـةـ،ـ وـهـيـ

(١) يـنـظـرـ:ـ الـحـتـبـ،ـ 2/11.

(٢) يـنـظـرـ:ـ الـنـزـ الـمـصـونـ /ـ 4/350.

(٣) يـنـظـرـ:ـ الـحـتـبـ،ـ 2/11.

(٤) يـنـظـرـ:ـ الـنـزـ الـمـصـونـ،ـ 4/350.

(٥) مـ.ـنـ.

كفراء من قرأ: **﴿إِنَّمَا مَنْ يَتَّبِعِي فَيُضِيرُ﴾** [يوسف/90] برفع الفعل (**يَتَّبِعِي**) وجذم (**يُضِيرُ**)⁽¹⁾.

وللذي نظممن **إِلَيْهِ** هو للقول **بِأَنَّ** الهاء التي هي لام الكلمة قد حذفت لإرادة التخفيف لصعوبة النطق بهما عن متواлиتين، وأن **(أَيْسَاءً)** هي للشرطية وقد علت الجزم في فعل الشرط وجوابه، إلا أن عملها لم يظهر في فعل الشرط لأن لام الفعل قد حذفت للتخفيف وقد دل على أنها عاملة قرينة لجذم في جوب الشرط **(يَأْتِ)**.

(1) م. ن.

4- توهّم لـسـم لـلـشـرـط أـنـه لـسـم مـوـصـول

ومن ذلك قراءة حكمة: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يُرَأَهُ ● فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يُرَأَهُ» [الزلزلة/7-8]. بالإلف في (رَأَهُ) في للموصعين⁽¹⁾. وظاهر القراءة يوحي بأن لادة الشرط (من) عملت في فعل الشرط ولم تعمل في الجواب، وقيل في تخريجها: إنها على لغة من يجزم للمضارع بحذف الحركة المقدرة على حرف الللة، وهي لغة حكاها الأخفش⁽²⁾. وقيل: يجوز أن تكون القراءة محمولة على توهّم لـسـم لـلـشـرـط أـنـه لـسـم مـوـصـول، فرفع (رَأَهُ) وبقي فعل الشرط مجزوماً على أن (من) لـسـم شـرـط⁽³⁾. والظاهر هو القول الأول لأن: «حمل القراءة على لغة العربية أولى ولظهور من الت محل والتخييل»⁽⁴⁾.

(1) ينظر: البحر المحيط، 8/498.

(2) ينظر: الذر المصنون، 556/6، ولم نجد مثل هذا الكلام في كتابه (معاني القرآن).

(3) ينظر: مـن .

(4) التلويـلـلـنـحـويـ، 2/1184.

5 - وقوع (ليس) مع معموليها مسدةً جواب الشرط

ومن ذلك قوله تعالى: «يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْنُ كَلَّا حَدِّيْمٌ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِّي أَتَبَيَّنَ»

[الأحزاب/32].

قوله (إنِّي أَتَبَيَّنَ) شرط، ونكروا في جوابه وجودها:

الوجه الأول: ذهب الباقولي إلى أن قوله: «لَسْنُ كَلَّا حَدِّيْمٌ مِّنَ النِّسَاءِ». قد سد مسدة الجواب، وهو كلام محمول على المعنى، لأن (ليس) لنفي الحال، والجزاء لا يكون بالحال، تقديره: بابنتم نساء المسلمين⁽¹⁾، أي: إن تقيتن الله بابنتم نساء المسلمين.

الوجه الثاني: ونكر أبو البركات الأنباري لأن جوابه محفوظ دل عليه قوله: «لَسْنُ كَلَّا حَدِّيْمٌ مِّنَ النِّسَاءِ». وتقديره: إن تقيتن الله لغرتين من جملة سائر النساء⁽²⁾; فالشرط قيد في نفي أن يشبّههن بأحد من النساء⁽³⁾.

الوجه الثالث: وقيل يجوز أن يكون ظلّجواب قوله: (فلا تختضعن)⁽⁴⁾; ولجاز أبو حاتان على هذا الوجه لأن يكون (أَتَبَيَّنَ) محمولاً على معنى (استقبلن)، أي: إن استقبللن لحدا فلا تختضعن؛ و(أَتَبَيَّنَ) بمعنى (استقبل) معروف في اللغة، ونكر بأن هذا المعنى "بلغ في مدحهن إذ لم يعلق فضيلتهن على التقوى، ولا علق نهيهن عن

(1) ينظر: الجوهر في إعراب القرآن، للباقولي، 625/2 (وهو إعراب القرآن المنسوب للزجاج).

(2) ينظر: البيان، 268/2.

(3) ينظر: الدر المصنون، 414/5.

(4) ينظر: الجوهر، 625/2.

للخضوع بها إذ هن متنقيات له في أنفسهن، والتعليق يقتضي ظاهره أنهن لسن متحكّمات باللّتقوى⁽¹⁾.

ورد للستيني الحلبـي كلام شيخه وقال: بأن اللّتقوى على بابها، وأن ما ذكره أبو حيـان هو خروج عن الظاهر من غير ضرورة⁽²⁾.

والظاهر عندنا هو للوجه الثالث، لأن نساء النبي ﷺ قد شرفـهن الله سبحانه بكونـهن زوجـات له ﷺ وـهن بهذا الشـرف قد تمـيزـن من باقـي النساء فـلسـن مـثلـهن وهذا الشرـف قد تـحقق لـهنـ بالـزـواـجـ وـليـسـ مـقـيـداـ بـالـشـرـطـ.

لـماـ الشـرـطـ فـجـاءـ إـرـشـادـاـ لـهـنـ فـيـ كـيـفـيـةـ لـلـتـعـامـلـ معـ الـأـجـنبـيـ وـمـانـكـرـهـ أبوـ حـيـانـ مـنـ أـنـ (ـالـتـقـوىـ)ـ بـمـعـنـىـ الـاسـتـقـبـالــ هوـ الأـنـسـبـ لـسـيـاقـ الـآـيـةـ،ـ وـلـمـتـعـاملـ (ـالـتـقـوىـ)ـ بـهـذـاـ لـمـعـنـىـ مـعـرـوفـ فـيـ الـلـغـةــ كـمـاـ قـالـ أبوـ حـيـانـ وـلـسـتـشـهـدـ لـهـ بـقـوـلـ الـفـلـبـغـةـ:

مـسـقطـ لـلـنـصـيـفـ وـلـمـ تـرـدـ لـسـقـاطـهـ

فـتـسـأـلـتـهـ وـلـتـقـسـنـاـ بـالـيـدـ

(1) قـبـرـ المـعـيطـ، 7/222.

(2) يـنـظـرـ: لـذـرـ الـمـصـونـ، 5/414.

(3) نـيـوـنـ، 34.

ثانياً: توهّم النفي من كلام مثبت

ومن ذلك غرامة لبى عمرو وغيره: **﴿أَنْ تُؤْلِنَ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْكُمْ﴾** [البقرة/83]. برفع **(قليل)**⁽¹⁾.

ونكر للستين للحبي في تخريج فرامة الرفع هذه بـ**(قليل)** مرفوع على أنه صفة، على جعل **(إلا)** وما بعدها بمعنى **(غير)**⁽²⁾، وهذا مذهب سيبويه، فقد عقد في كتابه باباً سماه: **(ما يكون فيه إلا)** وما بعده وصفاً بمنزلة **(مثل)** و**(غير)**⁽³⁾.

ولجاز للسفاقي أن يكون **(قليل)** مرفوعاً بفعل مضمر والتقدير: لمنع **قليل**⁽⁴⁾.

وقيل لهن **(قليل)** توكيد للمضمر في **(تُؤْلِنَ)**⁽⁵⁾.

ولنكر أبو حيّان هذين الوجهين وقال: **ولولا لأن هذين للقولين مسطران في الكتب ما نذرت بهما**⁽⁶⁾.

وقيل: **إنه مبتداً وخبره محنوف والتقدير: إلا قليل منكم لم يتولوا**⁽⁷⁾.
وذهب ابن عطية إلى أن **(قليل)** ارتفع لأنه بدل من الضمير في توليتهم، على توهّم النفي، وقال: **وجاز ذلك مع لهن الكلام لم ينتهي نفي، لأن (تُؤْلِنَ) معناه للنفي، كلّه قال: ثم لم تقو بالمبثّات إلا قليل**⁽⁸⁾.

(1) ينظر: البحر للمحيط، 455/1.

(2) ينظر: التر المصنون، 1/280.

(3) ينظر: الكتاب، 2/331.

(4) ينظر: المجيد، 309.

(5) ينظر: التر المصنون، 1/280.

(6) البحر للمحيط، 1/455.

(7) ينظر: التر المصنون، 1/280.

ولم يجز ليو حيّان هذا للوجه ونكر بأنَّ للنحوين لا يجوزون للبدل منِ الموجب لأنَّ للبدل يحلُّ محلَّ المبدل منه، فلو قلت: قام إلَّا زيد، لم يجز لأنَّ ((إلَّا)) لا تدخل في الموجب، ولماً ما اعتُلَّ به من توسيع ذلك لأنَّ معنى ((أَوْلَئِكُمْ)) التفي ... فليس بشيء لأنَّ كل موجب إذا لخّت في نفي نفيضه لو ضده كان كذلك...⁽⁹⁾ ... ولذِي نطمّن إلَيْه هو للقول: بأنَّ هذه القراءة جارية على لغة من يتبع ما قبل ((إلَّا)) ما بعدها في الكلام الموجب⁽¹⁰⁾؛ ولعلَّ الأخذ بهذا القول لوالي من التأويلات البعيدة التي تقدّم للنص رونقه.

ومن ذلك قراءة عبدالله ولبي: «فَشَرِّدُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُ» [البقرة/249]، برفع (قليل)⁽¹¹⁾.

ومنه ليضاً قوله تعالى: «فَإِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ إِلَّا كَفُورٌ» [الإسراء/89]، والكلام عليهما كالكلام المتقدم.

(8) المحرر الوجيز، 173/1.

(9) البحر للمحيط، 1. 455/1.

(10) ينظر: التأويل النحوي، 1181/2.

(11) ينظر: قدر المصنون، 605/1.

ثالثاً: توهُّم النهي من سياق الكلام
**ومن ذلك ما قيل في الآية: (وَلَقَرَأْفِتَهُ لَا تُصِّينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ
 خَاصَّةً) [الأفال/25].**

لأنَّ في توكيـد الفعل في قوله تعالى: (لَا تُصِّينَ) بنون التوكـيد للتـقـيلة إشكـالـ نحوـيـ، لأنَّ ظـاهـرـ الفـعـلـ يـدـلـ لـهـ لـيـسـ طـلـبـاـ وـلـاـ وـقـعـاـ فـيـ جـوـلـ بـقـسـمـ أوـ شـرـطـ، وـإـذـاـ لمـ يـكـنـ لـفـعـلـ كـذـلـكـ فـالـشـهـورـ لـهـ لـاـ يـوـكـدـ بـنـوـنـ لـتـوـكـيدـ لـلـتـقـيـلـةـ (1).

وـذـهـبـ العـكـبـريـ فـيـ تـخـرـيـجـهـ إـلـىـ لـنـ (أـ)ـ نـاـهـيـةـ، وـلـكـلـامـ مـحـمـولـ عـلـىـ
 لـمـعـنـىـ كـمـاـ تـقـوـلـ: لـاـ أـرـيـكـ هـنـاـ، أـيـ: لـاـ تـكـنـ هـنـاـ، فـلـيـنـ مـنـ يـكـنـ هـنـاـ، وـكـذـلـكـ
 لـمـعـنـىـ فـيـ الـآـيـةـ، إـذـاـ لـمـعـنـىـ: لـاـ تـدـخـلـاـ فـيـ لـفـتـةـ فـلـانـ مـنـ يـدـخـلـ فـيـهاـ تـنـزـلـ بـهـ عـقـوبـةـ عـامـةـ (2).

وـعـلـىـ هـذـاـ لـتـقـيـرـ فـجـلـةـ (لـاـ تـصـيـنـ)ـ لـاـ يـجـوزـ لـنـ تـكـنـ صـفـةـ لـ(ـشـتـةـ)ـ لـأـنـهـاـ
 جـمـلـةـ طـلـبـيـةـ، وـقـدـ مـنـعـ لـنـحـوـيـوـنـ وـقـوـعـ جـمـلـةـ طـلـبـيـةـ صـفـةـ (3).

وـيـجـوزـ لـنـ تـكـنـ مـعـمـولـةـ لـقـولـ مـحـنـوـفـ وـنـذـلـ الـقـولـ هـوـ لـلـصـفـةـ، وـتـقـيـرـ
 الـكـلـامـ: وـلـقـرـأـفـتـهـ مـقـوـلاـ فـيـهاـ لـاـ تـصـيـنـ (4)؛ كـمـاـ فـيـ قـوـلـ الـعـجـاجـ:
 حـتـىـ إـذـاـ جـنـ لـلـلـيـلـ وـلـخـلـطـ جـاءـوـاـ يـمـتـقـيـ هـلـ رـأـيـتـ النـبـ قـطـ (5)
 أـيـ: مـقـوـلـ فـيـهـ (6).

(1) ينظر: شرح لرضي على لكتيفه، 4/493.

(2) ينظر: التبيان، 1/621.

(3) ينظر: شرح التصريح، 3/372.

(4) ينظر: الذر المصنون، 3/411.

(5) هذا ثبت ذكره المبررد ونسبة إلى راجز ولم يعن اسمه، وقيل: هو العجاج، ينظر: المقاصد النحوية، 4/61.

(6) ينظر: شرح التصريح، 3/373.

ونكِر للفراء لـ جملة (لا تُحْسِنَ) جواب الأمر في (اتقراً) وهو جواب بلفظ النهي، كما تقول: نزل عن الدابة لا تطرحك، أي: لـ ننزل عنها لا تطرحك، ومثله قوله تعالى: «بِاَئِمَّا النَّمَاءِ ادْخُلُوا مَسَاجِدَكُمْ لَا يَحْطِمُنَّكُمْ سَلَيْمَانٌ وَجَنُودُهُ» [النمل/18]، أي: لـ ندخلوا لا يحطمكم، فدخلت اللون لما فيه من معنى الجزاء⁽¹⁾.

ونكِر الرَّازِي: لـ جواب الأمر متى كلَّ نهياً حسن إدخال اللون المؤكدة في ذلك النهي⁽²⁾، وضعف العكري هذا للقول: لأنَّ جواب الشرط متردّ فلا يليق به التوكيد⁽³⁾.

وذهب أبو البركات الأثباتي إلى أنَّ الكلام مبني على حرف اللولو، وأنَّ تغير الآية: ولتفَاوتَة ولا تصبِّنَ لذِنْ ظلموا، فحنفت اللولو كما حنفت في قوله تعالى: «أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ» [الأعراف/42]، أي: وهم فيها خالدون، فحنفت اللولو⁽⁴⁾.

وقيل: لـ (ـ) نافية وجملة (لا تُحْسِنَ) صفة لـ (فِتْشَةَ)⁽⁵⁾.

وجاز توكيد الفعل للمضارع المنفي بنون للتوكيد للتقبيلة، لأنَّ (ـ) متصلة بالمنفي وهي تشبيه النهي في هذه الحال⁽⁶⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن، 1/407، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 7/393.

(2) ينظر: لتفسير الكبير، 15/120.

(3) (التبيان، 1/460).

(4) ينظر: للبيان، 1/385 وما بعدها.

(5) ينظر: لذِر المصنون، 3/411.

(6) ينظر: مرح لرضى على الكافية، 4/497.

وقد منع ليو على ذلك لأنَّ النفي ليس فيه معنى للطلب⁽¹⁾.
وقيل: لمن جملة (لَا تُصِّينَ) جواب قسم محفوظ أي: والله لا تصيّن لذين
ظلموا خاصة بل تعم⁽²⁾.

وما نكره للعكري من لَنْ (لَا) ناهية وأنَّ الكلام محمول على المعنى هو
للذي نطمئن إليه، فلينَ (لَا) في الآية هي (لَا) النافية بقرينة اتصال مدخلها بنون
للتأكيد القليلة، وجاءت صيغة النهي بهذا الأسلوب، لأنَّ هذه الصيغة كما يقول ابن
عاشر: "من لبلغ صيغة النهي، بأن يوجه النهي إلى غير المراد نهيه تتبيها له على
تحذيره من الأمر المنهي عنه في اللفظ، والمقصود تحذير المخاطب بطريق الكنالية
لأنَّ نهي ذلك للمنكر في صيغة النهي يستلزم تحذير المخاطب، فكانَ المتكلم يجمع
بين نهيين"⁽³⁾.

(1) م. ن.

(2) ونظر: لبيان، 621/1

(3) التحرير والتورير، 9/317 وما بعدها.

رابعاً: توهّم القسم من سياق الكلام

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «قَالَ لَنِ أَنْهِلَّهُ مَحْكُمٌ حَتَّىٰ تُقْرَبُونَ مَوْقِعًا مِنَ اللَّهِ»
[كاثثي بْنُ يَحْيَى] (لوسْف / 66).

بن للام في (الثاثي) هي للام الواقعة في جواب القسم، وليس في الآية ما ظاهره أنه قسم، لذلك لختلف للمعربون في تخرجه.
فذكر العكبري أن قوله: (الثاثي به) هو جواب قسم على المعنى، لأن
للثاثي بمعنى، اليمين⁽¹⁾.

قال للزمخري: «لِمَ جعل الحلف يابه موقتاً منه، لأنَّ الحلف به مما تزكى به للعهود وتشتت، وقد أذن الله في ذلك فهو إذن منه»⁽²⁾.
وقيل: إذن جملة (**الثانية**) جواب لقسم محنوف دلَّ عليه (موقتاً). أي:
تحلفون به وتقولون: والله لنأتينك به⁽³⁾.
ويبدو لنا أنَّ الراجح من القولين هو الأول، فقد دلَّ سياق الآية على أنَّ المراد من الميثاق هو للقسم، واللام في (**الثانية**) هي التي رشحت لهذا المعنى، فهي فريضة عليه.

(1) ينظر: التبيان، 2/737.

.523 (2) لكتاف

⁽³⁾ ينظر: حاشية للشهاب، 5/330؛ وللذر المصنون، 4/196.

خامساً: وقوع الجملة الطلبية حالاً

ومن ذلك قوله تعالى: «فَانظُرْ إِلَى آتَاسِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يَعْبُدُ الْأَرْضَ

بَعْدَ مَوْقِنَةٍ» [الروم/50].

ظاهر الآية يوحى بأن جملة (كَيْفَ يَعْبُدُ) جملة حالية، وهذه مسألة مشكلة

عند النحاة لأن (كَيْفَ يَعْبُدُ) جملة إنشائية لكونها لستهامية والحال لا تكون إلا

جملة خبرية عندهم⁽¹⁾، لذلك قيل في تخريجها:

إن جملة (كَيْفَ يَعْبُدُ) منصوبة للموضع على الحال، حملأ على المعنى

والتفير: فلننظر إلى ثغر رحمة الله محياً للأرض بعد موتها.⁽²⁾ - ونكر ذلك لبو
حتلـ.

ولم يرتضى السمين للطبي هذا للتخرير وقال: «وكيف تقع جملة الطلب

حالاً»⁽³⁾.

والذي نراه أن لما حاتم كان مصدراً في الوجه الذي ذكره، لأن سياق الآية

يوحى بالمعنى للذى ذكره، ثم إن هذه الآية تكتفى بليلًا على جواز وقوع الجملة

الطلبية حالاً، فقد لمسن للنحاة بعض قواعدهم على أبيات شعرية لا يعرف قائلها،
وكتاب مسيبويه يزخر بهذه الأبيات، ولا شك أن آيات القرآن الكريم تولى بالقياس

من أبيات مجهولة، ولقلة لا تنافي الفساحة.

(1) ينظر: تفصيل ذلك: مشرح للتصريح، 2/664.

(2) ينظر: البحر المحيط، 7/174.

(3) للذر المصنون، 5/382.

السادس: حمل جواب الاستفهام على المعنى

ومن ذلك:

1- قوله تعالى: « قَالَ مَا مَتَعَلَّمَ أَلَا تَسْجُدُ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ » [الأعراف/12].

قوله: (أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ) جواب لغير ما مثل عنه، وإنما جواب من قبل له: لي كما خير؟ وليس جواباً لقوله: (مَا مَتَعَلَّمَ أَلَا تَسْجُدُ) قوله: (أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ) جواب محمول على المعنى كأنه قال: معنى فضلي عليه⁽¹⁾.

قال للزمخري: قيل قلت: كيف يكون قوله: (أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ) جواباً لـ(مَا مَتَعَلَّمَ) وإنما الجواب لن يقول: معنى كذا، قلت: قد لست أنت قصتاً لخير فيها عن نفسه بالفضل على آدم، وبعلة فضله عليه وهو لن يصله من نار، ولصل آدم من طين، فعلم منه للجواب، وزيادة عليه وهي إيكار للأمر واستبعاد أن يكون منه ملماً بالسجود لمنته، كأنه يقول: من كان على هذه الصفة كان مستبعداً أن يؤمر بما أمر به⁽²⁾.

2- قوله تعالى: « قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّمَاءُ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَعْلُوُنَ اللَّهُ » [المؤمنون/86-87].

قوله: (سيعلون لله) هو جواب للسؤال المتقدم في قوله: (من رب السماوات السماء...) وهذا الجواب محمول على المعنى⁽¹⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن، النحاس، 1/374.

(2) للكتاف، 357؛ وينظر: حاشية الشهاب، 4/255.

(1) ينظر: البيان، 2/188؛ والجوهر، 2/625.

لأنهم لما سلوا بـ(سَنْ) التي هي للاستفهام عن تعين ذات المستفهم عنه كان مقتضى الاستعمال أن يكون الجواب يذكر لسم ذات المسؤول عنه فكان العدول عن ذلك إلى الجواب عن كون السماوات السبع والعرش مملوكة لله، عدولاً إلى جانب المعنى دون اللغو، لكون المستفهم عنه لوحظ بوصف الربوبية، والربوبية تقتضي الملك⁽²⁾؛ ونظير ذلك قول الشاعر:

إذا قيل من ربُّ المزلفِ والقرى
وربُّ الجيدِ الجَرَدِ؟ قلتُ لخالد⁽³⁾

فحمل للجواب على المعنى فقال: (الخالد) مع أنَّ السؤال يقتضي أن يكون للجواب بذكر اسم (خالد) من غير لام، ولكنه عدل عن ذلك حملأ على المعنى كالأية، والحمل على المعنى كثير في كلامهم⁽⁴⁾. وقيل: إنَّ الجواب في الآية محمول على المعنى "لأنَّه لا فرق بين قوله: (من ربُّ السموات) لو بين قوله: (لن ربُّ السموات) ... وهذا كقولك: من ربُّ هذه الدار فيقال: زيد؛ وإنْ شئت (زيد)...⁽⁵⁾. وهذا الكلام يحتاج إلى شيء من اللقة، لأنَّه يوحى بأنَّ اللام في الآية زائدة وهي ليست كذلك بل جاءت لتؤدي وظيفة دلالية لا سبيل إليها مع الحرف، وهي تقصد للتربيض بأنَّهم يحتزرون عن أن يقولوا: ربُّ السموات السبع الله، لأنَّهم ليتواء مع الله لرباباً في السموات، إذ عبدوا الملائكة فهم عدوا لهم نفي الربوبية عن معبوداتهم واقتصرت على الإقرار بأنَّ السموات ملك الله، لأنَّ ذلك لا يبطل لوهام شركهم من أصلها...⁽⁶⁾.

(2) التحرير والتفسير، 18/110.

(3) هذا البيت مستشهد به تقرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن، 12/146، ولم يقف على قتله.

(4) للبيان، 2/188.

(5) للذر المصنون، 5/198.

(6) التحرير والتفسير، 18/110.

سابعاً: افتراق سياق الترجي بـ(هل) الاستفهامية

ومن ذلك قوله تعالى: **«قَالَ هَلْ عَسِيَّنَا إِنْ كَبَّ عَلَيْكُمُ النِّتَّالُ أَأَنْ تَأْتِلُوا»** [البقرة/246]. هذه الآية مشكلة عند النحاة لأن (هل) لستهامة والاستفهام طلب، و(عسى) إنشاء لأنها للترجي، ولا يدخل الطلب على الجملة الإنسانية⁽¹⁾ لذلك قبل في تخريجها:

إن الكلام محمول على المعنى⁽²⁾، قال الزمخشري: «والمعنى هل قاربتم لأن تقلتوا، يعني هل الأمر كما لتوقعه لكم لا تقلتون، أراد أن يقول: عسيتم لأن تقلتوا، بمعنى: لتحقق جبنكم عن القتل؛ فلدخل (هل) مستقهماً بما هو متوقع عنده ومظنو، وأراد بالاستفهام للتقرير»⁽³⁾.

ونظر الشهاب أن⁽⁴⁾ (عسى) في الآية تضمنت معنى (قارب) وإن وما بعدها مفعول، وليس من النواسخ أي: هل قاربتم عدم القتل؛ وهذا معنى قول بعضهم إنها خبر لا إنشاء ... واستدل بدخول الاستفهام عليها وقوعها خبراً في قوله: لا تكثرنْ بِئْ عسيت صلماً

ومن لم يسلم خروجها عن الإنماء فذر فيه للقول والأول لحسن⁽⁴⁾

(1) ينظر: حاشية الشيخ ياسين، 2/53 (بهامش شرح التصريح)، وجزانة الأدب، 9/38.

(2) ينظر: الدر المصنون، 1/598.

(3) الكشف، 186.

(4) حلية الشهاب، 2/565؛ وينظر: حاشية الصبان، 1/262.

ثامناً: الاستفهام بمعنى التعجب عن الرابط في خبر المبتدأ للواقع جملة

ومن ذلك قوله تعالى: **(الْحَقَّةُ • مَا الْحَقَّةُ)** [الحاقة/2-1]

نكر للفحويون لأن خبر المبتدأ إذا وقع جملة فلا بد لها من ربط يربطها بالمبتدأ وهذا للرابط يكون ضميراً⁽¹⁾، وقد وقعت جملة **(مَا الْحَقَّةُ)** في الآية خبراً وليس فيها ربط يربطها بالمبتدأ، قال مكي لبني طالب: «وجاز أن تكون جملة **(مَا الْحَقَّةُ)** خبراً عن المبتدأ ولا ضمير فيها يعود على المبتدأ لأنها محمولة على معنى: الحقة ما أعظمها وأهلها، لو الحقة ماهي، على التعظيم لأمرها، ثم لظهر الاسم ليكون لبني في التعظيم»⁽²⁾.

وقيل: إن الرابط هو نكارة للمبتدأ بلفظه⁽³⁾، وكثير ما يقع ذلك في مقام التهويل والتغريم⁽⁴⁾.

وبينظر شواهد أخرى على هذه الحالة الآيات:

1- **(وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ)** [الواقعة/27].

2- **(وَأَصْحَابُ الشَّمَاءِ مَا أَصْحَابُ الشَّمَاءِ)** [الواقعة/41].

3- **(الْقَارِبَةُ • مَا الْقَارِبَةُ)** [القارعة/1-2].

والكلام عليها كالكلام المتقدم فلا حاجة لإعادتها خشية التكرار.

(1) ينظر: شرح النصريج، 1/561 وما بعدها؛ وشرح المفصل، 2/171.

(2) مشكل إعراب القرآن، 2/702.

(3) ينظر: لذر المصنون، 6/253.

(4) ينظر: شرح النصريج، 1/563؛ لمالي الشجري، 1/287.

تاسعاً: افتراض جواب الطلب باللواء بدل الفاء

ومن ذلك قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا الَّذِي جَاءَكُم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَأَغْلَظَ عَلَيْهِمْ فِيمَا أَمْرَأْتُمْ جَهَنَّمَ وَهُنَّ الْمَصِيرُ﴾** [التوبه/73].

لستشكل المعربون قوله: **(إِنَّمَا أَمْرَأْتُمْ جَهَنَّمَ)** لأنَّ ظاهر الآية يوحى بأنه وقع جواباً للأمر (**جَاءَكُمْ وَأَغْلَظَ**) والمعلوم أنَّ جواب الطلب يقترب بالفاء وليس اللواء، وذكروا في تخريرجه وجوهاً:

الوجه الأول: أنَّ الكلام محمول على المعنى، والمعنى: أنه قد لجتمع لهم عذاب للدنيا بالجهاد والغلظة وعذاب الآخرة بجعل جهنَّم مأوى لهم.

الوجه الثاني: أن تكون اللواء حالية وأن تقدير الكلام: يفعل ذلك في حال استحقاقهم جهنَّم، وهي حال كفرهم ونفاقهم.

الوجه الثالث: أن تكون اللواء جهة بها للتبيه على بروادة فعل محظوظ تقديره: واعلم أنَّ مأواهم جهنَّم.

وجميع هذه الأوجه ذكرها العكبري⁽¹⁾؛ ولم يرض السعدين للحليي أي وجه من هذه الأوجه بل ذهب إلى أنَّ جملة **(إِنَّمَا أَمْرَأْتُمْ جَهَنَّمَ)** يستثنافية⁽²⁾.

وما ذكره السعدين هو الذي نراه للوجه لأنَّه بعيد عن التكلف والمعنى يحتمله.

(1) ينظر: للتبيه في إعراب القرآن، 2/651.

(2) ينظر: للذر المصنون، 3/485.

عشرأ: توهّم خلو لـاسم التفضيل من معنى التفضيل

ومن ذلك قراءة من قرأ ⁽¹⁾: «وَعَوْلُ اللَّائِسِ حُسْنِي» [البقرة/83].

و (حسني) مؤنث الأحسن وهو لـاسم تفضيل، ونكر النحوين لأن لـاسم التفضيل إذا كان على (فعل) للدلالة على التأنيث فإنه لابد أن يكون مقترباً بالألف واللام لو أن يكون مضافاً إلى معرفة ⁽²⁾؛ وقد جاءت (حسني) في هذه القراءة مجردة من (ال) ومن الإضافة، وهذا في ظاهره على خلاف القاعدة التي وضعها النحوين، وهذا ما دفع أبو جعفر للنحاس إلى القول: «هذا لا يجوز في العربية، لا يقال من هذا شيء إلا بالألف واللام، نحو: **الفضلى والكبيرى والحسنى** هذا قول مسيبوه» ⁽³⁾.

وقال أبو للبركات الأنباري: «هذا للقراءة ضعيفة في القياس لأن بـ (فعل) و (فعل) لا يستعمل إلا مضافاً لو معرفاً بالألف واللام» ⁽⁴⁾؛ ونكر للزجاج بأن هذه القراءة كان ينبغي أن لا يقرأ بها لأن (فعل) لا يستعمل إلا بالألف واللام ⁽⁵⁾؛ وقد كفانا ابن الحاجب مؤونة للرد على هؤلاء المنكرين للقراءة إذ قال: «فلا يكون إجماع النحوين حجة مع مخالفة القراء لهم ثم لو قدر أن القراء ليس فيهم نحو فليتهم نقلون لهذه اللغة وهم مشاركون النحوين في نقل اللغة فلا يكون إجماع النحوين حجة دونهم وإنما ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء لولي لأنهم نقلون

(1) ينظر: لذر المصنون، 1/279.

(2) ينظر: شرح التصريح، 3/341.

(3) إعراب القرآن، 130.

(4) للبيان، 1/103.

(5) ينظر: معانى القرآن وإعرابه، 1/146.

عمن ثبتت عصمه عن الغلط في مثله، لأن القراءة ثبتت توائراً وما نقله للحويون
آحاد، ثم لو سلم أنه ليس بمتوتر فالقراءة أعدل ولأنه فكان الرجوع إليهم لولي⁽¹⁾.
ونذكر ابن عطية لـ مسيبويه رد مجيء (فعل) مجرداً لأن (فعل) و(فعل)
لا تجيء إلا معرفة إلا أن يزال عندهما معنى التفضيل، وتبقى مصدراً كالعقبى،
فذلك حائز ، هو وجہ القراءة بـها⁽²⁾.

وعلى هذا الكلام فالقراءة محمولة على المعنى، أي على معنى خلوّ لسم
للتفضيل (حسْنٌ) من معنى التفضيل لأنَّه بمعنى المصدر.

وأجاز ابن خالويه مجيء (فعل) مجردة لذا قال : « قد يجوز لأنَّ الخليل وسيبوه نكرا لأنَّ قوله (وأخر متشابهات) جمع (آخر) ولم يصرف (آخر) لأنَّه معدول من الإلف وللام ، فيجوز أن يكون (حُسْنِي) معدلاً »⁽³⁾.

وفيما يبدو أن صيغة التفضيل جاءت في هذه القراءة مجردة لأنها من التفضيل المطلق، وهو أسلوب شائع كثير للورود في أي الكتاب الكريم، تردد في ما يزيد على خمسين موضعًا منها، وفيه يأتي لسم التفضيل دون أن تلحقه (من) والمفضل عليه، ومجردًا من (ال) والإضافة... فمعنى التفضيل هنا مطلق جرد فيه لسم التفضيل من كل ما يقيّد معناه، كالإضافة إلى لسم جنس... أو لقطران لسم التفضيل بـ(ال) .⁽⁴⁾

(١) الإيضاح في شرح المفصل، ٤٩٥/٢

(2) ينظر: المحرر الوجيز، 1/172.

(3) اعراب لقراءات السبع وعللها، 1/84.

لحد عشر: توهّم معنى غير المعنى للظاهر من اللفظة

ومن ذلك ١- قوله تعالى: **﴿فَإِنْ يَأْتِشُرْ وَهُنَّ﴾** [البقرة / 187].

ظاهر قوله: (إِنْ) يوحى بأنه لمر بال المباشرة وقت نزول الوحي، وليس كذلك لأنّ حقيقة (إِنْ) أنه للوقت الذي لنت فيه، وقد يقع على الماضي القريب، وعلى المستقبل للقريب وقوعه، تزيلاً للقريب منزلة الحاضر، وهذا المعنى هو المراد في الآية، لأنّ قوله: **﴿فَإِنْ يَأْتِشُرْ وَهُنَّ﴾** معناه: فالوقت الذي كان يحرّم عليكم الجماع فيه من الليل قد لجأناه لكم فيه^(١).

قال ابن مالك: قعْدَ بـ(إِنْ) عن المدة التي رفع فيها للرج عن المباشرين نساهم في ليالي الصوم، وعن مدة بلوغ ذلك للمخاطبين، وعن المدة التي تقع فيها للمباشرة، لأنّ (إِنْ) ليس عبارة عن المدة المقارنة لنطق الناطق فحسب بل (إِنْ) عبارة عن مدة ما حضر كونه^(٢). والأمر بال المباشرة في الآية هو للإباحة الناسخة لــ(إِنْ) الحظر فهي كالأمر بالشيء بعد النهي عنه^(٣).
وقيل: إنّ الكلام في الآية محمول على المعنى ولأنّ للتقدير: فالآن قد لجأنا لكم مباشرتين، ودلّ على هذا المعنون لفظ الأمر على حقيقته^(٤).
وللذى نراه أنّ هذا الوجه مرجوح بما تقدمه من كلام لأنّ فيه تكليف للتقدير وحمل الكلام على غير وجهه الظاهر.

(١) تتبيلان في إعراب القرآن، 155/1، وينظر: لذر المصنون، 1/475.

(٢) شرح التسهيل، 27/1.

(٣) ينظر: تفسير للمنار، محمد رشيد رضا، 2/137.

(٤) ينظر: التبيان، 155/1.

2- قوله تعالى: «وَكَانَ مِنْ تَيْمَرَ قَاتِلَ مَعَهُ سَبِئُونَ كَثِيرٌ» [آل عمران/146].

ذكر ابن حشام أنَّ (كَانَ) سُمِّيَ مركبًا من كاف التسبيه و(أي) المفتوحة، ولذلك جاز لوقفها عليها باللون، لأنَّ للتثنين لما دخل في التركيب أشبه اللون الأصلي، ولهذا رسم في المصحف نوناً⁽¹⁾.

وعلى هذا الكلام فإنَّ (الكاف) في (كَانَ) لابدَّ أن تتعلق بشيء كافية حروف الْجَرِ، فقيل: إنَّ العامل في الكاف على اعتبار حكم الأصل في (كَانَ) من كونها مركبة من كاف التسبيه و(أي) فإنَّ هذا العامل محمول على المعنى على تقدير: لصادِّكُمْ كاصابة من نعمتكم من الأنبياء وأصحابهم؛ ولما إذا كانت (كَانَ) منتقلة إلى معنى (كم) فإنَّ العامل فيها هو الابتداء⁽²⁾.

قال السمين للحبي: "الصحيح أنها [أي الكاف] لا تتعلق بشيء لصلة لأنها مع (أي) صارت بمنزلة الكلمة واحدة وهي (كم) فلم تتعلق بشيء ولذلك هجر معناها الأصلي وهو التسبيه⁽³⁾".

وهذا الوجه الذي ذكره السمين للحبي هو الذي نراه مناسباً لبعده عن التكليف ولأنَّه قريب إلى وقع اللغة.

3- قوله تعالى: «وَهَزَّنِي إِلَيْكَ بِجَلْعِ النَّخْلَةِ سَاقِ طَعْلَبَكِ سُطَاجِنَا» [مريم/25].
في تخريج هذه الآية وجوه:

فقد أشار الفراء إلى أنَّ (الباء) في (بِجَلْعِ) زائدة وذلك في قوله: "العرب يقولون: هزَّ به وهزة، وخذ لخطام وخذ بالخطام وتعلق زيداً وتعلق بزيد، وخذ برأسه

(1) مغني للحبي، 246؛ وينظر: مشكل اعراب القرآن، 1/175.

(2) ينظر: للمجيد، 206.

(3) لذر المصنون، 2/226.

وخذ رلته... وكناك **(هَزِي إِلَيْكِ بِحَذْعِ النَّخْلَةِ)** لو كانت: وهزي جذع النخلة
كان صواباً⁽¹⁾.

وهذا ما ذهب إليه أبو عبيدة إذ قال: مجازه هزي إليك جذع النخلة، للباء
من حروف الزوائد⁽²⁾. وولفهما في ذلك أبو البقاء العكبري فنكر بأن للباء في
(بِحَذْعِ) زلة، وللمعنى: لميلي إليك⁽³⁾. ويجوز أن تكون شبه الجملة من للجار
وال مجرور في قوله: **(بِحَذْعِ)** حالاً من مفعول **(هَزِي)** المحنوف، والتقدير: وهزي
إليك رطباً كائناً بجذع النخلة⁽⁴⁾.

ويجوز أن يكون الكلام عند قوله: **(هَزِي إِلَيْكِ بِحَذْعِ النَّخْلَةِ)** محمولاً على
المعنى؛ وللمعنى: هزي للثمرة بسبب هز للجذع، أي: لفضي للجذع⁽⁵⁾.
وفيما يبدو لنا أن هذا الوجه أقل الوجوه تكلفاً لأن الوجه الأول محمول على زيادة
الباء، والثاني محمول على تقدير مفعول به لا حاجة للجملة إليها لاكتمال المعنى بدونه.
4- قوله تعالى: **«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُوْنُوا أَنصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ**
مَرْيَمَ لِلْعَوَامِينَ مَنْ أَنْصَرَهُ إِلَى اللَّهِ» [الصف/14].

لن التشبيه في قوله: **«كَمَا قَالَ عِيسَى»** ليس على ظاهره من تشبيه كون
المؤمنين أنصار الله في قول عيسى **الظاهر**: إذ لا وجه لتشبيه الكون بالقول بل
هو مؤول⁽¹⁾، وفي تأويله وجوه:

(1) معنى القرآن، 2/165.

(2) مجاز القرآن، 159.

(3) ينظر: الق البيان، 2/871.

(4) ينظر: لذر المصون، 4/500.

(5) م. ن.

فَقِيلَ لِيْنَ لِكَافٍ فِي مُوْضِعٍ نَصْبٍ عَلَى بِضْمَارِ الْقَوْلِ أَيْ: قُولُوكَمْ نَلَكٌ⁽²⁾.
وَذَهَبَ مَكَّيُ بْنُ لَبِيْ طَالِبٌ إِلَى لَتَّهَا نَعْتَ لِمَصْدَرِ مَحْنَوْفٍ تَقْدِيرَهُ: كُونَوْا كُونَا⁽³⁾.
وَقِيلَ لِيْنَ لِكَلامٍ مَحْمُولٍ عَلَى الْمَعْنَى، بِلَدَ الْمَعْنَى: لَنْصَرُوا اللَّهُ كَمَا نَصَرَ
الْحَوَارِيُّونَ عِيسَى بْنُ مَرِيمٍ⁽⁴⁾.

وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ لِلزَّمَخْشَرِيُّ قَالَ: قَلَّانَ قَلَتْ: مَا وَجَهَ صَحَّةَ التَّسْبِيْهِ وَظَاهِرَهُ
تَسْبِيْهِ كُونَهُمْ لَنْصَارًا بِقَوْلِ عِيسَى صَلَوْتَ اللَّهُ عَلَيْهِ (مَنْ أَنْصَارِيٌ إِلَى اللَّهِ) قَلَتْ:
تَسْبِيْهِ مَحْمُولٍ عَلَى الْمَعْنَى وَعَلَيْهِ يَصْحُّ، وَالْمَرْلَادُ كُونَوْا لَنْصَارُ اللَّهِ كَمَا لَنْصَارِيُّونَ
لَنْصَارِيُّ عِيسَى حِينَ قَالَ لَهُمْ (مَنْ أَنْصَارِيٌ إِلَى اللَّهِ)⁽⁵⁾.

وَالذِي نَمِيلُ إِلَيْهِ هُوَ الْقَوْلُ بِأَنَّ: لِلتَّسْبِيْهِ بِدُعْوَةِ عِيسَى بْنِ مَرِيمِ الْحَوَارِيِّينَ،
وَجُولَبَ الْحَوَارِيِّينَ تَسْبِيْهَ تَمْثِيلٍ، أَيْ: كُونَوْا عِنْدَمَا يَدْعُوكُمْ مُحَمَّدٌ^ﷺ إِلَى نَصَرَ اللَّهِ
كَحَالَةِ قَوْلِ عِيسَى بْنِ مَرِيمٍ لِلْحَوَارِيِّينَ وَلِسَجْلَابِهِمْ لَهُ؛ وَالتَّسْبِيْهُ لِقَصْدِ التَّظْهِيرِ
وَالنَّلْمَىِّ، فَقَدْ صَدَقَ لَنْصَارِيُّونَ وَعَدَهُمْ وَثَبَّتُوا عَلَى لَدِينِهِمْ وَلَمْ يَرْعَزُهُمْ لِلْفَنَّ
وَالْتَّعْنِيبِ⁽⁶⁾.

5- قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنْ ظَنَّ إِلَّا ظَنًا» (الْجَاثِيَّةُ/32).

لِيْنَ الْإِسْتَنَاءُ فِي قَوْلِهِ: (إِلَّا ظَنًا) فِي ظَاهِرِهِ لِسْتَشَاءِ مَغْرُغَ، وَقَدْ مَنَعَ
الْحَوَارِيُّونَ التَّفَرِّعَ فِي الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ لِلْمُؤْكَدِ، لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةُ فِيهِ لِكُونِهِ بِمَنْزِلَةِ تَكْرِيرٍ

(1) ينظر: حاشية الشهاب، 9/171.

(2) ينظر: للتبيان، 2/1221؛ والذر المصنون، 6/314.

(3) ينظر: الذر المصنون، 6/314 (ولم نجد هذا الكلام في مشكل إعراب القرآن).

(4) ينظر: للتبيان في إعراب القرآن، 2/1221.

(5) لكتلَفَ، 141.

(6) التحرير والتورير، 28/199.

للفعل⁽¹⁾، قال للرمضي: «في المفعول إذا كان للتاكيد وقع بعد (إلا) لشكل كثولة تعالى: (إن نَظَنْ إِلَّا ظنَاً) وذلك لين للمستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مقتضى ومعرّب باءعرب للمستثنى، مستترق لذلك للجنس ... حتى يدخل فيه المستثنى بيعين ثم يخرج بالاستثناء، وليس مصدر (ظنٌّ) محتملاً مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بيته»⁽²⁾؛ وللخروج من هذا الأشكال ذكر للمعربون في تأويله وجوابه:
 للوجه الأول: لين للكلام محمول على حذف صفة المصدر، وتقدير الكلام: لين نظن إلا ظناً ضعيفاً، وعلى هذا للتقدير فلين المصدر (ظنًا) يكون مختصاً لا مؤكدأ، ونذكر
 هذا الوجه أليو حياته⁽³⁾.

وهذا ما ذهب إليه لخلاف الأشبيلي فقال: «هذا عندي أن تكون (إِلَّا) في
 موضعها ويكون مما حذف فيه الصفة لفهم المعنى كأنه قال: إن نظن إلا ظناً
 ضعيفاً ... وهذا أولى»⁽⁴⁾.

للوجه الثاني: لين الآية محمولة على التقييم والتلاؤخير، ولين (إِلَّا) موضوعة في غير
 موضعها، لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق، وتقدير الآية: لين
 نحن إلا نظن ظناً، وتنسب هذا القول إلى المبرد⁽⁵⁾، وبه قال أليو على الفارسي⁽⁶⁾،
 ولين يعيش⁽⁷⁾، وللعمكري⁽¹⁾، وهو وجه رماه للرمضي بالتكلف⁽²⁾؛ ورده الإشبيلي

(1) ينظر: مع للهولمود، 3/251؛ وشرح الأشموني، 2/221.

(2) شرح الرضي على الكافية، 2/136.

(3) ينظر: البحر للمحيط، 8/51.

(4) خزانة الأدب، 3/374.

(5) ينظر: مشكل باءعرب القرآن، 2/663؛ ولذئ المصنون، 6/133.

(6) ينظر: خزانة الأدب، 3/374.

(7) ينظر: شرح للرمضي، 2/136.

وقال: بأن الوجه الأول لو لم يثبت حرف الصلة ولم يثبت مع وضع (١) في غير موضعها^(٣).

والوجه الثالث: ذهب للزمخري إلى أن لصل الكلم في الآية: نظن ظناً، معناه بثبات لظن، ودخل حرفاً للنفي والاستثناء لإفادة معنى بثبات الظن، مع نفي ما سواه^(٤). ولم يرتفض أبو حيان هذا الوجه ورده بقوله: وهذا الكلام من لا شعور له بالقاعدة النحوية من أن التغريب يكون في جميع المعمولات من فاعل ومفعول وغيره إلا المصدر المؤكد فإنه لا يمكن فيه^(٥). وفيما يبدو لنا أن للزمخري حمل الآية للمعنى المفاد من التغريب، من غير التفات إلى الأصل النحوي، وظاهر كلامه يوحى بأنه يجيز للتغريب في باب المفعول المطلق المؤكد.

الوجه الرابع: إن (ظناً) منصوب على أنه مفعول به لفعل لظن، لأنه متضمن معنى (نعتقد)^(٦).

الوجه الخامس: قيل: إن في الآية حنفأً وأن التغريب: إن نظن إلا أنكم تظنون ظناً، فحذف هذا كله، ورد بأن حنفأً ليس لها وسماها وخبرها والإبقاء على المصدر لا يجوز^(٧).

الوجه السادس: أن تكون الآية من باب للحمل على للتوفهم، وهو وجه ذكره للرضي إذ قال: "أنه محتمل من حيث توهّم المخاطب، إذ ربما تقول: (ضررت)

(١) ينظر: للتبیان، 1153/2.

(٢) ينظر: شرح الرضي، 136/2.

(٣) ينظر: خزانة الأدب، 348/3.

(٤) ينظر: لكتاب، 296.

(٥) للبعر المحبيط، 51/8.

(٦) ينظر: لذر قمحون، 133/6.

(٧) م. ن.

مثلاً وقد فعلت غير للضرب مما جرى مجراه كالتهيد والشروع في مقدمات الضرب، فتقول: ضربت ضرباً، لرفع ذلك التوهم، كما أنك إذا قلت: جاعني زيد، جاز أن يتوهم أنه جاعك من يجري مجراه فقلت: جاعني زيد زيد، لرفع هذا للتوفهم، فلما كان قوله: (ضربت) محتملاً للضرب وغيره من حيث للتوفهم صار المستثنى منه في (ما ضربت إلا ضرباً) كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث للتوفهم فكأنك قلت: ما فعلت شيئاً إلا ضرباً⁽¹⁾.

الوجه السابع: إن للظن يكون بمعنى العلم والشك، فاستثنى الشك، كأنه قيل:
ما لنا اعتقاد إلا للشك⁽²⁾ ومنه قول الأعشى:

**أحلَّ به الشيبُ لِفَالَّهِ
ومَا أَعْرَهُ الشَّيْبُ إِلَّا اعْتِرَارًا⁽³⁾**

وهذا الوجه هو الذي نطمئن إليه لأنَّه بعيد عن التكلف، وقريب من الواقع للغة، ثم إنَّ للظن مصدرأً قد جاء في القرآن الكريم في كل الموضع بمعنى الشك، أما فعله فقد جاء دالاً في موضع على الشك وفي مواضع أخرى على اليقين بحسب مقتضى السياق . وعلى هذا فإن الآية للكريمة قد لستنى للظن من متعدد وهو ما يحتمله للفعل (ظن) ولا يقاس عليه قوله: ما ضربت إلا ضرباً، لأنَّ الضرب لا يودي إلا دلالة ولحدة⁽⁴⁾.

"إنَّ ما في القرآن هو كلام الله تقاد له للغة ولا يقاد لها، ويحكم عليها به ولا يحكم عليه بها، ومادام هذا الأسلوب قد جاء في القرآن فقد لكتسب القوة والترجيح من مجرد وروده فيه"⁽⁵⁾.

(1) شرح الرزمي، 136/2.

(2) ينظر: لذر العصون، 133/6.

(3) نيوانه، 45.

(4) ينظر: التعبيرون وللقرآن، 69 وما بعدها.

(5) م. ن، 72.

وَمِنْ مُواهِدَاتِ كَثِيرَةٍ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ، نُورِدُهَا لِكُثُرَتِهَا بِهَذَا الجُولِ تَسْهِيلًا

لِلقارئِ.

ت	الآية	السورة	رقمها	الشاهد
1	(وَلَا مَرْبُوأَمَالَ إِلَّا بِأَيْنِي هِيَ أَحَسَّ حَتَّى يَلْعَبَ أَنْدَهُ)	الأنعام	152	(حَتَّى يَلْعَبَ أَنْدَهُ)
2	(وَكَانَ مِنْ يَقِيْنِي فَاتَّلَى مَعْدَمَرِيْونَ كَبِيرُونَ)	آل صرون	146	(كَانَ) للعاملِ فِي كَافٍ
3	(عَمَرِي إِلَيْكَ يَجْنِعُ الْغَلَّةَ سَاقِطًا عَلَيْكِ رَطَاجِنَا)	مريم	25	الباءِ فِي (الجَذَعِ)
4	(فَتَكَثَّتْ تَرْجُونَ يَلْتَقِي إِلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا رَحْصَتْ مِنْ رَكَكَ)	القصص	86	(إِلَّا رَحْمَةُ)
5	(عَدَّاصِ طَاطِ عَلَيَّ مُسْتَبِرُ)	الحجر	41	(عَلَى مُسْتَقِيمٍ)
6	(قَاتَلَ مَنْزَلًا بِتَانِي إِنْ كَثَرَ فَاعْلَمُنَ)	الحجر	71	(هُولَاءُ بَنَاتِي)
7	(وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابِ)	يونس	61	(إِلَّا فِي كِتَابِ)
8	(إِنْ مُكَبِّرُهُمْ بِأَهْمَرِ عَالِدَكَ)	المائدة	118	للقاءِ فِي (فَابِهِمْ)
9	(فَمَا أَنْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا جَاهَلَ أَنْجَحِي الْبَهْرِ) فِي قراءةِ منْ قِرَا	النحل	43	(بِوْحِي) بِالبناءِ لِلْمَجْهُولِ
10	(فَعَلَوْا قَلْقُلَنَافِي أَكَتَنِي سَانِدَعُونَا إِلَيْرِيَّيِي آذِنَاتِيَّعَرَرَ فِيْنِيْنَتَنِيْنَ حَجَابِ)	فصلٌ	5	(مِنْ) فِي (مَتَا) وَ(مِنْ بَيْنَا)
11	(لَا يَكْتَعِنُونَ بِهَا الْمَرْتَ إِلَّا الْمَرْتَ الْأَعْلَى)	الدخان	56	(إِلَّا لِلْمَوْتَتَةِ الْأُولَى)
12	(وَمَا أَنْدَرَ إِلَّا الْعَبَتَةَ • فَلَكَ رَبْعَتَةٍ) فِي قراءةِ منْ قِرَا فَلَكٌ فَعَلَا مَاضِيَا .	البلد	13	(فَلَكُ)

الفصل الثاني:

العطف على التوهم

المبحث الأول: التوهم في عطف الأسماء

المبحث الثاني: التوهم في عطف الأفعال

المبحث الأول:

النون وهم في عطف الأسماء

أولاً: حالة الرفع

- 1- عطف اسم مرفوع على اسم منصوب
- أ- عطف اسم مرفوع على اسم (إن) قبل تمام الخبر
و من ذلك قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرُونَ وَالصَّارِئُ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» [المائدة/69]

أجاز للكوفيون للعطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر، ولتحجوا الجواز ذلك بما في هذه الآية، وقالوا: لأنّه يجوز ذلك مع (لا) إجماعاً نحو: لا رجل ولا لمرأة أكرم منك؛ فجاز مع (إن) لأنّ عملهما واحد؛ وذهب للكسائي إلى جوازه على كلّ حال سواء أكان اسم (إن) مبنياً أم معرباً⁽¹⁾.

وكان الفراء يحيّز ذلك إذا كان اسم (إن) مبنياً كما في هذه الآية، قال للفراء: ثقان رفع (الصلابين) على أنه عطف على (الذين) و (الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخصبه، فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب (إن) نصباً ضعيفاً وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره جاز رفع الصابلين⁽²⁾.
ومذهب للبصريين أنه لا يجوز للعطف على اسم (إن) إلا بعد تمام الخبر، وإذا عطف قبل الخبر فلا يجوز فيه إلا النصب، لأنّ العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام لأنّه حمل على التلويّ والحمل على التأويل قبل تمام الكلام فاسد⁽³⁾.
وإذا ورد ما ظاهره كذلك تأولوه على التقديم والتأخير⁽⁴⁾.

(1) ينظر: انتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الزبيدي، 197، والخلاف النحوى في كتب إعراب القرآن، عماد مجيد، 132 (طروحة دكتوراه).

(2) معاني القرآن، 310/1 وما بعدها.

(3) ينظر: انتلاف البصرة، 197؛ وبنظر: عطف النسق في العربية، عبد العزيز اللطيمى، 146 (رسالة ماجستير).

(4) ينظر: الخلاف النحوى، 123.

وقد حمل سيبويه الآية على التقىم والتأخير لذا قال: **وَلَمْ تَفْلِحْ**
شُكْرٌ (وَالصَّابِئُونَ) فعلى التقىم والتأخير كأنه لبداً على قوله: **(وَالصَّابِئُونَ)** بعد
 ما مضى الخبر، وقال الشاعر بشر بن فيبي خازم:

وَإِلَّا قَاتَلُوا نَاهَا وَلَنْتَمْ

كلنه قال: بغاة ما بقينا ولنتم⁽¹⁾.

وعلى ما ذكره سيبويه يكون معنى الآية: إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى
 مِنْ أَنَّهُمْ بِاللَّهِ وَعَلَى صَالِحٍ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ وَالصَّابِئُونَ كُلُّهُمْ⁽²⁾.
 ومن اللافت للنظر في هذا السياق أنَّ سيبويه قد حمل نظير ما في الآية من
 العطف على لسم (إن) قبل الخبر في كلام العرب على التوهم، حين قال: **وَأَعْلَمُ لَنْ**
 ناساً مِّنَ الْعَرَبِ يَغْلُطُونَ فِيهِمْ لَجَمِيعِنَ ذَاهِبُونَ وَلِنَكَ وَزِيدَ ذَاهِبَانَ، وَذَلِكَ لَنْ

معناه معنى الإبتداء فيري له قال: هم⁽³⁾.

وقد ذكر بعض المحتلين هذا الموقف من سيبويه فقال: **وَلَسْنَا نَدْرِي** ما
 الذي جعل ما قاله العرب محمولاً على الغلط وما جاء في الآية محمولاً على التقىم
 والتأخير، لذا ما الذي يمنع أن يحمل ما قاله العرب على التقىم والتأخير ليضأ ثم لا
 يكون غلطًا ويكون مولقاً لما جاء في الآية فيما تراه لـ⁽⁴⁾.

ويبدو أنَّ سيبويه كان يحمل ما ورد في القرآن الكريم لو كلام العرب من
 للعطف على لسم (إن) قبل الخبر على التقىم والتأخير⁽⁵⁾، ولكن لذا ورد ذلك في

(1) الكتاب، 2/ 155؛ وينظر: الفريد في إعراب القرآن العجمي، المنتسب لمهداني، 2 / ورقة 3 (مخطوط).

(2) ينظر: الذر المصنون، 2/ 572.

(3) الكتاب، 2/ 155.

(4) التعرير والتقرآن، 87.

(5) ينظر: التوليع في كتب سيبويه، 83.

غير للقرآن يحمله على التوهم (الغلط) وإن كانت لحالة ولحدة في النصتين وإنما يفعل ذلك لخصوصية النص القرآني فإنه لا يليق معه مصطلح التوهم (الغلط) فالقرآن منزه عن أن يوصف بذلك، وإنما كان حمل هذا الاستعمال على التوهم لأن الكلام فيه محمول على التقديم والتأخير.

وقيل: ابن (الصَّابِئُونَ) مرفوع بالإبتداء وخبره محفوظ كمدح به سبيوه إلا أنه لا ينوي به التأخير⁽¹⁾، وهو وجه ضعفه أبو البقاء لما فيه من لزوم الحنف والفصل⁽²⁾.

وقيل: ابن خبر (ابن) محفوظ أي: ابن الذين آمنوا أجرهم ؛ وخبر (الصَّابِئُونَ) قوله (مَنْ آمَنَ) وما بعده، وهو وجه لستحسنه ابن عصفور وقال بأنه حسن جداً، إذ ليس فيه أكثر من حذف خبر (ابن) وهو جائز في فصيح الكلام⁽³⁾.

وذهب لكسانى إلى أن (الصَّابِئُونَ) مرفوع لأنَّه معطوف على الضمير المستكَن في (هَادُوا هُمْ وَالصَّابِئُونَ)⁽⁴⁾، ونسب مكي بن أبي طالب هذا القول إلى الفراء و قال: فهو غلط لأنَّه يوجب أن يكون للصَّابِئُونَ والنَّصَارَى يهوداً، وأيضاً فإنَّ العطف على المضمر للمرفوع قبل أن يؤكد لو يفصل بينهما بما يقوم مقام التأكيد قبيح عند بعض التجويفين⁽⁵⁾

(1) ينظر: التر المصنون، 575/2.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 451/1.

(3) ينظر: المجيد (تحت عطية)، 603.

(4) ينظر: معانى القرآن، لكسانى، 125، والفرد، 2/ورقة 3.

(5) مشكل إعراب القرآن، 232/1.

ونسبة هذا القول إلى الفراء تحتاج إلى التقة لأن الفراء لم يقل به وإنما رته⁽¹⁾، كما رته للزجاج من بعد⁽²⁾ لأن لعطف على ضمير الرفع في (هادئا)

يقتضي أن يكون (الصَّابِئُونَ) قد تهتوا وليس كذلك⁽³⁾.

وقيل: إن (إن) حرف جواب بمعنى (نعم) لا محل لها من الإعراب وعلى هذا الوجه فما بعد (إن) مرفوع للمحل على الابتداء، و(الصَّابِئُونَ) معطوف عليه بالرفع، والخبر قوله: (مَنْ آتَنَ).

قال للستين للحليبي: «وهو قول مرجوح قال به بعض النحويين»⁽⁴⁾.

وقيل: إن (الصَّابِئُونَ) في موضع نصب، ولكنه جاء على لغة بني الحارث الذين يجعلون المثنى بالألف على كل حال، والجمع باللو على كل حال؛ ولستبعد العكيري هذا الوجه⁽⁵⁾.

وقال للستين للحليبي إنه فاسد⁽⁶⁾.

وقيل: إن عالمة للنصب في (الصَّابِئُونَ) فتحة اللون، وللون حرف الإعراب كما في (الزيتون) و(غريبون)⁽⁷⁾؛ قال العكيري: «والقياس لا يدفعه»⁽⁸⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن، 312/1.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 156/2 وما بعدها.

(3) الغريد، 2/ورقة 3، وينظر المجد (فتح عطية)، 603.

(4) لذر المصنون، 573/2.

(5) ينظر: التبيان، 452/1.

(6) ينظر: لذر المصنون، 575/2.

(7) م. ن.

(8) التبيان، 452/1.

وفيما يبدو لنا أن جميع ما نقدم نكره من لوجه كانت متكلفة موغلة في الصنعة النحوية ولم يراع فيها جانب المعنى، ولقول الفصل في ذلك هو إن رفع (**الصَّابِرُونَ**) جاء لتأدية وظيفة دلالية لا سبيل إليها مع النصب، وهي: تتبية الذهن إلى أن الصابرين كانوا أهل كتاب، وإن كان حكمهم حكم المسلمين واليهود والنصارى في تعليق نفي الخوف والحزن منهم يوم القيمة بشرط الإيمان للصحح والعمل للصالح للذين تتركت بهما النفوس وتستعد لإرث الفردوس، وإنما كان هذا غير معروف عند المخاطبين بهذه الآية وكان الصابرون غير مظنة لإشراكهم في الحكم مع أهل الكتب السماوية حسن في شرع البلاغة أن ينبه إلى ذلك بتغيير نسق الإعراب ...⁽¹⁾.

وفضلاً عن ذلك فإن العطف بالرفع على لام (إن) المنصوب هو على نية عدم براءة (إن) وهذا يعني أن العطف بالرفع غير مؤكد⁽²⁾.
وعلى هذا يكون (**الصَّابِرُونَ**) غير دلخين في التوكيد لأنهم بعد المذكورين ضلاًّ لذلك كان توكيدهم ثقل⁽³⁾.

(1) تفسير للنبار، محمد رشيد رضا، 476/6.

(2) ينظر: معاني النحو، 130/1.

(3) ينظر: الجملة للعربية والمعنى، الدكتور فاضل السامرائي، 198.

حطف لسم مرفوع على لسم (ان) المنصوب

ومن ذلك قراءة الكسائي: «وَكَبَّنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ فِي الْعَيْنِ
بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنُ بِالْأَذْنِ وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ» [المائدة/45]. برفع
(العين) وما عطف عليها⁽¹⁾.

ذكر أبو علي الفارسي في توجيهه هذه القراءة ثلاثة لوجه⁽²⁾، ولأخذها أغلب
المعربين راثداً لهم عند تخریجهم للقراءة هذه، وتتقاطعها كتبهم، والأوجه التي ذكرها
أبو علي هي:

الوجه الأول: أن اللام عطفت جملة لسمية وهي جملة (فِي الْعَيْنِ بِالْعَيْنِ)
على جملة فعلية وهي قوله: (وَكَبَّنَا عَلَيْهِمْ)، وعلى هذا للتوجيه فلن جملة (فِي الْعَيْنِ
بِالْعَيْنِ) وما عطف عليها تكون غير مندرجة تحت (كتبنا) لا من حيث للفظ ولا من
حيث التشريح في معنى لكتب، وإنما تستثنى ليجاب ولبداء تشريع⁽³⁾. ولستحسن
صاحب للتأويل النحوى هذا للوجه وقال: «وهو قول ظاهر بعيد عن التكلف»⁽⁴⁾.

الوجه الثاني: إن اللام عطفت جملة (فِي الْعَيْنِ بِالْعَيْنِ) وما بعدها على قوله:
(أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) على المعنى، لأن قوله: (وَكَبَّنَا عَلَيْهِمْ) في معنى قلنا لهم (النفس
بالنفس)⁽⁵⁾.

(1) ينظر: للنشر في القراءات العشر، 2/191.

(2) ينظر: الحجة في حل القراءات، 3/223 وما بعدها؛ والكشف عن وجوه القراءات، 1/409.

(3) ينظر: المجيد(فتح عطية)، 568 وما بعدها.

(4) للتأويل النحوى، 2/1201.

(5) ينظر: المجيد(فتح عطية)، 568.

قال أبو علي: «ومنه هذا من للحمل على المعنى كثير في القرآن وغيره»⁽¹⁾.
ونظر ابن عطية كلاماً مثل ذلك وقال: «ويحتمل أن تكون اللواو عاطفة على
المعنى لأن معنى قوله:

«وَكَبَّنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ» قلنا لهم للنفس بالنفس؛ ومثله لما كان
المعنى في قوله تعالى: «بَطَرُوفُ عَلَيْهِمْ وَلِدَانُ مُخْلَدُونْ * بِأَكْوَابٍ فِي أَبَارِيقَ
فِي كَلَسٍ مِّنْ مَعِينٍ» [الواقعة/16-17]، يمنعون كأساً من معين، عطف (وحراماً
 علينا) على ذلك⁽²⁾.

قال السمين الحلبي: «فنظير هذه الآية بذلك لاشتراكهما في النظر إلى المعنى
دون لللفظ هو حسن»⁽³⁾.

وضعف أبو حيان هذا الوجه، لأنه على حد قوله من للعطف على التوهم إذ
توهم في قوله: (أن النفس بالنفس): النفس بالنفس⁽⁴⁾.
ونظر الزمخشري كلاماً قريباً من هذا إذ قال: «الرفع للعطف على محل
(أن النفس) لأن المعنى: وكتبنا عليهم نفس بالنفس، بما لإجراء (كتبنا) مجرى
(وقلنا) وبما لأن معنى الجملة التي هي (النفس بالنفس) مما يقع عليه الكتب، كما تقع
عليه القراءة، فتقول: كتبت للحمد لله، وقرأت: مسورة (أنزلناها)⁽⁵⁾.

(1) الحجة في علل القراءات، 225/3.

(2) المحرر للوجيز، 2/192.

(3) للتر المصنون، 2/530.

(4) ينظر: للبحر العجيب، 3/506.

(5) لكتابات، 292.

ونكر أبو حيّان: لِنْ هَذَا الْوِجْهُ الَّذِي نَكَرَهُ لِلزَّمَخْشَرِي هُوَ الْوِجْهُ الثَّانِي نَفْسُهُ الَّذِي نَكَرَهُ لِبُو عَلِيٍّ، إِلَّا أَنَّهُ أَيَّ لِلزَّمَخْشَرِي عَبَرَ عَنْهُ بِعِبَارَةِ لَخْرِيٍّ، وَجَطَهُ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى الْمَحْلِ، وَهُوَ لَيْسُ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الْمَحْلِ هُوَ الْعَطْفُ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَهُوَ مَحْصُورٌ لِيُمْسِيْ هَذَا مِنْهُ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي مَحْلٍ رَفِيعٍ لِأَنَّ (أَنَّ) وَمَا فِي حَيْزِهِ بِتَلْوِيلِ مَصْدِرِ لَفْظِهِ وَمَوْضِعِهِ لِلنَّصْبِ تَقْدِيرَهُ: وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ لَخْدَ النَّفْسِ⁽¹⁾.

وَقَدْ سَيَقَ الْعَكْبَرِيُّ لِابْحَاثَيْنِ فِي هَذَا الْقَوْلِ⁽²⁾.

وَقَدْ رَدَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ عَلَى شِيخِهِ مَدَافِعًا عَنِ الْوِجْهِ الَّذِي نَكَرَهُ لِلزَّمَخْشَرِيِّ لِذَلِكَ قَالَ: وَلِلزَّمَخْشَرِيِّ لَمْ يَعْنِ لِنْ (أَنَّ) وَمَا فِي حَيْزِهِ فِي مَحْلٍ رَفِيعٍ فَعَطْفُ عَلَيْهَا الْمَرْفُوعُ حَتَّى يَلْزَمُهُ الشَّيْخَ بِأَنَّ لَفْظَهَا وَمَحْلَهَا لِلنَّصْبِ، إِنَّمَا عَنِ لِنْ لِسْمِهِ مَحْلِهِ الْرَّقْعُ مِثْلُ دُخُولِهَا، فَرَاعَى الْعَطْفَ عَلَيْهِ⁽³⁾.

وَهَذَا الَّذِي نَكَرَهُ السَّمِينُ بِابْنِهِ لِلتَّوْهِمِ لِيُضَاءَ، لِأَنَّهُ تَوْهِمُ عَدْمُ وَجْدَ عَامِلِ لِلنَّصْبِ الظَّاهِرِ فَرَفِيعٌ⁽⁴⁾.

وَنَكْرُ الزَّجَاجِ هُنْنَى الْوَجَهَيْنِ مِنْ دُونِ تَعْلِيقٍ⁽⁵⁾.

الْوِجْهُ الثَّالِثُ: لِنْ تَكُونُ عَلْطَفَةً، وَقَدْ عَطَفَتْ (الْعَيْنُ) عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُسْتَرِ فِي الْجَارِ الْوَقْعِ خَبْرًا، لِذَلِكَ التَّقْدِيرُ: لِنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ هِيَ وَالْعَيْنُ وَكَذَا مَا

(1) ينظر: البحر المحيط، 3/506.

(2) ينظر: القتبان، 1/439.

(3) لذ المصنون، 2/530.

(4) ينظر: التلويل النحوى، 2/1202.

(5) ينظر: معانى القرآن وإعرابه، 2/145.

(8) ينظر: الحجة في علل القراءات، 3/223 وما بعدها.

بعدها، وللجار والمجرور بعدها في محل نصب على الحال مبنية على المعنى إذ المرفوع هنا مرفوع بالفاعلية لعطفه على الفاعل المستتر⁽⁸⁾.

وتصعف أبو حيّان وتلميذه للستمن هذا للوجه لأن الأحوال على هذا للتوجيه تكون لازمة، والأصل أن تكون منقلة، وبأنه يلزم للعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل بين المتعاطفين ولا تأكيد ولا فصل بـ(لا) بعد حرف العطف، وأجاز البصريون ذلك في ضرورة الشعر⁽¹⁾.

وأجاز العكري العطف على الضمير المتصل من غير توكيد، وجعل ما في هذه القراءة نظير قوله تعالى: «مَا أَشْكَانِ لَا أَبْأَنِي» [الأنعام/148]⁽²⁾.

كما أجاز ذلك مكي بن أبي طالب إذ قال: «[العين] معطوف على المضمر المرفوع في (بالنفس) وإن كان لم يؤكد فهو جائز»⁽³⁾.

وقد رجح لفراء قراءة لرقبع هذه، وذلك لمجيء الاسم الثاني بعد تمام خبر الأول؛ فقد وقع الإجماع على جواز ذلك من النهاية، فكان الحال ما اختلفوا فيه إلى ما لجمعوا إليه تولى⁽⁴⁾؛ وفيما يبدو لنا أن الوجه الأول هو الوجه للراجع لبعده عن التكليف والإيفال في التأويل.

(1) ينظر: البحر للمحيط، 3/506، والذر المصنون، 2/529 وما بعدها.

(2) ينظر: التبيان، 1/439.

(3) مشكل إعراب القرآن، 1/227.

(4) ينظر: حجة للقراءات، أبو زرعة، 226 وما بعدها، (ولم نجد مثل هذا الكلام في معاني القرآن).

2- عطف لسم مرفوع على لسم مجرور بالإضافة على توهّم كونه فاعلاً لفعل
بنحل المصدر إليه

ومن ذلك قرامة الحسن: «أولئك علّهم لعنة الله والملائكة والناس
اجتمعوا» [البقرة/161]، برفع «والملائكة والناس اجتمعوا»⁽¹⁾ وفي تخريج
قرامة للرفع هذه وجوه:

الوجه الأول: وهو قول لكثير للمعربين لن يكون قوله: (والملائكة) معطوفاً
على موضع لسم الله تعالى، فإنه وإن كان مجروراً بالإضافة للمصدر إليه فموضعه
رفع بالفاعلية، لأنّ هذا المصدر ينحل لحرف مصدرى و فعل، والتقدير: لولئك عليهم
لن يلعنهم الله، فعطف (والملائكة) على هذا المعنى⁽²⁾.

ورد ليو حيّان هذا الوجه بقوله: «هذا الذي جوزوه ليس بجازر على ما نقرّ
في العطف على الموضع، من أن شرطه لن يكون ثم طالب ومحرز للموضع لا
يتغير هذا إذا سلمنا لن (العنة) هنا من المصادر التي تعمل وأنه ينحل لـ(أن)
والفعل، والذي يظهر لن هذا المصدر لا ينحل لـ(أن) ولفعل»⁽³⁾.
والذي يبدو لنا أنّ هذا الوجه الذي ذكره بليه للتوهّم، إذ حملوا المضاف إليه
المجرور على أنه فاعل لفعل يتوجه بنحل المصدر (العنة) إليه.

(1) ينظر: المحتصب ، 116/1.

(2) ينظر: الق البيان، 132/1، ومشكل إعراب القرآن، 115/1، وإعراب القرآن، 147، والظرف
المصنون، 418/1.

(3) البحر المحيط، 635/1

الوجه الثاني: إن يكون قوله: (وَالْمَلَائِكَةَ) مرفوعاً بفعل مضمر دلّ عليه قوله سبحانه: (عَنْتَ اللَّهِ) والتقدير: وتلعنهم الملائكة والناس لجمعون.

لأنه إذا قال: عليهم لعنة الله، فكانه قال: يلعنهم الله؛ ونكر هذا الوجه ابن جني⁽¹⁾، وهذا الوجه هو الذي نطمئن إليه لأنه ثقل تكلفاً.

الوجه الثالث: إن (الملائكة) مبتدأ حرف خبره لفهم المعنى والتقدير: والملائكة والناس لجمعون يلعنونهم⁽²⁾.

الوجه الرابع: إن قوله (وَالْمَلَائِكَةَ) معطوف على (عَنْتَ اللَّهِ) على حرف مضاد أي: لعنة الله ولعنة الملائكة، فلما حرف المضاد أعراب المضاد إليه باعرابه⁽³⁾.

(1) ينظر: المحتسب، 116/1.

(2) ينظر: البحر للمحيط، 635/1.

(3) من .

ثانياً: حالة النصب

حطف لاسم منصوب على مجرور على توهم نصبه بعامل الاسم المنصوب
ومن ذلك:

أقوله تعالى: **(فَلَا تُكْرِنُوا اللَّهَ كَيْفَ يَكْرِئُكُمْ أَوْ أَشْكَدُكُمْ)** [البقرة/200].
يجوز في نصب (أشدَّ) وجوه من الإعراب:

الوجه الأول: أن يكون (أشدَّ) منصوباً بإضمار فعل الكون ولن الكلام
محمول على المعنى والتقدير: لو كونوا لشَدْ نكراً الله منكم لأنكم؛ ولد على هذا
المعنى قوله: **(فَلَا تُكْرِنُوا اللَّهَ)** أي: كونوا ذلكريه؛ وتذكر هذا الوجه للعكريي وقال
بان هذا الوجه أسهل من حمله على المجاز الذي قال به أبو علي وبين جنى، إذ نكرا بأن
النكر في الآية هو نكر على سبيل للمجاز كما تقول: زيد لشَدْ نكرا من عمرو⁽¹⁾.

وذهب مكي بن أبي طالب إلى أن (أشدَّ) منصوب ليس بكون مضمر وإنما
يُفعَل مضمر والتقدير: ولنكروه نكراً لشَدْ نكراً من ذكركم لأنكم؛ وعلى هذا الوجه
ويكون (أشدَّ) نعتاً لمصدر في موضع الحال أي: لنكروه مبالغين في الذكر له⁽²⁾.
الوجه الثاني: لن يكون (أشدَّ) معطوفاً على موضع الكاف في **(كَيْفَ يَكْرِئُكُمْ)**
لأنها نعت لمصدر محنوف، أي: نكراً كنكركم آبامكم لو لشَدْ⁽³⁾.

(1) ينظر: التبيان، 64/1.

(2) ينظر: مثلث إعراب القرآن، 124/1.

(3) ينظر: لغز المصنون، 1/498 وما بعدها.

الوجه الثالث: لن يكون معطوفاً على (ذكركم) والتقدير: لو قواماً لشد ذكرأ
من آياتكم، ونكر هذا الوجه للزمخري⁽¹⁾.
الوجه الرابع: لن يكون (أشد) منصوباً على الحال وهو صفة لقوله:
(ذكر) لو تأخر، فلما نقمت لتنصب على الحال، و(أشد) معطوف على محل الكاف
من (ذكركم) وقد لرتضى أبو حيان هذا الوجه وضفت ما سواه من الوجوه⁽²⁾.

1- قوله تعالى: «إِنَّا أَنْجَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَنْجَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّنَ مِنْ بَعْدِهِ
وَأَنْجَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ فِي إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ
وَبِيُوسَ وَهَارُونَ وَسَلِيمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زُبُورًا * وَرَسُلًا قَدْ فَصَّنَاهُمْ
عَلَيْكَ مِنْ قَبْلٍ» [النساء/163-164].

في نصب (رسلاً) وجوه من الإعراب:

الوجه الأول: لن يكون منصوباً على الاستفال، أي: وقصصنا رسلاً والمعنى
على حرف مضاد أي: قصصنا لجيابرهم، وعلى هذا الوجه يكون قوله: (قد
فَصَّنَاهُمْ) لا محل له من الإعراب لأنه مفسر لذلك للعامل للمضر⁽³⁾؛ وقد رجح
للزجاج هذا الوجه واستحسنه⁽⁴⁾.

(1) ينظر: لكتشاف، 122.

(2) ينظر: البحر المحيط، 2/11؛ وينظر: حلية الشهاب، 2/497.

(3) ينظر: لمجید (تح عطية)، 164.

(4) ينظر: معانی القرآن وإعرابه، 2/108.

الوجه للثني: أن يكون منصوباً بضمير فعل أي: ولرسلنا رسلاً⁽¹⁾.

الوجه للثالث: إيه منصب عطفاً على معنى قوله: (أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) لأنَّ معناه

إِنَّا لَرَسَلْنَا إِلَيْكَ مُوحِينَ إِلَيْكَ وَلَرَسَلْنَا رَسْلَأَ قَدْ قَصَصْنَا هُمْ عَلَيْكَ⁽²⁾.

وعلى هذا الوجه تكون جملة (قَدْ قَصَصْنَا هُمْ) في محل نصب لأنَّها صفة لـ(رسُلَام)⁽³⁾.

وهذا الوجه هو الذي نطمئن إليه لأنَّه لفظ الوجوه تكفار، وهو جار على ضرب من الإيجاز الذي هو سمة من سمات الكتاب للعجز، فبدل أن يقول: إنَّا لَرَسَلْنَا إِلَيْكَ مُوحِينَ، ولَرَسَلْنَا رَسْلَأَ قَدْ قَصَصْنَا هُمْ عَلَيْكَ؛ عبر عن ذلك بهذا الإيجاز المبدع من دون إضاعة المعنى.

2- قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسِبْكَ اللَّهُ عَزَّزَ اتَّبَعْكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) [الأفال/64].

لم يشكل المغاربة قوله تعالى: (وَمَنْ اتَّبَعَكَ) ونكروا في تخريره وجوهاً

الوجه الأول: أن يكون (من) في محل رفع عطفاً على لفظ للجلالة، والتقدير يكتفي الله والمؤمنون؛ وهذا تقدير للحسن البصري وجماعة⁽⁴⁾. وهو وجه لستحسنه أبو حيَان⁽⁵⁾، وتلميذه السمعين⁽⁶⁾.

قال صاحب المناجاة: ولكن مقتضى كمال التوحيد ... هو كفاية الله تعالى له ولهم ... وهذا المعنى قرره شيخ الإسلام ابن تيمية، وأبطل مقابله، فأحتمال عطف من تبعه من المؤمنين على لسم للجلالة باطل من حيث المعنى، وإن عده لمناجاة

(1) ينظر: النَّزَلُ المُصْنَونُ، 2/ 465.

(2) ينظر: إعراب القرآن، 274، والتبيان، 409/1، ومشكل إعراب القرآن، 1/ 213.

(3) ينظر: النَّزَلُ المُصْنَونُ، 2/ 465.

(4) ينظر: جهود ثلث في معاني القرآن وإعرابه، محضر حسن ظاهير، 57 (طروحة دكتوراه).

(5) ينظر: البحر للمحيط، 4/ 410.

(6) ينظر: النَّزَلُ المُصْنَونُ، 3/ 434.

لظهور في الإعراب على قواعد للبصريين التي يتعصب لها جمهورهم، وما من طائفة من علماء علم ولا فن لهم مذهب يخالفه آخرون إلا ويوجد فيهم من يتعصب لكلٍّ ما يقوله أهل مذهبهم⁽¹⁾.

وقيل: إنَّ (من) في موضع رفع على (حسب) لفبح عطفه على اسم (الله) **فَهُنَّ** ولو كان بالفاء **لَوْ** **بِإِنْ** لحسن العطف⁽²⁾.

الوجه الثاني: إنَّ (من) في موضع نصب على العطف على معنى الكاف في (حسبك) لأنها في التأويل في موضع نصب، لأنَّ معنى (حسبك): يكفيك الله، فعطف (من) على المعنى⁽³⁾.

ورد أبو حيَّان هذا الوجه بقوله: «هذا ليس بجيد لأنَّ حسبك ليس مما تكون الكاف فيه في موضع نصب، بل هذه بضافة صحيحة ليست (من) نصب، و(حسبك) مبتدأ مضارف إلى للضمير وليس مصدر ولا اسم فاعل إلا إنْ قيل: إنه عطف على التوهم، كأنَّه توهم أنه قيل: يكفيك الله **لَمَّا** كفاك الله، ولكن العطف على التوهم لا ينتمس فلا يحمل عليه القرآن ما وجدت متداولة عنه»⁽⁴⁾. كما رأته السفاقي وذكر كلاماً قريراً مما تذكره أبو حيَّان⁽⁵⁾.

وذهب للزمخشري إلى أنَّ (من) منصوب على المعنة، لأنَّ اللوو بمعنى (مع) وهو كقولك: حسبك وزيداً درهم⁽¹⁾؛ وتنسب هذا القول إلى لزجاج⁽²⁾، وليس في

(1) تفسير المنار، 84/10.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 319/1.

(3) ينظر: البيان، 1/391؛ ومعلني لغزاء، 1/417؛ ومشكل إعراب القرآن، 1/319.

(4) لبحر المحيط 4/410.

(5) حلية الشهاب، 4/500.

كتابه (معاني القرآن وإعرابه) بإشارة إلى مثل هذا الكلام، وإنما جلَّ الذي قله: «أَنَّا من نصب فعلٍ تأوِيلٌ لِكَافٍ»، المعنى: فَإِنَّ اللَّهَ يَكْفِيكَ وَيَكْفِي مِنْ لَتَبَعُكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»⁽³⁾.

الوجه الثالث: أن تكون (من) في موضع جر على حرف (و)حسب) لدلالة

(حَسْكَ) عليه⁽⁴⁾، فهو كقول الشاعر:

أَنْ لَمْ يَرَى تَحْسِبَنِي بِمَرَا
وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَارًا⁽⁵⁾

أي: وَنَارٌ، حيث حرف المضaf وترك المضaf إليه بإعرابه، والتقدير: وكلَّ نار تتصبّن ناراً⁽⁶⁾.

وردة بن عطية هذا الوجه بقوله: «وهذا الوجه من حرف المضاف مكرورة»
بابه ضرورة الشعر⁽⁷⁾.

ونظر أبو حيَّان: أن حرف المضاف وترك المضاف إليه بإعرابه ليس مكرروها وليس مخصوصاً بالضرورة للشِّعرية، فقد لجازه سببويه في الكلام وخرج عليه للبيت وغيره في الكلام لفصيح⁽⁸⁾.

(1) ينظر: الكثاف، 419.

(2) ينظر: البحر المحيط، 4/511.

(3) معاني القرآن وإعرابه، 2/342.

(4) ينظر: البحر المحيط، 4/511.

(5) لبيت لأبي دلود وسمه جارية بْنُ الحجاج، وقيل جريرة العجاج، وقيل جريرة بْنُ حمران
الحدّاقى، ينظر: المقاصد لتنويعه 3/445.

(6) م. ن.

(7) المحِرَّز الوجيز، 2/549.

(8) ينظر: البحر المحيط، 4/511.

ولم يجز للزمخشري جز (عن) في الآية لئلا يكون من عطف الاسم الظاهر للمجرور على المضمر وهو ممتنع، ولذلك ذهب إلى أن (عن) منصوب بالمعية كما أسلفنا⁽¹⁾.

ورد عليه أبو حيّان بقوله: «وهذا الذي قاله للزمخشري مخالف لكلام سيبويه قال سيبويه: قالوا حسبيك درهم، لما كان فيه معنى (كفاك) و قبح أن يحملوه على المضمر، نوروا الفعل كأنه قال: حسبيك ويحسب لك درهم ولذلك كفيك ... وليس هذا من باب المفعول معه، وإنما جاء به سيبويه حجة للحمل على الفعل دلالة (حسبيك) على كفاك»⁽²⁾.

وفيمَا يبيو لن (من) في محل جر لأنّه معطوف على تكاف في (حسبيك) غير آبهين إلى منع جمهور البصريين عطف الاسم الظاهر على المضمر من غير إعادة عامل الجر، لأن ذلك ولرد بالسماع كما في قراءة حمزة المتبعية⁽³⁾: «أَقْتَلُوا اللَّهُ الَّذِي سَأَلُونَ بِهِ الْأَرْجَارِ» [النساء/1].

ولقواس يتضاد عند السماع، لاستima بمثل هذه الأقوسة التي هي أهون من بيت العنكبوت⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الكشاف، 419.

(2) البير المحيط، 4/511، وينظر: الكتاب، 1/66.

(3) ينظر: المتبعية في القراءات، ابن مجاهد، 226.

(4) التفسير الكبير، 1/131.

2- قوله تعالى: **(وَأَمْرَكَهُ قَانِتَةٌ فَضَحِّكَتْ فَبَشَّرَنَاهَا يَاسِحَقَ وَمِنْ فَهَرَاءَ إِسْحَاقَ يَعْتُوبَ)** [هود/71].

قرأ ابن عامر ومحسن بفتح للباء في (يَعْتُوبَ) وقرأ الباقون برفعها⁽¹⁾.

وفي تخريج قراءة النصب هذه وجوه من الإعراب:

فذهب لزجاج إلى أن (يَعْتُوبَ) منصوب عطفاً على موضع (فَبَشَّرَنَاهَا يَاسِحَقَ) لأن (بَشَّرَنَاهَا) محمول على معنى (وهبنا لها) فعطف (يَعْتُوبَ) على هذا المعنى فنصب والتقدير: وهبنا لها إسحاق ووهبنا لها يعقوب⁽²⁾.
وهذا شبيه بقول الشاعر:

مشتيم ليسوا مصلحين عشرة ولا ناعيب إلا بين غرابها⁽³⁾

ورد أبو حيان هذا الوجه لأن بابه للتوفهم، أي أنه نصب (يَعْتُوبَ) عطفاً على للتوفهم، كما عطف الشاعر على توهם للباء في خبر (ليس) فجر، والعلف على للتوفهم لا ينقاس⁽⁴⁾.

وقيل: نصب (يَعْتُوبَ) عطفاً على محل (يَاسِحَقَ) لأن محله للنصب؛ ولستبعد مكي بن أبي طالب هذا الوجه لما فيه من الفصل بين حرف العطف والمعطوف بقوله: (**وَمِنْ فَهَرَاءَ إِسْحَاقَ يَعْتُوبَ**)⁽¹⁾.

(1) ينظر: *النشر في القراءات العشر*، 218/2.

(2) ينظر: *معاني القرآن وإعرابه*، 51/3.

(3) قاتله هو الأغوص الرياحي؛ ينظر: *الحماسة للبصرية، للبصري*، 289/2.

(4) ينظر: *البحر المحيط*، 244/5؛ واللز المصنون، 114/4.

والفرق بين هذا للوجه وبين الوجه الأول الذي ذكره للزجاج هو أنَّ الذي ذكره للزجاج فيه تضمين للفعل (بشر) معنى (وهب) توهماً، ولما هذا الوجه فباقٍ على مدلوله من غير توهم⁽²⁾.

وقيل: إنَّ (تعتُّر) منصوب بفعل محنوف دلَّ عليه قوله: (فَسَرَّ نَاهَمَا) لأنَّ
البشراء في معنى الهبة والتَّقْيِير: ووهبنا من وراء إسحاق يعقوب⁽³⁾.

ورجع لبو على هذا الوجه، وجعله لبو حيَّان من ظهر الوجه⁽⁴⁾،
وقيل: إنَّ (تعتُّر) في موضع جر عطفاً على (ياسِحَقَ) ولكنه لم ينصرف
للتعريف والعمدة؛ وهذا ما ذهب إليه للكسانى⁽⁵⁾ بوردة لفڑاء هذا الوجه وقال بأنه لا
يجوز إلا بإعادة حرف الجر⁽⁶⁾؛ كما صرَّعه مسيوبيه والأخفش لأنَّ فيه تعرضاً بين
الجار والمجرور بالظرف، وحقَّ المجرور أن يكون ملاصقاً للجار⁽⁷⁾.

وفيما يبدو لنا أنَّ القول بأنَّ (تعتُّر) نصب عطفاً على محل (ياسِحَقَ) لأنَّ
محله النصب هو من لفَّ الوجوه تكفاراً، وما فيه من الفصل بين حرف العطف
والمعطوف بالظرف خطبه سهل وإن لستعظامه بعض النحاة بقياس حرف العطف
لأنَّه هنا مناب الجار على الجار نفسه، وهو قيل من ضعيف، إذ كون لفظ بمعنى
لفظ لا يقتضي إعطاءه جميع أحكامه⁽⁸⁾.

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/369.

(2) ينظر: قذر المصنون، 4/114.

(3) ينظر: التبيان، 2/706.

(4) ينظر: البير للمحيط، 5/244.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/369.

(6) ينظر: معاني القرآن، 2/22؛ وإعرف القرآن، 71.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/369.

(8) ينظر: التحرير والتترير، 2/120.

وَفِيمَا يَأْتِي جُنُولُ الْآيَاتِ لِلَّتِي وَرَدَتْ شَاهِدًا عَلَى ذَلِكَ:

الآية	رقمها	السورة	الشاهد	ن
۱ (فَلَمَذْكُورٌ أَللَّهُ كَيْفَ كَرِبَ رَبِّكَ أَنْ أَشَدَّ دِكْرًا)	200	البقرة	عطف (أشد) للمنصوب على معنى لذكر المجرور	
۲ (وَرَسُلًا قَدْ قَصَصْنَا مِمَّا عَلِيكَ)	164	النساء	عطف (رسلا) للمنصوب على معنى (أوحينا إليك).	
۳ (بِإِيمَانِ النَّبِيِّ حَسِبَكَ اللَّهُ عَمَّا لَمْ يَعْلَمْ)	64	الأفال	عطف (ومن تبعك) للمنصوب على معنى	
۴ (وَأَنَّكَدَ قَاتِلَةً فَضَحِّكَتْ بِقَبْرِيْ كَامِلًا بِإِسْعَنْ قَبْرِيْ فَرِجًا إِسْعَنْ بَعْرَبْ)	71	هود	عطف (يعقوب) للمنصوب على معنى (بسخان)	
۵ (فَلَادَهَا اللَّهُ لِاسَ الْجَرْعَ وَالْغَرْفِ) بنصب (والخوف) في قراءة أبي	112	الحل	عطف (والخوف) بالتنص على (الجوع) المجرور للمح المعنى	
۶ (مُطْرَقْنَهَا مِنْ أَسَابِيرِ مِنْ دَقَبِ وَلَكَلَّزَا) في قراءة عاصم وبناني بنصب أداء	23	الحج	عطف (ولكلزا) بالتنص على (من ذهب) للمجرور	
۷ (إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّبَيْرَيْنَةَ الْحَرَّاكِ • وَحِنْظَلَّا)	7-6	الصافات	عطف (وحفظا) بالتنص على (بزيته) للمجرور	
۸ (وَحُورُ عَيْنَ)	22	الولقة	عطف (وحورا) بالتنص على (باكونا) للمجرور	

ثالثاً: حالة الجر

1- حطف لسم مجرور على مرفوع على توهّم جرّ بحرف جرّ

ومن ذلك قراءة ابن عباس وجماعة «إِذْ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَالِيْنُ سَبَّحُوْنَ» [غافر/71]. بحر (السلال)⁽¹⁾.

قال لفراه في تحرير قراءة للجر هذه: فلا يجوز خفض (السلال)

والخاضن مضمر، ولكن لو لئن متوجهما قال: إنما للمعنى: إذ أعناقهم في الأغلال وفي السلال يسبّحون جاز لخفض في (السلال) على هذا المذهب، ومثله مما رد إلى المعنى، قول الشاعر:

وقد سالم للحيات منه لقتنا
الأقغوان والشجاع الشجاعا

فنصب (الشجاع) و(الحيات) قبل ذلك مرفوعة، لأن المعنى: قد سالمت رجله للحيات وسالمتها، فلما احتاج إلى نصب لكافية جعل الفعل من اللقم وقفما على

الحيات⁽²⁾.

وهذا ما ذهب إليه لزجاج إذ حمل جر (السلال) على حنف حرف الجر،

والتقدير عنده: إذ الأغلال في أعناقهم وفي السلال⁽³⁾.

وغلط أبو جعفر للناس لزجاج فيما ذهب إليه قاتلا: «ولذى يبين لي أنه

خلط لأن للبين أنه يقتره يسبّحون في الحمير والسلال، تكون (السلال) معطوفة

(1) ينظر: البحر المحيط، 457/7.

(2) معاني القرآن، 11/3، والبيت لأبي حيان للفقسي، وقيل: لمسلور العبسى، وقيل: للمجاج ولد روبة، وقيل: للدبّيري، ينظر: المقلاد للنحوية، 4/80.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 4/286.

على (الحريم) وهذا خطأ لا نعلم له أرجحية: مررت وزيد بعمرو، وكذا المخوض
كله ... لأن الفعل غير دال عليه⁽¹⁾.

ونكر للزمخشري كلاماً فربماً مما قاله لفراه لذ قال: «ووجهه أنه لو قيل: لذ
أعنفهم في الأغلال، مكان قوله: **«إذ الأغلال في أعنفهم»** لكن صحيحاً مستقيماً،
فلما كانتا عبارتين متعقبتين حل قوله **(و السلاسل)** على العبارة الأخرى وتنظيره:

**مشاتيم ليسوا مصلحين عشرة
ولا ناعب إلا بين خلبيها**

كأنه قيل: بمصلحين⁽²⁾.

قال أبو حيّان معقباً على ما تقدّم: إن هذا الذي نكروه يسمى للعطف على
النون، **إلا** أن توهم بإدخال حرف للجر على **(السلاسل)** في القراءة، وعلى
(مصلحين) في البيت، لقرب من تغيير تركيب الجملة بأمرها⁽³⁾.

وقيل: جزء **(السلاسل)** لأن الكلام على هذه القراءة محمول على المعنى
تنظيره: لذ أعنفهم في الأغلال **والسلاسل**؛ فعطف **(السلاسل)** على هذا المعنى،
وليس على ترتيب للفظ، لأن ترتيبه فيه قلب وهو على حد قول العرب: لخلط
القلنسوة في رلسي⁽⁴⁾.

(1) بعرب القرآن، 781.

(2) لكتاب، 961 ، ولبيت سبق تفريجه .

(3) ينظر: البحر للمحيط، 454/7.

(4) ينظر: المحرر الوجيز، 4/569.

والذى نطمئن إليه هو ما ذهب إليه لفراءه وللزجاج إذ ذهبا إلى لِنْ قوله:
 (وَالسَّلَاسِلِ) مجرور لأن الكلام محمول على حرف حرف للجر، وحمل الكلام كما
 قال أبو حاتم على إدخال حرف الجر لولي من تغيير تركيب الجملة بأسرها.
 والصحيح أنه لا قلب في الجملة لفراطانية وكل المولצע للنبي قبل فيها بالقلب
 تحتمل المناقشة والرد، القلب من خصائص الجملة الشعرية.

2- عطف اسم مجرور بحرف جر على آخر مجرور بالإضافة على توهم جره

حرف للجر نفسه

ومن ذلك ما قيل في قوله تعالى: **(وَتَجْلِيَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسَ عَلَى حِبَرَةِ
 فِينَ الَّذِينَ أَشْكَوْا)** [البقرة/96].

في تخریج عطف قوله تعالى: **(وَمِنَ الَّذِينَ أَشْكَوْا)** وجوه:

الوجه الأول: إن الكلام في الآية محمول على المعنى، لأن معنى قوله: **(أَحْرَصَ
 النَّاسِ)** لعرص من الناس، فعطف قوله: **(وَمِنَ الَّذِينَ أَشْكَوْا)** على هذا المعنى،
 والتقدیر: لعرص من الناس ومن الذين اشتراكوا⁽¹⁾.

الوجه الثاني: أن يكون قوله **(وَمِنَ الَّذِينَ أَشْكَوْا)** معطوفاً، على **(الناس)** على
 حرف مضارف تقديره: وأحرص من الذين اشتراكوا⁽²⁾.

وعلى هذين للوجهين فلا بد من ذكر (من) في قوله: **(وَمِنَ الَّذِينَ
 أَشْكَوْا)** لأن (أحرص) جرى على اليهود، فلو عطف بغير (من) لكان معطوفاً

(1) ينظر: قلبيان، 1/95؛ وللذر المصون، 1/308.

(2) ينظر: إعراب القرآن، 134.

على الناس فيكون في المعنى: ولتجنّهم لحرص الذين أشركوا ؛ فليزم من ذلك إضافة لفعل إلى غير ما تدرج تحته، لأن اليهود ليسوا من المشركين⁽¹⁾. الوجه الثالث: أن يكون الكلام في الآية مبنياً على الحنف والتقديم والتأخير لأن تقديره: ولتجنّهم وطائفة من الذين أشركوا لحرص الناس ؛ وعلى هذا التقدير يكون قوله: «من الذين أشركوا» صفة لمحنوف، وذلك للمحنوف معطوف على التقدير في (الجلد ثالث)⁽²⁾.

وأقل: إن حمل الكلام على التقديم والتأخير لا ضرورة تدعوه إليه⁽³⁾. الوجه الرابع: أن يكون مستأنفاً للتقدير: ومن الذين أشركوا قوم يوذ لدهم⁽⁴⁾. وفي ظننا أن الوجه الرابع هو أقل الوجوه تكلفاً وقربها إلى وقع اللغة ولعل الأخذ به أولى من التخييل والتقدير.

3- عطف لس مجرور بحرف جر على آخر مجرور بحرف غيره متوفم فيه الجر بالحرف نفسه

ومن ذلك قوله تعالى: «الْمَرْرَ إِلَى الَّذِي حَلَّجَ إِبْرَاهِيمَ فِي سَرِّهِ أَنَّ اللَّهُ أَنَّهُ اللَّهُ الْمُكَلَّبُ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ سَرِّيَ الَّذِي يُعْبَرُ عَنِي وَيُبَيَّنُ قَالَ أَنَا أَحْبَبُهُ فَأَمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ السَّرْقَنِ فَأَكَتْ بَهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَهَبَتِ الَّذِي كَفَرَ فِي اللَّهِ لَا يَهْدِي التَّوْرَمَ الظَّالِمِينَ ● أَوْ كَلَّذِي مَنْ عَلَى قَرَبَتِهِ وَهِيَ خَارِجَةٌ عَلَى عُرْقَشِهِ» [البقرة: 258-259].

(1) ينظر: للمجيد، 348؛ والذر المصنون، 1/308.

(2) ينظر: للذر المصنون، 1/308.

(3) ينظر: للمجيد، 348.

(4) ينظر: للتبيان، 1/95.

لم يشكّل المعربون قوله تعالى: (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرِبَتِهِ) لأنّه قد عطف على شبه الجملة (إِلَى الَّذِي حَاجَ) مع اختلاف حرف للجر، ونکروا في تخریجه وجوهاً:

الوجه الأول: أن يكون ذلك من العطف على المعنى، والتقدیر: هل رأیت كالذی حاج لیراھیم أو كالذی مرّ على قریة، وقد نسب هذا القول إلى الكسانی وللفراء^(۱)، ونقل ابن جنی هذا الوجه عن شیخه أبي علي واستحسنہ^(۲).

ونسب إلى أبي حیان القول: بأنّ هذا العطف بابه للتوفّه، وإنما حصل التوفّه بسبب طول الآية بأن اشتملت على کاف التشبيه ولذلك حين عطف عليها جاء المعطوف بالكاف^(۳). وفي الحقيقة إنّ هذه النسبة تقدّد النکة، لأنّ لابحیان لم يقل کلاماً مثل ذلك، وإنما ذكر بأنّ جمهور المفسّرين قد خرّجوا على أنه معطوف على معنى قوله: (أَمْرَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَ) ثم قال: بأنّ العطف على المعنى وإن كان واقعاً في اللغة إلا أنه لا ينافي^(۴).

ومن شواهد العطف على المعنى قول الشاعر:

تقى نقى لم يکثر غنيمة
بنهاكة ذي قربى ولا بحقى^(۵)

المعنى: ليس بمکثّر، ولذلك راعى هذا المعنى فعطّف عليه قوله: (ولا بحقاد)^(۶).

(۱) ينظر: مشکل اعراب القرآن، ۱/۱۳۸؛ وللبيان، ۱/۱۷۰؛ ومعانی القرآن، «الکسانی»، ۹۳؛ ومعانی القرآن، «النحاس»، ۱/۹۸؛ والجهر، ۲/۶۲۰.

(۲) ينظر: سر صناعة الإعراب، ۱/۲۶۲.

(۳) ينظر: «النحويون والقرآن»، ۱۹۵.

(۴) ينظر: للبحر للمحيط، ۲/۳۰۱.

(۵) البيت لزہر، ينظر: دیوانه، ۲۴.

(۶) ينظر: لتر المصنون، ۱/۶۳۱.

لوجه الثني: إن لكاف في قوله: (أَنْ كَالَّذِي) في موضع نصب بفعل مقتدر حذف دلالة قوله: (الْمَرْءُ) عليه، والتقيير: لو رأيت مثل الذي⁽¹⁾.

وقد لستحسن لبو حيّان هذا الوجه وقال: لأن إضمار الفعل دلالة المعنى عليه أُسهل من العطف على مراعاة المعنى⁽²⁾ وولفقه تلميذه للسمين للحبي في ذلك⁽³⁾. وعلى هذا الوجه فإن كلاً من لفظي (الم تر) و(رأيت) مستعمل لقصد للتعجب، الأول متعلق بالمعنى منه على معنى: لم تر إلى الذي صنع كذا أي: لنظر إليه فتعجب من حاله؛ والثاني تمثل المتعجب منه على معنى: أرأيت مثل الذي صنع كذا، أي أنه من الغرابة بحيث لا يرى له مثل، ولا يصح أن يكون التقيير: الم تر إلى مثله، لأن المعنى يكون إذ ذلك: انظر إلى للمثل وتعجب من الذي صنع، ولذلك ألوى المعطوف بجعله متعلقاً بمحنوف ليكون عطف للجمل⁽⁴⁾.

لوجه الثالث: لن تكون لكاف في قوله (كَالَّذِي) زلادة، والتقيير: لم تر إلى الذي حاجَ لِوَالذِي مَرَّ عَلَى قَرِيَةٍ، كما زيت في قوله تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» [الشورى/11]⁽⁵⁾؛ وعلى هذا التقدير يكون (الذي) في موضع جر لأنَّه معطوف على قوله: «إِلَى الَّذِي حَلَّجَ إِبْرَاهِيمَ»⁽⁶⁾.

(1) ينظر: البيان، 1/208.

(2) البحر المعيبط، 2/301.

(3) ينظر: التر المصنون، 1/621.

(4) ينظر: حاشية الشهاب، 2/585.

(5) ينظر: البيان، 1/208؛ والتر المصنون، 1/621.

(6) ينظر: البيان، 1/170.

وضعف للستين الحلبى هذا الوجه وقال بأنَّ الأصل عدم للزيادة⁽¹⁾.

الوجه الرابع: إنَّ الكاف في قوله **(كَلَذِي)** لسم بمعنى (مثل) وليس بحرف، ونسب هذا الكلام إلى الأخفش⁽²⁾ ولم نجد مثل هذا الكلام في كتابه (معاني للقرآن) بل فيه ذهب فيه إلى خلاف ذلك إذ ذكر بأنَّ الكاف في قوله: **(كَلَذِي)** زائدة⁽³⁾، وعلى هذا الوجه فإنَّ الكاف في موضع جر معطوفة على قوله: **(أَمْرَتُ إِلَيْهِ الَّذِي)** والتعمير: لم تر إلى الذي حاجَ إبراهيم أو إلى مثل الذي مرَّ على قرية.

ورجح أبو حيان هذا الوجه وقال: «مجيء» للكاف لسماً... ثابت في لسان العرب وتأولها بعيد، فال الأولى هذا الوجه الأخير، وإنما عرض لهم الإشكال من حيث اعتقاد حرافية الكاف حملًا على مشهور مذهب البصريين، وللصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن⁽⁴⁾. وولفق للستين الحلبى شيخه في ذلك مرجحًا هذا الوجه⁽⁵⁾؛ وهذا الوجه هو الذي نطمئن إليه لأنَّه بعيد عن التكليف والإيفال في التأويل، ثم إنَّ مجيء الكاف لسماً له شواهد كثيرة لا م سبيل إلى إنكاره⁽⁶⁾.

كما في قول الشاعر:

حالطعن يذهب فيه للزيت والقتل⁽⁷⁾

هل تتهون ولن ينهى نوى شنطط

وقول الآخر:

(1) ينظر: النَّزَارُ المُصْنُونُ، 1/621.

(2) من.

(3) ينظر: معاني للقرآن، 1/380.

(4) البحر للمحيط، 2/302.

(5) ينظر: النَّزَارُ المُصْنُونُ، 1/621.

(6) ينظر: في هذه المسألة: رصف للمباني، للملقي، 195 وما بعدها.

(7) البيت للأعشى، ينظر: ديوانه، 63.

ونكر أحد الباحثين للمحدثين وجهاً لطيفاً في تخرير هذه الآية، إذ نكر بأن قوله سبحانه: (الْمَرْقَ إِلَى الَّذِي حَلَّجَ إِبْرَاهِيمَ فِي سَرْبِ) جارٌ مجرى المثل، لأن الله سبحانه قد جعل ما يذكره من أخبار الأنبياء لمنة للناس، ولهذا جاءت للكاف في قوله: (أَنَّ كَالَّذِي مَنَّ عَلَى قَرِبَتِهِ) للدلالة على أن ما قبلها إنما هو مثلٌ فحسبه ما بعده به، والأمثال يشبه بعضها ببعض؛ وإذا كان المشتبه به في قوله تعالى: (الْمَرْقَ إِلَى
الَّذِي حَلَّجَ إِبْرَاهِيمَ) قد خلا من لفظة (مثل) فلن نكفي في قوله (أَنَّ كَالَّذِي مَنَّ) قد نلت على أن مasicب إنما هو مثل، وحمل الآية هذا المعنى لنسب إلى كلام الله من حملها على التوهم⁽²⁾.

(1) البيت لأمرىء القيعن، ينظر: ديوانه، 44.

(2) ينظر: النحويون والتقرآن، 195 وما بعدها.

رابعاً: عطف لسم على مفایر فی المعنی معماً لا يصح أن ينسب إلى المعطوف ما نسب إلى المعطوف عليه

ومن ذلك:

1- قوله تعالى: **(خَنَّرَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاءٌ)** [البقرة/7].
 في قراءة المفضل للضبي رولية عن عاصم ب Finch (غشاوة)⁽¹⁾. وخرجت قراءة النصب
 هذه على أن الكلم محمول على المعنى أي: وجعل على أبصارهم غشاوة⁽²⁾، و(غشاوة)
 منصوب على أنه مفعول به للفعل (جعل) المضرر، ولا يجوز أن يكون منصوباً بـ(خنر)
 لأنّه لا يتعدي بنفسه⁽³⁾.

وإضمار الفعل عند وجود دليل بدل عليه كثير مستعمل في كلام العرب⁽⁴⁾.
قال لفراء: «إِنَّمَا يَحْسُنُ الْإِضْمَارَ فِي الْكَلَامِ الَّذِي يَجْتَمِعُ وَيُبَدِّلُ لَوْلَاهُ عَلَى
آخِرِهِ»، كقولك: قد أصاب فلان المال فبني للدور والعبيد والإماء وللباس للحسن فقد
ترى للبناء لا يقع على العبيد والإماء... ولكنه من صفات اليسار، فحسن الإضمار
لما عرف... وهو كثير في كلام العرب وأشعارهم... والكتاب أعراب ولقوا في
الحمة من الشعر...⁽⁵⁾.

وممّا حمل على معنى فعل مضمر في الشعر على نحو هذه القراءة قول الشاعر:

بیلت زوچ قد غدا **متلدا سیفا و مردا** (6)

⁽¹⁾ ينظر: مختصر في شوذ القراءات، 2.

(2) ينظر : الفريد ، 1 / ورقة 12 .

(3) ينظر: التبيان، 1/23؛ مشكل إعراب القرآن، 1/76؛ معانى القرآن واعرفيه، 1/81.

⁽⁴⁾ ينظر: اعراب لقراءات السبع وعللها، ابن خالويه، 61/١ وما بعدها في الحجة في القراءات السبع، 67.

(5) معانی، للقرآن، 13/1 وما يعدها.

⁽⁶⁾ هذا البيت لا يعرف قاتله، ينظر: المقتصب، 51/2.

وقل الآخر:

حلفتها تبناً و ماء بـ سارداً حتى شتت هالة عينـاها⁽¹⁾

وضعف لبو على هذا للوجه وقال: نولا نكاد نجد هذا الاستعمال في حال
سعة ولختيار⁽²⁾.

وعلى قراءة النصب هذه تكون الجملة فعلية دالة على الحدوث، في حين أنها
مع لرفع تكون اسمية دالة على الثبوت⁽³⁾.

وأقيل: لتنصب (غشاوَة) على نزع الخافض، وإن قوله: (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ)
معطوف على ما قبله والتقدير: ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم
غشاوة، ثم حرف لجر فانتصب ما بعده، وهذا كقول الشاعر:

تمرون للنيل ولم تعجوا كلامكم على بذا حرام.

أي: تمرتون بالديار؛ قال للستين للطبي بعد أن ذكر هذا للوجه بأن حرف
حرف لجر غير مقين⁽⁴⁾.

وأقيل: يجوز أن تكون (غشاوَة) لسماً وضع موضع مصدر من معنى (خَتَمْ)
لأن الفعل (خَتَمْ) يشترك مع التغشية في الدلالة على معنى لستر فكانه قيل: وختم
التغشية، على سبيل التأكيد، وهو مثل قولك: قعدت جلوساً، وعلى هذا للوجه تكون
قلوبهم وسمعهم وأبصارهم مختوماً عليها⁽⁵⁾.

(7) لمجهول، ينظر: المقصود النحوية، 101/3، 101، و 181/4.

(1) الحجة في علل القراءات المسبعة، 217/1.

(2) ينظر: ثُر الاحتفالات الإعرابية في توجيه المعنى بجمعية حسين محمد، 128 (رسالة ماجستير).

(3) ينظر: ثُر المصنون، 1/106 وما بعدها؛ ولبيه لغير بن الخطفي، ينظر: المقصود النحوية، 560/2.

(4) ينظر: الدر للصون، 1/106.

2- قوله تعالى: **«فَلَجِمِعُوا أَمْ كَرْ وَسْ كَأْ كَمْ»** [يونس/71].

في نصب (وَسْ كَأْ كَمْ) وجوه:

الوجه الأول: ذهب للفراء إلى أنه منصوب بفعل مضمر، والتقدير: فاجمعوا لمركم وادعوا شركاكم⁽¹⁾ وإنما أصبح إلى هذا للتقدير لأنّه لا يقال: لجمعت شركائي؛ وإنما يقال: جمعت شركائي ولجمعت لمري⁽²⁾: وهذا كقول الشاعر:
يليت زوجك قد غدا متقدداً سيفاً ورمحاً⁽³⁾

قوله: (متقدداً سيفاً ورمحاً) عطف فيه للرمح على السيف في الظاهر، ولا يقال: تقدلت للرمح، كما لا يقال: أجمعت الشركاء، فيحمل لتصاب (الرمح) على إضمار فعل آخر يصلح له، كأنه قال: وحاملاً رمحاً⁽⁴⁾.

الوجه الثاني: أنه منصوب لأنّه مفعول معه والمعنى: فاجمعوا لمركم مع شركائكم⁽⁵⁾، وتلك لأنّه لا يجوز عطف الشركاء على ما قبله لأنّه لا يقال: أجمعت شركائي، وإنما يقال: جمعت شركائي ولجمعت لمري، فلما لم يجز في اللو العطف، جعلوها بمنزلة (مع) مثل: جاء للبرد والطيسنة⁽⁶⁾؛ وفيما يبدو لنا أنّ حمل الآية على معنى المعنة هو الأقرب لسياق التحدى وكلّ تكلنا من تقدير فعل لأنّ عدم التقدير لوّلي من التقدير.

ولتحسين النحاس هذا الوجه وجعله راجحاً على الوجه الأول الذي ذكره للفراء فقال: قوله للفراء لا معنى له لأنّه إن كان يذهب إلى أنّ المعنى: وادعوا شركاكم

(1) ينظر: معانٰ القرآن، 1/473.

(2) ينظر: شرح المفصل، 2/50.

(3) سبق تخرّيجه.

(4) ينظر: المقصد في شرح الإيضاح، 1/663، وللمالي للشجري، 2/321.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/349، والتز المصنون، 4/54.

(6) ينظر: شرح المفصل، 2/50.

ليعيتوكم، فمعناه (مع) وإن كان يذهب على الدّعاء فقط فلا معنى لدعائهم لغير شيء⁽¹⁾.

الوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على معنى ما نقدم، لأن معنى (الجمعوا) و(الجعوا) ولحد⁽²⁾.

فلما دخل الشركاء مع الأمر حمله على مثل لفظه، لأن المعنى يرجع إلى شيء واحد، فهو كقولهم: شرَبَ لبيان وسمن وفقط⁽³⁾.

الوجه الرابع: أن يكون معطوفاً على (أمركم) على تقدير مضاد في المعطوف عليه: والتقدير: فاجمعوا ذوي الأمر منكم⁽⁴⁾.

3- قوله تعالى: «وَعِيلَهِ يَا سَبِّ إِنْ هُنْ لَا قَوْمٌ كَلَّا يُقْرِنُونَ» [الزخرف/88].

بنصب (عِيلَهِ) وهي قراءة الجمهور عدا عاصم وحمزة⁽⁵⁾.

وفي نصب قوله تعالى (عِيلَهِ) وجوه:

الوجه الأول: أن يكون معطوفاً على معنى قوله: (وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ) لأن معناه: ويعلم للساعة، فكانه قيل: ويعلم للساعة ويعلم قوله⁽⁶⁾ وهذا للوجه هو الذي نطمئن إليه لأنه أدل على المعنى للمراد من الآية.

وقد رجح لزجاج هذا الوجه وقال: «الذى لختاره لنا إن يكون نصباً على معنى: (وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ) ويعلم قوله، فيكون المعنى: إنه يعلم للغيب ويعلم قوله⁽⁷⁾.

(1) معلني لقرآن، 1/473.

(2) م. ن، 2/487.

(3) ينظر: خزانة الأدب، 3/134.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/349 وما بعدها.

(5) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، 2/262.

(6) ينظر: قبيان، 2/355؛ وابن عرب لقرآن، 1820؛ ومشكل إعراب القرآن، 1604؛ والذر المصنون، 6/109.

(7) معلني لقرآن وإعرابه، 4/321؛ وينظر: إعراب القرآن، 820؛ وحجة لبي زرعة، 155.

الوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على قوله: (سَمِّرْ وَجْهَ أَمَرْ) أي: نسمع سرّهم ونجواهم ونسمع قوله⁽¹⁾.

الوجه الثالث: إن يكون معطوفاً على مفعول (يَكْتُبُونَ) في قوله تعالى: (وَرَسَّلَنَا إِلَيْهِ رَكْنَبُعْنَ) والتقدير: ورسلنا لديهم يكتبون ذلك ويكتبون قوله⁽²⁾.

الوجه الرابع: أن يكون معطوفاً على مفعول (يَعْلَمُونَ) للمحنوف، والتقدير: وهم يعلمون الحق ويعلمون قوله⁽³⁾.

الوجه الخامس: أن يكون منصوباً على أنه مصدر ثالث مناب فعله والتقدير: ويقول قوله⁽⁴⁾.

وفما يأتي جدول بالأيات التي وردت شاهداً على عطف لام على لام آخر
مغير له في المعنى :

(1) بنظر: مشكل إعراب القرآن، 2/604؛ والذر المصنون، 6/109.

(2) بنظر: البيان، 2/355؛ ومشكل إعراب القرآن، 2/604.

(3) بنظر: مشكل إعراب القرآن، 2/605؛ والذر المصنون، 6/109.

(4) بنظر: البيان، 2/355.

شواهد على عطف الاسم على مغاير في المعنى مما لا يصح أن ينسب إلى
المعطوف ما نسب إلى المعطوف عليه

الشاهد	السورة	رقمها	الآية	ت
نصب (غشاؤه)	للبقرة	7	«وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غُشَّاءٌ» بتصب غشاؤه في قراءة من فرأ	1
نصب (رسولاً)	آل عمران	49	«وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَابُ وَالْحُكْمُ هُوَ وَالنُّورُ آتُهُ إِلَيْهِمْ فَإِنَّ رَسُولًا إِلَيْهِ بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ وَأَنْذِلَهُ»	2
نصب (ثركا عكم)	يونس	71	«فَلَجِسُوا أَمْ كُرْ وَشْ كَاهْكَمْ»	3
نصب (قيله)	الزخرف	88	«وَقِيلَ لِيٌ يَا تَرَبَ إِنَّ هَذَا فَوَرُ لَا بُوقُونُ لَهُمْ بِأَزْقَنْ»	4
نصب (من)	الحجر	20	«وَجَعَلْنَا الْحَكْمَ فِيهَا مَعَايِشَ فَعَنْ لَسْنَنِ لَهُمْ بِأَزْقَنْ»	5
نصب (وفي موسى)	الذاريات	38	«وَقَيْ مُوسَى إِذَا سَلَّطَهُ إِلَيْهِ فِرْعَوْنَ»	6
نصب (وقوم)	الذاريات	46	«وَعَوْرَتْ حِرْ مِنْ قَبْلَهُ»	7
نصب (وزرع)	الرعد	4	«وَقَيْ الْأَرْضِ قَطْعَكَ مُجَاهِرَاتُ وَجَهَنَّمُ مِنْ أَعْكَابِ دَرَمْعَ وَهَجِيلُ»	8

المبحث الثاني:

النونم في معرف الأفعال

لولا: العطف على معنى ما تقدم

١- حطف الفعل على المصدر

أ- ما عطف على مصدر متوفّم

ومن ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّا كَلَبْسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَكَسَّرُوا الْحَقَّ وَأَنْهَرُ صَلَمُونَ﴾ [البقرة/42].

يجوز في موضع (كَنْمُوا) وجهاً:

الوجه الأول: للجزم على أنه معطوف على قوله: (وَلَا تُلْبِسُوا) والمعنى للنبي عن كلٍّ واحد من الفعلين⁽¹⁾. وقد رجح لصحاب كتب إعراب القرآن هذا الوجه وجعله ظاهراً، فذكر الأسفرييني أنَّ "الأظهر في الآية أن يكون (كُنُمُوا) مجزوماً بالنهي، كأنه قال: ولا تلبسو الحق بالباطل ولا تنكحوا الحق، لأنَّ المعنى على النبي عن كلٍّ واحد من للبس والكتمان"⁽²⁾. وهذا الوجه هو الذي نميل إليه لبعده عن التأويل والتقدير وأنَّ المعنى يحتمله فإنَّ المراد من الآية للنبي عن للبس الحق بالباطل وكتمه الحق.

لوجه الثاني: أن يكون منصوباً بإضمار (أن) في جوب تلقيه بعد للو لتو التي تقتضي المعية، أي: لا تجمعوا بين ليس للحق بالباطل وكتمامه⁽³⁾.

ومن ذلك قول الشاعر:

عَلَّ عَلَيْكَ إِذَا فُطِتْ عَظِيمٌ⁽⁴⁾

لَا شَهْدَةَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مَثْلُهُ

¹⁾ ينظر: مشكل اعراب القرآن، ١/٩٢.

(2) فاتحة الاعرب في إعراب الفاتحة، 20.

³(3) ينظر: للذر *المصنون*، 1/207.

⁽⁴⁾ البيت لأبي الأسود الدؤلي، ينظر: ديوانه، 130.

معناه: لا تجمع بين ذهك عن الشيء وبين إثباتك له⁽¹⁾. و (أن) مع ما في حيزها في تأويل مصدر، ولا بد من تأويل الفعل الذي قبلها بمصدر ليضأ ليصبح عطف الاسم على منه⁽²⁾ وهو عند لبصريين معطوف على مصدر متوجه⁽³⁾

لما الكوفيون فيذهبون إلى أن (تكتُّمًا) منصوب بالصرف، وهو مصطلح

كرفي يقصد به مخالفة الثاني للأول في الحكم وعدم اتباعه له في الأعراب⁽⁴⁾.

وقد عرّفه لفراه بقوله: **أَنْ تَلِيَ الْوَلُولُ مَسْطُوفَةً عَلَى كَلَامِ فِي لَوْلَهِ** حلة لا

تستقيم إعادتها على ماعطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف⁽⁵⁾.

وعلى القول بالصرف فإن في الآية إشارة إلى عدم جريان الفعل الثاني على طريقة الفعل الأول، فإذا كان الفعل الأول يفيد النهي فإن الثاني ليس دخلاً في حيز النهي وإنما هو مصروف عنه، وعلى ذلك يكون المقصود ليس للنهي عن الفعلين، وإنما النهي عن الجمع بينهما بحيث يجوز عمل كل واحد منها منفرداً عن الآخر وهذا بلا لغنى شك خلاف المقصود من الآية لأن إلباش الحق بالباطل محرم وكتمان الحق محرم وليس فقط الجمع بينهما لذلك لا يمكن حمل الآية على الصرف.

ونهب الجرمي إلى أن الولول هي الناسبة للفعل بنفسها لأنها خرجت من باب العطف، ورده ابن الأثيري بقوله: **وَلَمَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ لَبُو حَمْرَلْجَرْمِيُّ أَنَّهَا عَلَمَةٌ** لأنها خرجت عن باب العطف بطل، لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن يدخل طيبها لفاء الولول للعطف، وفي لمناعه من ذلك دليل على بطلان مذهبه⁽⁶⁾.

(1) ينظر: النكت في كتب في مسيوبيه، 717/1.

(2) ينظر: لذر المصون، 207/1.

(3) ينظر: البحر المحيط، 335/1.

(4) ينظر: المصطلح الكرفي، الدكتور: محي الدين توفيق، 24، مقال منشور في مجلة التربية والعلم انبلاط 1979، وينظر: المصطلح للنحو، 187.

(5) مطلع القرآن، 33/1.

(6) الإلتفاف في مسائل الخلاف، 556/2 وما بعدها، وينظر: انتلاف النصرة، 127.

2- قوله تعالى: «بِالشَّيْءِ كُتُبَ مَعْهُرٍ فَلَغُورٌ فَوْزٌ أَعْظَمٌ» [النساء/73].

بنصب (فَلَغُورٌ) على أنه جواب للمعنى وهي قراءة الجمهور⁽¹⁾; وللعرب

تنصب ما لجأبت بالفاء في (بيت) لأنها تمنٌ⁽²⁾.

ومذهب جمهور للبعريين أنه منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الفاء والمصدر

المنسك من (أن) وما في حيزها معطوف بالفاء على مصدر متوق⁽³⁾، والتقدير:
بـ(اليتي) كان لي حضور فوز⁽⁴⁾.

أما للكوفيون فيذهبون إلى أنه منصوب بالخلاف⁽⁵⁾، وهو عامل معنوي

عندهم ينصب للفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب للنبي والمعنى والاستفهام
والمعنى والعرض⁽⁶⁾.

ومعنى الخلاف لا يتطلب تقدير (أن) بل يكون معنى خلاف الفعل المضارع
للمعنى الذي قبله ناصباً له وهذا المعنى ينتصب به الفعل كما ينتصب به الاسم، ولا
علاقة له بالزمن لأن المراد هو الخلاف بين دلالة الفعل المقترب بواحد من حروف
العطف الثلاثة (الو و لـ و لـ و لـ) وبين دلالة الفعل السابق له⁽⁷⁾.

وذهب أبو عمرو الجزمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها لأنها خرجت من باب
العطف، ورده ابن الأثيري⁽⁸⁾.

(1) ينظر: البحر للمحيط، 3/303.

(2) معاني القرآن، 1/276، وينظر: لملي الشجري، 1/279.

(3) ينظر: العميد (فتح عطية)، 397.

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 5/277.

(5) ينظر: العميد (فتح عطية)، 396.

(6) ينظر: المصطلح النحوى، 187.

(7) ينظر: نظرية المعنى في للدراسات النحوية، 241.

(8) ينظر: الإنصاف، 2/559 وما بعدها.

لأن إدراجه مثل هذا للعطف في باب العطف على المعنى سببه لـ المصد
للمنسبك والمتوفهم وإن كانوا يقتربان بالفرد، لأن صفات العطف على المعنى تتطبق
عليهما من حيث كونهما مركبين لا مفردين ولا يفهمان إلا بعد للتأنير ومن حيث
كون المعنى الذي يحملان عليه لا يخرج إلى للنفط⁽¹⁾.

ـ قوله تعالى: «أَكُرِّمَ الْمُسْلِمِينَ بِالْعَالَمِينَ • وَأَنْ أَتَيْمُرَا الصَّلَاةَ فَأَقْرَرَا» (الأعراف/72).

في قوله تعالى (وَأَنْ أَتَيْمُرَا) عدة وجوه:

الوجه الأول: أنه في محل نصب بفعل القول، لأنه معطوف على قوله: (قل إن هدى
الله هو المدى) والتقدير: قل إن هدى الله هو للهدي وقل لقيموا⁽²⁾.

الوجه الثاني: أنه معطوف على معنى قوله: (الْمُسْلِمِ) لأن في تقدير لأن نسلم⁽³⁾.

وقد لجاز مسيبوه يصل (إن) للمصدرية التناصبة بفعل الأمر⁽⁴⁾ قال مسيبوه:
ـ ونقول: كتبت إليه بأن قم⁽⁵⁾ أي: بالقيام؛ وعلى هذا قيل تقدير قوله: (الْمُسْلِمِ، وَأَنْ أَتَيْمُرَا)
هو: للإسلام ولإقامة الصلاة⁽⁶⁾. وهذا الوجه هو الذي نطمئن إليه لأنه أقل تكالفاً بذلك هو من
باب حرف المصدر للمنسبك على مثاله.

الوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على معنى قوله: (إثنا) لأنه في معنى: إن
لثنتا⁽⁷⁾، ولستبعده لسمين الحلبى بقوله: «وهو غير ظاهر»⁽⁸⁾.

(1) ينظر: تحصل على المعنى في العربية، 234.

(2) ينظر: ترتيبان، 1/508؛ و فخر المصنون، 3/95.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/256؛ وينظر: إعراب قرآن، 315.

(4) ينظر: الفرز المصنون، 3/96.

(5) الكتاب، 3/162.

(6) ينظر: الفرز المصنون، 3/96.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/256.

(8) الفرز المصنون، 3/95.

الوجه الرابع: أن يكون في محل نصب عطفاً على المفعول للثاني للمقتدر لل فعل (أُمِّنَا) والتقدير: وأمرنا بالإيمان، وبإقامة الصلاة، وذكر ذلك ابن عطية⁽¹⁾.

قال أبو حيّان: متعلقاً على هذا الوجه: وهذا للتباين به، إذ لا بد من تقدير المفعول للثاني لـ(أُمِّنَا) ويجوز حذف المعطوف عليه لفهم المعنى⁽²⁾. وذكر مكي بن أبي طالب كلاماً قريباً مما ذكره ابن عطية، إلا أنَّه لم يصرح بحذف المعطوف عليه، بل ذكر بأنَّ (أن) في موضع نصب بحذف حرف الجر والتقدير: وبيان لهموا⁽³⁾ وهذا معنى قول ابن عطية إلا أنَّ ابن عطية قد لوضع ذلك بحذف المعطوف عليه⁽⁴⁾.

الوجه الخامس: ابن الكلام في قوله: (وَأَمِّنَّا إِنْسِلِمَ) محمول على معنى: قيل لنا اسلموا فعطف قوله: (وَأَنَّ أَقِيمَ) على هذا المعنى والتقدير: قيل لنا اسلموا وأنْ لهموا⁽⁵⁾.

4- فرامة أبي وزيد بن علي: «تَأَلَّوْهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا» [الفتح/16]. بحذف اللون من (يُسْلِمُوا) على النصب⁽⁶⁾.

وخرجت فراءة النصب هذه على بضم الهمزة وفتح الراء (أن) وهي التي عملت النصب في الفعل (يُسْلِمُوا) والمصدر للمنسوب من (أن) وما في حيزها معطوف على مصدر متوقف، والتقدير: يكون قتال أو إسلام، أي لحد هذين؛ وهذا مذهب جمهور البصريين⁽⁷⁾،

(1) ينظر: المحرر الوجيز، 2/308.

(2) البحر لمحيط، 4/164.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/256 ، والذر المصنون، 3/95.

(4) ينظر: الذر المصنون، 3/95.

(5) ينظر: للتباين، 1/508.

(6) ينظر: البحر لمحيط، 8/94.

(7) ينظر: الذر المصنون، 6/162.

فأليهم يقترون (أن) مضمرة بعد (أو) إذا كانت بمعنى (إلا) و(حتى) كما في هذه القراءة⁽¹⁾.

قال الأسفرييني: «ولفعل بعد (أو) منتصب بإضمار (أن) وذلك إذا كانت (أو) بمعنى (إلى) لو (حتى) لو (إلا) وإن لم يكن في معناها فلا يجوز في ما بعدها إلا لرفع⁽²⁾ ونقل عن لكساتي أنه قدر (أو) بمعنى (حتى) أي: حتى يسلمو؛ وعلى هذا التقدير يكن قوله: (أَنْ يُسْلِمُوا) خبراً بوقوع القتال والإسلام، ويكون القتال مبيباً للإسلام لو يكون الإسلام نهاية ينتهي القتال عند وجوده⁽³⁾. ومثل القراءة من نصب الفعل للمضارع بعد (أو) قول أمريه الفيس:

فَقْتَلْتُ لَهُ لَا تَبِكِ عَيْنُكِ إِنَّمَا تَحْلُولُ مَكَانًا لَوْ نَمُوتُ فَنَعْتَرَا⁽⁴⁾

أي: إلا أن نموت⁽⁵⁾، ويجوز أن تكون (لو) بمعنى (حتى) ويكون التقدير: حتى نموت⁽⁶⁾، وعلى مذهب القراءة وبعض الكوفيين فإن النصب في (يُسْلِمُوا) على الخلاف، وذهب الجزمي إلى أنه منصوب بـ(أو) نفسها⁽⁷⁾.

(1) ينظر: المقتصب، 28/2.

(2) فتحة الإعراب، 20.

(3) شرح المفصل، 6/265.

(4) ديوانه، 66.

(5) ينظر: المقتصب، 28/2.

(6) ينظر: شرح المفصل، 6/266.

(7) ينظر: الإنصاف، 2/556.

وَفِيمَا يَلْتَمِي جُنُولُ الْأَيَّاتِ لِتِي وَرِبَتْ شَاهِدًا عَلَى عَطْفِ الْفَعْلِ عَلَى مُصْدَرِ مَتَوْهِمٍ:

الآية	رقمها	الصورة	الشاهد	ت
﴿وَلَا مَرْسَأَةً لِّالشَّجَرَةِ تَكُرُّ أَيْمَنَ الظَّالِمِينَ﴾	35	البقرة	نصب (فتكوننا) بـأيـن مضمـرة على مصدر متـوهـم	1
﴿وَلَا تَلْبِسْرَا الْحَنَقَ بِالْبَاطِلِ وَمَكْثُرُ الْحَنَقِ﴾	42	البقرة	نصب (وتكتـموا) بـأيـن مضمـرة على مصدر متـوهـم	2
﴿وَإِنْ هَذِهِمَا وَمَنْزُولُهُمَا الْقُرْآنُ فَهُوَ حِجْرٌ لِّكُمْ وَمَكْثُرٌ عَنْكُمْ﴾	271	البقرة	نصب (ويـفكـر) بـأيـن مضمـرة على مصدر متـوهـم	3
﴿لَا جَنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّمْتُمُ الْسِّنَامَ تَسْرُمُمْ أَوْ قَرَضْتُمُ الْمَنَ قَرِضْتُمْ﴾	236	البقرة	نصب (أو تـقرـضـوا) بـأيـن مضمـرة	4
﴿إِنْ يُبَدِّلْ أَمَانِي أَنْ تَكُونُ أَنْ هَذِهِ بِحَلَالٍ كُمْ بِاللهِ فَيَعْلَمُ﴾	284	البقرة	نصب (فيـغـرـفـ) بـأيـن مضمـرة	5
﴿بِالْيَتَمِ كُنْتُ مُهَمَّهُ فَلَمَرَزَ قَوْزَ قَوْزَ أَعْلَمْ﴾	73	النساء	نصب (فـأـلـوزـ) بـأيـن مضمـرة	6
﴿كَلِّ أَنْتَ أَنْ يَأْكُلُوا بِالْمَيْلَةِ عَلَى وَجْهِهِ أَنْ يَمْكُلُوا﴾	108	المائدة	نصب (أو يـخـلـوـ) بـأيـن مضمـرة	7
﴿وَلَمْ يَأْتِكُلِّ بِالْمَالِيْنَ • وَأَنْ تَقِيمُوا﴾	71 72	الأعـام	نصب (ولـنـقـيمـوا) بـأيـن مضمـرة	8
﴿وَلَدُعْبُ عَيْظَافُلِهِمْ وَقَرْبُ اللَّهِ عَلَى مِنْ بَيْنِ أَيْمَانِهِ﴾	15	التوبـة	نصب (ويـتـوبـ) بـأيـن مضمـرة	9
﴿فَلَمْ يَسِرِّي أَنِّي الْأَرْضَ تَكُونُ لَهُ قَلْبٌ﴾	46	الحجـ	نصب (فتـكونـ) بـأيـن مضمـرة	10
﴿أَنْ يَوْمَنَنْ بِمَا كَبِيرًا وَيَعْدَ عَنْ كَبِيرٍ﴾	34	الشورـى	نصب (ويـغـفـرـ) بـأيـن مضمـرة	11
﴿فَلَأَطْرُمَهُمْ أَنْ يَسْلُمُونَ﴾ في فـرـاةـةـ من فـرـأـ	16	الفتحـ	نصب (فـيـسلـموـ) بـأيـن مضمـرة	12
﴿إِنْ بِالْكُمْ مَا يَحْكُمُ تَخْلُرُ وَيَمْرُجُ﴾	37	محمدـ	نصب (ويـغـرـجـ) بـأيـن مضمـرة	13

بـ- ما عطف على مصدر صريحة منكود في الجملة

أـ قوله تعالى: «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرَضاً حَسَناً فَيَضَعُنَّ لَهُ» [البقرة/245]. في قراءة ابن عامر وعاصم ويعقوب بنصب (فيضاعن) ⁽¹⁾.

وخرجت قراءة للنصب هذه بوجهين:

لوجه الأول: أن يكون قوله: (فيضاعن) معطوفاً على معنى (قرض) دون لفظه، والمعنى: من ذا الذي يكون منه قرض فتضعيف من الله تعالى ⁽²⁾.
ووجه نصبه له أنه حمله على المعنى، ولضرر بعد الفاء (ان) ليكون مع الفعل مصدرأً، فتطغى مصدرأً على مصدر، فلما لضمرت (ان) نصبت الفعل... فلما كان معنى مصدر الكلام للمصدر جعل للثاني المعطوف بالفاء مصدرأً ليعطى مصدرأً على مصدر فاحتاج إلى إضمار (ان) لتكون مع الفعل مصدرأً فتصب الفعل، فالفاء عاطفة للترتيب على لصلتها في باب العطف ⁽³⁾.

لوجه الثاني: أن يكون جواباً للإستفهام على المعنى لأن المستفهم عنه وإن كان المقرض في اللفظ فهو عن الإقرارض في المعنى، فهو في معنى: ليقرض الله أحد فيضاعنه؟ وإنما كان جواباً للإستفهام على المعنى دون اللفظ، لأن المستفهم عنه في اللفظ للمقرض وليس للقرض ⁽⁴⁾. وذكر بعض النحوين أن الاستفهام إذا كان عن المسند إليه للحكم وليس عن الحكم فإنه لا يجوز نصب الفعل للمضارع بأن مضمرة بعد الفاء في جواب الاستفهام، ورد أبو حيان هذا القول، وذكر بأن هذا محجوج بهذه القراءة المتواترة ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: التشر في القراءات العشر، 2/172.

(2) ينظر: البيان، 1/164.

(3) مشكل إعراب القرآن، 1/133 وما بعدها.

(4) ينظر: التبيان، 1/194؛ والجرهر، 2/624.

(5) ينظر: البحر للمحيط، 2/61.

2- قراءة لبي عمرو: **(فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالنَّجْعَ أَوْ أَمْرِ مِنْ عِنْدِهِ فَبَصِّرُوا عَلَىٰ مَا أَسْرَى فِي أَنْفُسِهِمْ قَادِسِينَ • وَبَيْتُ الَّذِينَ آمَنُوا)** [المائدة/52-53].

بنصب (بِيَتُولُ) مع اللول⁽¹⁾ وفي نصب (بِيَتُولُ) وجوه:

الوجه الأول: أن يكون معطوفاً على (الفتح) وهو مصدر، وللذي سوّغ عطف الفعل على المصدر هو لأن (بِيَتُولُ) فعل منصوب بـ(أن) مضمرة، و(أن) مع الفعل في تقدير مصدر، فيكون بذلك قد عطف مصدرًا على مصدر⁽²⁾، وهذا كقول الشاعرة:

للبس حباء وتقرب عنى⁽³⁾

الوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على معنى قوله: (أن يأتني) لأنّه محمول على تقدير (أن) بعد (عسى) فعطف قوله: (بِيَتُولُ) على هذا المعنى⁽⁴⁾، والتقدير: فعسى لأن يأتني الله بالفتح، ويقول للذين آمنوا على هذا التقدير تكون (عسى) تامة لأنها أُسندت إلى (أن) وما في حيزها فلا تحتاج إلى ربط⁽⁵⁾.

قال أبو حيان: وهذا الذي يسميه للنجيبون العطف على التوهم، يكون الكلام في قالب فبقتره في قالب آخر⁽⁶⁾.

(1) ينظر: للنشر في فقرات العشر، 2/191.

(2) ينظر: للبيان، 1/296، وإعراب القرآن، 289، ومنكل إعراب القرآن، 1/228.

(3) هذا البيت لميسون الكلابية، زوج معلوية بن لبي سفيان - رضي الله عنهما - ينظر: الحمسة البصرية، 72/2.

(4) ينظر: للبيان، 1/444، والجوهر، 2/627.

(5) ينظر: للذر المصنون، 2/545.

(6) البحر للمحيط، 3/521، وينظر: للمجيد (فتح صلبة)، 583.

وذهب للعكري إلى أنه لا يجوز عطف (بَيْتُول) على لفظ (أَنْ يَأْتِي) لأن قوله: (أَنْ يَأْتِي) خبر (عَسَى) وفيه ضمير يعود إلى اسم (عَسَى) لما (بَيْتُول) فليس فيه ضمير يعود إلى (عَسَى) فلا يصح عطفه على الخبر لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه⁽¹⁾.

الوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على لفظ (أَنْ يَأْتِي) الواقع خبراً عن (عَسَى) على تقدير ضمير محفوظ في (بَيْتُول) والتقدير: ويقول للذين آمنوا به⁽²⁾.

الوجه الرابع: أن يكون معطوفاً على قوله: (صَبَرُوا) قال لبيو للبركات الأنباري: وفي هذا الوجه بعده وهو مع بعده جائز⁽³⁾.

الوجه الخامس: أن يكون معطوفاً على لفظ (يَأْتِي) على أن (أَنْ يَأْتِي) في تأويل مصدر وقع بدلاً من اسم (عَسَى) و(عَسَى) تامة⁽⁴⁾، وعلى ذلك يمكن عطف مصدر على مصدر وللذي نطئه هو الوجه الثاني لأنه على ما فيه من تأويل تقييم (أن) بعد (عَسَى)، لَا أنه أقل الوجوه تكلاً فهو من عطف المصدر للمنسوب على مصدر مثله.

3- قوله تعالى: «فَلَمَّا سَمِّيَ بِالْقُسْطِ وَأَقِمُوا وَجُورَمَكْرَعَةَ كُنْ مَسْجِدٌ» [الأعراف/29].

في عطف قوله: (فَأَقِمُوا) وجوه:

الوجه الأول: أن يكون معطوفاً على موضع (القسط) على المعنى⁽⁵⁾.

(1) ينظر: للتبيان، 1/444.

(2) ينظر: للتبيان، 1/444.

(3) للبيان، 1/296.

(4) ينظر: للتبيان، 1/444.

(5) ينظر: للتبيان، 1/563.

لأن (القسط) مصدر ينحل لحرف مصدرى مع فعل لمى، فعطف (وَأَقِيمُوا)
على هذا المعنى، والتقدير: قل لمى ربى بـأـن لـفـسـطـوا وـلـقـيـمـوا، والمصدر ينحل
لـ(أـن) وـفـعـل الـأـمـرـ كـهـا يـنـحـلـ لـ(أـن) وـفـعـلـ الـعـاـصـيـ وـالـمـضـارـعـ^(١).
الوجه الثالثى: ذهب للزمخشري إلى أن (أَقِيمُوا) هو مقول لقول محنوف والتقدير:
وقل لقيموا وجوهكم، أي: لقصدوا عبادته؛ وهو معطوف على قوله: (أَمْ سَرِّيـ)
المقول لـ(قل) للمفروض به^(٢).

الوجه الثالث: أن يكون معطوفا على فعل لمى محنوف تقديره: فاقبلوا ولقيموا^(٣).
الوجه الرابع: أن يكون معطوفا على جملة (أَمْ سَرِّيـ بـالـقـسـطـ) وجاز عطف الأمر
على الخبر لأن قوله: (قـل أـمـ سـرـّـيـ بـالـقـسـطـ) قول، والأمر لا يكون إلا كلاماً والكلام
قول، وكأنه قال: يقول ربى لفسطوا ولقيموا، فعطف (وَأَقِيمُوا) على هذا المعنى^(٤).
وفيما يبدو لنا لأن هذا الوجه هو من أقل الوجوه تكلاً ولاستima لأن عدداً من
العلماء لجازوا عطف الجملة الإنسانية على الخبرية^(٥).

4- قوله تعالى: «وَمَا كَانَ لِسَنِي أَنْ يُكَلِّمَ اللَّهَ إِلَّا وَحْيًا أَنِّي مِنْ قَرَاءَ حِجَابِ أَنِّي
بِرَسِيلَ سَرْوَلًا» [الشورى/51]. بنصب (رِسِيل) وهي قراءة لجمهور غير نافع^(٦).
وفي نصب (رِسِيل) وجوزه:

(١) ينظر: لذر المصنون، 3/257.

(٢) ينظر: الكشف، 361.

(٣) ينظر: التبيان، 1/1563؛ ولذر المصنون، 3/257.

(٤) ينظر: لذر المصنون ، 3/257؛ وحلشة الشهيب، 4/270.

(٥) ينظر: مغني للثبيب، 631.

(٦) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، 2/253.

الوجه الأول: أن يكون معطوفاً على معنى قوله: (إِلَّا وَحْيَا) لأنَّه في تقدير: أن يرسل رسولاً، و (أن) مع الفعل في تقدير مصدر معطوف على (وَحْيَا) فهو من عطف المصدر على المصير⁽¹⁾.

قال ابن السراج: **فـ(إن)** مع الفعل بمنزلة لل مصدر، فإذا نصبت فــ
عطفت لــ اسم على اسم ولو لا ذلك لضمرت **(إن)** ما جاز أن تعطف الفعل على الاسم
لأن الأسماء لا تعطف على الأفعال ولا تعطف الأفعال على الأسماء⁽²⁾.

وقيل لهن (بُرْسِل) معطوف على معنى (وَحْيًا) لأن (وَحْيًا) مصدر مقتضى
ـ(أن) والفعل والتقدير: إلا أن يوحى إليه لو أن يرسل⁽³⁾.

ونقل مسيبويه هذا للوجه عن شيخه للخليل إذ قال: «سألت الخليل عن قوله عزوجل: (إِنَّمَا كَانَ يُبَشِّرُ أَنْ يُكَلِّمَ اللَّهَ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَأْيٍ). حِجَابٌ أَوْ يُبَرِّسِلَ رَسْمًا لِفِي رُوحِي بِأَذْنِهِ مَا يَشَاءُ». فزعم أن النصب محمول على (إن) سوى هذه للتي قبلها ولو كانت هذه الكلمة على (إن) هذه لم يكن للكلام وجه ولكن لما قال: «إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَأْيٍ. حِجَابٌ» كان في معنى: «إِلَّا أن يوحى؛ وكان (أَوْ يُبَرِّسِلَ) فعلًا لا يجري على (إِن) فاجري على (إن) هذه كثة قال: «إِنْ يوحى لو يرسل لأنك لو قال إِلَّا وَحْيًا وإِلَّا أن يرسل كان حسناً، وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال فحملوه على (إن)...»⁽⁴⁾

(١) ينظر: البيان، ٢/٣٥١؛ وشرح التصريح، ٤/١٧٠.

الأصول، 149/2 (2)

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/647؛ وللذر المصنون، 6/88.

(4) لكتاب، 3/49؛ وينظر: إعراب القرآن، 805؛ ومعاني القرآن وإعرابه، 306/4.

الوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على الضمير الذي يتعلّق به (من فرما حجاب)
 لأنّه في تقدير: لو بكلمته منوراه حجاب، وهذا الفعل المقتضى معطوف على (وحياناً)
 والمعنى: إلّا بحري لو يسمع من وراء حجاب لو لإمثال رسول⁽¹⁾.

قال العكيري: «ولا يجوز أن يكون [أَنْ يُرِسِّلَ] معطوفاً على (أنْ
 يُكَلِّمَه) لأنّه يصيّر معناه: ما كان ليشرّ لن يكلّمه الله ولا أن يرسل إليه رسولًا
 وهذا فاسد؛ ولأنّ عطفه على (أن يكلّم) للموجودة يدخله في صلة (أن) و (إلا وحياناً)
 يفصل بين بعض الصّلة وبعض، لكونه منقطعًا»⁽²⁾.

الوجه الثالث: ذكر ابن الحاجب أن قوله: (أَنْ يُرِسِّلَ) بالتنصّب لصلة: لو ذا إرسال،
 وهو معطوف على (وحياناً) ولما حذف للمضارف وجاءت (أن) وللفعل في موضع
 المصدر، جاز حذف (أن)⁽³⁾.

وفيما يبدو لنا أنّ الوجه الأول هو ثلث هذه الوجوه تكالفاً لبعده عن التأويل
 والتقدير، ولذلك على المعنى.

(1) ينظر: لذر المصنون، 88/6.

(2) القيلين، 2/1136، وينظر: للبيان، 2/351.

(3) ينظر: لمالي بن الحاجب، 1/115.

وَفِيمَا يَأْتِي جُدُولٌ بِالآيَاتِ لَتَرَى شَاهِدًا عَلَى عَطْفِ الْفَعْلِ عَلَى مَصْدِرِ صَرْبِيجِ:

الآية	المنسوب	رقمها	الشادد
«عَذَّلَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا الرَّأْيَ لَا كَرِهُوا مِنْهُمْ» 1	البقرة	167	نصب (فترا)
«بِرِيدَ اللَّهِ مَكْرُمُ الْبَرِّ فَلَا يُرِيدُ مَكْرُمَ الْمُنْكَرِ لِمَنْ كَفَرَ» 2	البقرة	185	نصب (اتكلوا)
«مَنْ ذَا الَّذِي يُرِضُ اللَّهَ قَدْ صَاحَبَ إِيقَاعَهُ» 3	البقرة	245	نصب (يضاوغه)
«عَجَّلَ اللَّهُ إِلَيْهِ الْأَيْمَنَى لِكُرْكُلَتْسِ تَلْكُوكِيرِب» 4	آل عمران	126	نصب (واتطعن)
«عَدَّلَتْ مُرْعَطْلَنَةَ الْلَّاتِقَنْ * دِيكَرْ أَمَدَ الْإِغْلِل» 5	المائدة	47-46	نصب (وليحكم)
«فَسَيَّ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْمَعْلُوْمِ أَوْ أَنْ يَرْسِمَ عَلَيْهِ تَصْيِيرًا عَلَى سَارِقَانِي لَشَمَّهَ تَاصِنْ * دِيمُولَ الَّذِينَ آتَرَا» 6	المائدة	-52 53	نصب (ويقول)
«بُوْجِي مَعْصِمَهُ إِلَى تَصْفِرْ زَحْرَفَ الْقَوْلُ غَرْدَهَ اِلْكَرْتَنَا * سَكَكَ مَاسَّلَهُ فَنَدَهُمْ رَهَنَتْرَهُنْ * وَلَكَسْتِي إِلَيْهِ» 7	الأئمَّة	-112 113	نصب (ولتصفى)
«كَلَّ أَنْ مَرَقَيِي بِالْقَطْطَانِ تَأْتِرَا» 8	الأعراف	29	نصب (ويتموا)
«فَنَدَلَّا مِنْ شَعْمَا بَسَّمَرَ الْقَأَنْزَرَكَ» 9	الأعراف	53	نصب (فيثروا)
«لَوَأَنَّا لَيْ مَكْرُورَهُ أَوْ أَعِي إِلَى سَكَكَ شَكِيدَهُ» 10	هود	80	نصب (لو لوى)
«مَذَابِلَهُ لَلَّاهَسِ مَكِيلَهَ دَابِهِ» 11	پيراهيم	52	نصب (يلذردوا)
«بَلْ مَتَنِي بِالْحَنْعَنْ عَلَى الْبَاطِلِهِ يَكِيْمَهُ» 12	الأنبياء	18	نصب (فيغمفه)
«عَنْ أَكَانَهُ أَنْ يُرِسَلَ الرِّيَاحُ سِرَّهُ كَمِيلَيْكَسْ كَرِمَهُنْ سَحَسِهِ» 13	الروم	46	نصب (لينيقم)
«الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ سَكَكَهُ مَرَقَعَنْ تَعْجَلَهُ» 14	سما	6	نصب (وجهدي)
«لَوَأَنَّ لَيْ كَنْ تَأْكُونَ مِنَ الْحَسِينَ» 15	الزمر	58	نصب (فاكون)
«دِيَسَلَرَ الَّذِينَ يَجَاهُلُونَ» 16	الشورى	35	نصب (ويعلم)
«فَتَأَكَّلَنْ لَيْتَرَ أَنْ بَكَلَسَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ جَاهَأْ مِنْ وَهَرَ» 17	الشورى	51	نصب (يرسل)

2- عطف مصدر صريح على فعل منصوب بـ (أن) مضمرة لتلوكه به

ونلك في قوله تعالى: «كِتابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدِيقٍ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُذَكِّرَ بِهِ وَكَذِيرَ» [الأعراف/2].

يجوز في إعراب قوله: (وَكَذِيرَ) عدة لوجه:

الوجه الأول: أن يكون في محل نصب عطفاً على محل (التذكرة) في المعنى، لأن محله للنصب⁽¹⁾.

الوجه الثاني: أن يكون منصوباً على المصدر بفعل من لفظه معطوف على (التذكرة) والتقدير: وتنكر نكرا⁽²⁾.

الوجه الثالث: أن يكون منصوباً بالعطف على محل الهاه في قوله (به)⁽³⁾.

الوجه الرابع: لجاز للعكاري أن يكون حالاً من ضمير النصب في قوله: (أَنْزَلَهُوا) وجملة (التذكرة به) معتبرضة⁽⁴⁾، ولم يرتضى للستيني الحلبي هذا الوجه وردته بقوله: «هذا سهو، فإن اللواو مانعة من ذلك، وكيف تدخل اللواو على حال صريحة»⁽⁵⁾.

الوجه الخامس: وقيل هو في موضع رفع بالعطف على (كتاب)⁽⁶⁾.

(1) ينظر: لذر المصنون، 230/3.

(2) ينظر: إعراب القرآن، 326.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/481؛ وليبيان، 1/353.

(4) ينظر: التبيان، 1/555.

(5) لذر المصنون، 230/3.

(6) ينظر: إعراب القرآن، 336.

الوجه السادس: أن يكون موضع رفع على أنه خبر لمبتدأ محفوظ تقديره: هذه نكرا⁽¹⁾.

الوجه السابع: أن يكون في موضع جر بالعلف على (الذئب) لأنَّه في معنى الإنذار، فتعطف على هذا المعنى⁽²⁾؛ والوجه الأول هو الذي نطمئن إليه لأنَّه من عطف المصدر على المصدر، الا أنه عبر عن (الذكرى) بالمصدر للصريح لأنَّ (الذكرى) صفة ثابتة للكتاب ، لِمَا الإنذار فليس صفة للكتاب وإنما فيه آيات لذلك ، ومن هنا ناسب لاستعمال المصدر الصريح الدال على الثبات مع (الذكرى) لكونه صفة ثابتة.

3- عطف الفعل على فعل متوفه من مشتق ليتم الترجتس بين المتعلقين

ومن ذلك:

1- قوله تعالى: «وَإِذْ جَعَلْنَا الْيَتَامَاتِ لِلنَّاسِ فَأَمَّا قَائِمُوا فَأَخْلَقْنَا مِنْ مَنَامِ إِنِّي أَمِيرٌ مُّصْلِي» (البقرة/125).

في قراءة الجمهور عدا نافع ولين عامر (أَخْلَقْنَا) بصيغة الأمر⁽³⁾.

وخرجت قراءة الأمر هذه على جعل قوله: (وَأَخْلَقْنَا) معطوفاً على معنى

قوله (مَسْأَلَتْهُ) لأنَّ فيه معنى الأمر ، والتقدير: ثوبوا وتخروا⁽⁴⁾.

(1) ينظر: البيان، 1/353.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/481.

(3) ينظر: النشر في القراءات العشر، 2/167.

(4) ينظر: اللز المصنون، 1/64.

ولجاز بعضهم أن يكون قوله: (أَتَخْلِدُونَا) معطوفاً على قوله تعالى:
﴿يَا أَيُّهُ الْكٰرِبٰةِ إِنَّمَا تَعْمَلُ أَنْعَمٌ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة/122].
 هذا إذا كان الخطاب لبني إسرائيل، أي: لذروا نعمتي وتخذوا⁽¹⁾.
 ولستبعد لبو حيان هذين للوجهين، وذكر بأن قوله: (أَتَخْلِدُونَا) هو معمول
 لقول محنوف، وللتقدير: وقلنا تخذوا؛ وهذا إذا كان الخطاب في (أَتَخْلِدُونَا) موجهاً
 لسيدنا إبراهيم عليه السلام. وذرته، لو لتبينا محمد عليه وآله وآلته⁽²⁾.
 وقيل بأن قوله: (أَتَخْلِدُونَا) كلام مستأنف.قطع من الأول، فعطف جملة على جملة⁽³⁾.
 وهذا للوجه هو الذي نطمئن إليه لأنه بعيد عن تكلف للتقدير وحمل الكلام
 على غير ظاهره، ثم إن المعنى يحتمله، فبعد ما بين الله سبحانه حال البيت للحرام
 بأنه تعالى قد جعله قبلة للناس وحراماً أميناً مستأنف لكلام ولمرهم بأن يتذدوا من
 مقام إبراهيم عليه السلام مصلي.

2- قال تعالى: **﴿فَرَحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسِّرْشُرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحِظُواْهُمْ﴾** [آل عمران/170].

يجوز في إعراب قوله: (وَيَسِّرْشُرُونَ) لربعة لوجه:

الوجه الأول: لن يكون معطوفاً على قوله: (فرَحِينَ) لأن الفعل (يسِّرْشُرُونَ) في
 تأويل الاسم، وللتقدير: فرحيين ومستترین⁽⁴⁾.

(1) م. ن.

(2) ينظر: ق البحر للمحيط، 552/1.

(3) ينظر: إعراب القرآن، 139، والتبيان، 113/1.

(4) ينظر: لذر المصنون، 258/2، والمجد (تح عطية)، 248.

الوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على الاسم (فِرِّحَنْ) لأنَّه في تأييل الفعل فهو معنى (يفرُّحون) وقد عطف الفعل (تَسْبِّشُونَ) على هذا المعنى، وقد نكر هذا الوجه العكيري⁽¹⁾.

ورجح للستين للحلي الوجه الأول على هذا الوجه لذى ذكره العكيري إذ قال: «وللتَّقْدِيرِ الْأَوَّلُ لَوْلَى، لَأَنَّ الْإِسْمَ وَهُوَ (فِرِّحَنْ) لَا ضَرُورَةٌ بِنَاهِيَةٍ إِلَى أَنْ نَجْطَهُ فِي مَحْلِ فَعْلٍ مُضَارِعٍ حَتَّى نَتَأْوِلَ إِلَيْهِ، وَفَعْلٍ فَرِعٍ عَلَيْهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَرْدَدَ إِلَيْهِ»⁽²⁾.
الوجه الثالث: أن يكون خبراً لمبتدأ محنوف للتَّقْدِيرِ: وَهُمْ يَسْبِّشُونَ وَلَوْلَوْ لِلْحَالِ،
والجملة الاسمية حال من ضمير (فِرِّحَنْ) لو من ضمير المفعول في (أَتَاهُمْ)⁽³⁾.

الوجه الرابع: أن يكون مستأنفاً، ولو عطفت الجملة الفعلية على الاسمية⁽⁴⁾.
وهذا الكلام المتقدم ذكره في الآية يمكن أن يقال في قوله تعالى: «وَجَاهَاهُ فِي الدِّيَنَا وَالآخِرَةِ عَمِّنْ الْمُغَرِّبِينَ * وَيَكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهَدِ وَكَلَّا» الـ عِرَانَ/45-46]. فهي مثلك.

3- قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرْسٍ وَلَمْ يَرِدْ عَلَيْكُمْ مِنْ هَذَا زَرْ وَجَهًا» [النساء/1].

ذكر المعربون في عطف قوله (وَخَلَقَ) وجوهاً:

(1) ينظر: للتبیان، 310.

(2) الفرز المصنون، 2/258.

(3) ينظر: للتبیان، 310/1، والمجد (تح عطية)، 248.

(4) ينظر: الفرز المصنون، 2/258.

الوجه الأول: أن يكون معطوفاً على معنى قوله: (وَاحِدَةٌ) لأنَّه بمعنى لفعل والتقدير: من نفس وحدت، أي: لتفريت⁽¹⁾.

الوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على فعل محنوف، والتقدير: من نفس ووحدة نشأتها لو لبنتها وخلق منها زوجها، وإنما حذف هذا الفعل لدلالة المعنى عليه؛ وقد ذكر هذا الوجه للزمخشري⁽²⁾. وإنما لجأ للزمخشري إلى هذا الوجه لمرااعاة الترتيب الوجودي، لأنَّ خلق حواء قبل خلق الناس⁽³⁾.

الوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على صلة (الَّذِي) وهي قوله: (خَلَقَكُمْ) ولما كانت اللو لا تقتضي ترتيباً زمنياً على الصحيح جانت هنا على لعد محاملها في تقتضي المعطوف على المعطوف عليه، لأنَّ خلق حواء كان قبل خلق الناس⁽⁴⁾، وفي هذا الكلام ردًّا على للزمخشري الذي تكلَّف لبقاء المعطوف متأخراً بأنَّ قدر معطوفاً عليه قبلها متنقاً على المعطوف في الزمان والتقدير عنده: من نفس ووحدة نشأتها وخلق منها زوجها⁽⁵⁾.

قال للستين الحلببي ردًّا على كلام الزمخشري: «ولا حاجة إلى ذلك لأنَّ اللو لا تقتضي ترتيباً على الصحيح»⁽⁶⁾.

4- قوله تعالى: إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ إِنَّهُمْ أَفَضُوا اللَّهَ فِي ضَاحَّسُنَا» [العديد/18].

في عطف قوله: (وَأَفَضُّوا) وجوه:

(1) ينظر: للزمر المصنون، 295/2.

(2) ينظر: للكتاف، 214، وما بعدها.

(3) ينظر: للزمر المصنون، 295/2.

(4) للمجيد(تحف عطية)، 282.

(5) م. ن.

(6) للزمر المصنون، 295/2.

الوجه الأول: أن يكون معطوفاً على معنى اسم الفاعل في قوله: (**المُصلَّغُونَ**) لأنَّ (الـ)⁽¹⁾ بمعنى (الذين) ولسم الفاعل بمعنى الفعل⁽²⁾ لأنَّ لما وقع صلة لـ(الـ) حل محل الفعل⁽³⁾ والتقدير: إنَّ **الذين** تمسقاً وقرضاوا.

ولم يرتضى أبو حيَّان هذا الوجه وقال: **وَلَا يَصْحُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى** (**الْمُصلَّغُونَ**) لأنَّ المعطوف على الصلة صلة وقد فصل بينهما بمعطوف وهو قوله: (**الْمُصلَّغَاتِ**) ولا يصح أيضاً أن يكون معطوفاً على صلة (الـ) في (**الْمُصلَّغَاتِ**) لاختلاف الضمير، إذ ضمير (**الْمُصلَّغَاتِ**) مؤنث، وضمير (**أَتَرَضُوا**) منكر⁽⁴⁾.

وابن سينا للحلبي شيخه في اعترافه إذ قال: **وَهُوَ فَاسِدٌ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ لِفَصْلِ بَيْنِ الْعَصَمِ وَالصَّلَةِ بِالجَنْبِ**⁽⁵⁾. وذكر أبو البركات الأبياري لأنَّ قوله: (**الْمُصلَّغَاتِ**) لا يكون فلصلاً بين الصلة والموصول، لأنَّه بمعنى: **وَاللَّاتِي تَسْتَدِّنَ**⁽⁶⁾.

الوجه الثاني: أن يكون معتبراً بين سمي (إنـ) وخبرها وهو قوله: (**ضَاعِفَ طَهْرًا**).

وجاز هذا الاعتراض لأنَّه يؤكد الأول، وإذا كان الإعتراض يؤكد الأول كان جائزأ، كقول الشاعر:

إِلَّا هُلْ ثَاهِمَا وَالْحَوْلُثُ جَمَّةٌ
بَلْ لَمْ رَأِيْقِيْسِيْنْ تَمَكَّنَ بِيَقْرَأِ.

فقوله: **وَالْحَوْلُثُ جَمَّةٌ**، اعترض بين الفعل وهو (أناها) والفاعل وهو (بلْ لَمْ رَأِيْقِيْسِيْنْ) إلا لأنَّه لمَّا كان ذلك مُوكداً للمعنى، كان جائزأ⁽⁶⁾.

(1) **البيان**, 2/1209؛ وينظر: **البيان**, 2/442؛ **فتحة الإعراب**, 200، **المقصد**, 2/1153.

(2) ينظر: **ذর المصنون**, 6/279.

(3) **البحر المحيط**, 8/222؛ وينظر: **العطف في العربية**, 86.

(4) **ذر المصنون**, 6/279.

(5) ينظر: **البيان**, 2/422.

(6) من، والبيت من شوادد ابن جنِي في **الخصائص**, 1/335، وتنبه لأمر القيس، ولم نجده في ديوانه.

ونكر العكيري لأن قوله: (وَأَقْرَضُوا) إنما كان معتبراً بين ابن وخبرها،
لكي لا يعطى الماضي على لسم الفاعل⁽¹⁾، واعتراض عليه السمين للطبي بأن لسم
الفاعل متى وقع صلة لـ(الـ) صلح للأزمنة الثلاثة⁽²⁾.
الوجه الثالث: أن يكون صلة لموصول محنوف دلالة (الـ) في (المُصدِّقُونَ
وَالْمُصدَّقَاتِ) عليه، كأنه قيل: إن المصدقين والمصدقات ولذن تفرضوا، ولختار
أبو حيان هذا الوجه⁽³⁾.

والذي نطمئن عليه هو أن قوله: (وَأَقْرَضُوا) معطوف على لسم الفاعل
(المُصدِّقُونَ) لأن لسم الفاعل في قوة الفعل، بل هو فعل عند الكوفيين⁽⁴⁾، ف قوله
سبحانه: (إِنَّ الْمُصدِّقُونَ وَالْمُصدَّقَاتِ) هو في معنى: إن الذين تصدقوا ولذن
تصدقن؛ فعطف قوله: (وَأَقْرَضُوا) على هذا المعنى؛ وإنما عدل عن التقابل بين
المتعاطفين فلم يقل: إن المصدقين والمصدقات والمفترضين، إلى هذا الأسلوب تبادر
على أن الصدقة لازمة ثابنة وأن التصديق وصفهم العام الثابت فهي متكررة على
جهة الثبوت بخلاف الإقرار لغرض فإنه ليس ثابتاً ثبوت الصدقة ولذا لم ترد صفة
الإقرار بالصيغة الاسمية في القرآن الكريم⁽⁵⁾.

(1) ينظر: *التبیان*، 1209/2.

(2) ينظر: *لتر المصنون*، 279/6.

(3) ينظر: *البحر المحيط*، 222/8.

(4) ينظر: في هذه المسألة: المصطلح للكوفي، 36.

(5) على طريق التفسير البهائلي، دفنشل الصمراني، 272/1.

5- قوله تعالى: «أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الظَّبَابِ فَوْقَهُ صَلَاتٍ وَيَعْصِنَ» [المك/19]

هوله: (يَعْصِنَ) فعل معطوف على لسُم الفاعل (صلاتٍ) والمسوغ لذلك هو أن الكلام محمول على المعنى، والتقدير عند أبي البقاء: يصفن ويغبن⁽¹⁾، وقد لجاز للنحوين عطف الفعل على الاسم إذا كان في معناه⁽²⁾. وقدره للمتنين للحلبي بـ(قلبصان) لأن الفعل مذوق بالاسم، ولم يرتفع تقدير أبي البقاء إذ قال: «قول أبي البقاء: معطوف على لسُم الفاعل حملًا على المعنى أي: يصفن ويغبن ... لا حاجة إلى تقديره (يصفن ويغبن) لأن الموضع للاسم فلا يؤوله بالفعل»⁽³⁾.

قال أبو حيان: «ومثل هذا للعطف فصريح، وعكسه جائز، إلا عند السهيلي فله قبيح نحو قوله:

بَاتْ يُعْشِيْهَا بَعْضُ بَقْرِيْرِ
يُقْصِدُ فِي لَسْوِقِهَا وَحَتَّىِ⁽⁴⁾

ويثير للصيغة الاسمية في (صلاتٍ) على الصيغة للفعالية هو للإشارة إلى «الخلاف الدلالة وذلك لأن دلالة الفعل غير دلالة الاسم، فال فعل يدل على الحدوث والتتجدد، والاسم يدل على الثبوت... فإذا لفظت المقام الحدوث جيء بالفعل، وإذا لفظت الثبوت جيء بالاسم، فجاء بـ(صلاتٍ)... على صيغة الاسم للدلالة على الثبوت، وذلك لأن الطير يصنف جناحه عند الطيران وهي الحالة للثابتة، وجاء بـ(يَعْصِنَ) على الفعل لأن القبض حالة ليست ثابتة»⁽⁵⁾.

(1) ينظر: التبيان، 1233/2.

(2) ينظر: شرح التصریح، 3/499؛ والنحو القرآني، 491.

(3) للز المقصون، 6/346.

(4) البحر المحيط، 8/297، وينظر: ارتساف الضرب، 2/664؛ والبيت لمجهول لا يعرف قاتله، ينظر: المقاصد النحوية، 4/174.

(5) معنی النحو، 3/231.

4- العطف على فعل متوهם من سياق الكلام

ومن ذلك ما قيل في قوله تعالى: «.. يَعْلَمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ فَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكِينَ يَأْتِيهِ مَارِفَةٌ وَمَارِفَةٌ فَمَا يَعْلَمُانِ مِنْ أَهْدِ حَتَّى يَهُوَا إِنَّا عَنْ فِسْرَةٍ فَلَا تَكُنْ فَيَعْلَمُونَ مِنْهُمَا مَا يَقْرُنَ بِهِيَنَ السِّنِّ وَزَوْجِهِ..» [البقرة/102]

في تحرير قوله تعالى: (فَيَعْلَمُونَ) وجود الإعراب: فقد رجح لفڑاء لـ ن يكون معطوفاً على معنى قوله: (إِنَّا عَنْ فِسْرَةٍ)⁽¹⁾، لأنَّه بمعنى: فلا تتعلم السحر فيأبون فـيتعلمون ما يضرُّهم؛ وقد لستحسن للزجاج هذا للوجه إذ قال: 'وهذا قول حسن'⁽²⁾.

وذهب العكبري إلى أنه معطوف على قوله: (وَمَا يَعْلَمَانِ) من غير أن يكون دخلاً في النفي، لأنَّ قوله: (وَمَا يَعْلَمَانِ) وإنْ كان منفياً لفظاً إلا أنه موجب في المعنى لأنَّ المعنى: يـعلمان الناس المـسـحر بعد قولهما: إِنَّا عَنْ فِسْرَةٍ فـيـتـطـمـونـ⁽³⁾. وقد لـرتـضـى لـلـزـجاجـ هـذـا لـلـوـجـهـ وـقـالـ: 'وـالـأـجـرـ فـيـ هـذـا لـنـ يـكـونـ عـطـفـاـ عـلـيـ (يـعـلـمـانـ فـيـتـعـلـمـونـ) وـلـسـتـغـيـ عنـ نـكـرـ (يـعـلـمـانـ) لـمـاـ فـيـ الـكـلـامـ مـنـ لـتـلـيلـ عـلـيـهـ'⁽⁴⁾. كما رـجـحـهـ لـلسـتـينـ الـحـلـيـ وـجـعـلـهـ مـنـ لـظـهـرـ لـلـوـجـهـ⁽⁵⁾. ولـجازـ لـفـڑـاءـ لـنـ يـكـونـ معـطـوـفـاـ عـلـيـ قـوـلـهـ: (يـعـلـمـونـ النـاسـ السـحـرـ) إذ قال: 'فـيـتـعـلـمـونـ' لـيـسـ بـجـوـبـ

(1) يـنظـرـ: معـانـيـ لـلـقـرـآنـ، 64/1.

(2) معـانـيـ لـلـقـرـآنـ وـإـعـرـابـهـ، 164/1.

(3) يـنظـرـ: التـبـيـانـ، 100/1، وـالـلـتـرـ لـلـمـصـونـ، 234/1.

(4) معـانـيـ لـلـقـرـآنـ وـإـعـرـابـهـ، 164/1.

(5) يـنظـرـ: التـرـ لـلـمـصـونـ، 324/1.

قوله: (بِمَا يَعْلَمُنَّ) بينما هي مردودة على قوله: (يَعْلَمُونَ النَّاسَ السُّحْرَ) فيتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم فهذا وجه ...⁽¹⁾ وقد اعترض لزجاج هذا للقول وقال بذلك خطأ⁽²⁾ ونكر للخالص كلاماً مثل ذلك إذ قال: «قول الفراء: إنه نعم على (يَعْلَمُونَ) غلط لأنه لو كان كذا لوجب أن يكون (فيتعلمون منهم) قوله: (منهما) يمنع أن يكون للتفسير: «ولكُنَّ الشَّيَاطِينَ كُفَّارٍ يَعْلَمُونَ النَّاسَ السُّحْرَ فَيَعْلَمُونَ»⁽³⁾. وذهب سيبويه إلى أنه معطوف على قوله: (كفرنا) وذلك في قوله: «وقال عَوْنَ: (فَلَاَكُنْ فَيَعْلَمُونَ) فارتقت لأنَّه لم يخبر عن الملائكة لفهمها قالا لا تغافل فيتعلمون، ليجعلوا كفره مسبباً لتعليم غيره، ولكنه على (كفروا فيتعلمون)⁽⁴⁾; وقد صد سيبويه لأنَّ قوله: (فَيَعْلَمُونَ) ليس جواباً لقوله: (فَلَاَكُنْ) لأنَّه لو كان كذلك لكان منصوباً في جواب النهي لأنَّ كفر من نهاية المكان أن يكفر وليس مسبباً لتعلم من يتعلم⁽⁵⁾. وذهب للخالص إلى أنَّ من لحسن ما قيل في تخریج قوله: (فَيَعْلَمُونَ) أنه كلام مستئلف⁽⁶⁾ ونكر أبو البركات الأثباتي أنَّ حمله على الإستئلف هو لحسن الأوجه⁽⁷⁾. وفيما يبدو لنا أنَّ هذا للوجه الذي نكرهه النخالص ووقفته عليه أبو البركات الأثباتي هو نقل هذه الوجوه تكلفاً واقتربها إلى وقوع اللغة.

(1) معلني لقرآن، 64/1.

(2) ينظر: معلني القرآن وإعرابه، 164/1.

(3) إعراب لقرآن، 136.

(4) لكتاب، 38/3.

(5) ينظر: لغز المصنون، 324/1.

(6) ينظر: إعراب لقرآن، 136.

(7) ينظر: للبيان، 114/1.

5- عطف للفعل على معنى فعل متهم من الشرط وجوابه

ومن ذلك ما قيل في قوله تعالى: «إِنَّمَا يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّيْءَ إِسْرَاعًا جَاهَدَ اللَّهُ بِالْغَيْرِ لِتَقْضِيَ الْأَيَّامَ إِذَا هُمْ فَتَنَّا إِنَّمَا يَرْجُونَ لِتَائِفَةً فِي طَغْيَانِهِمْ فَمَهُونُونَ» [يونس/11].
في إعراب قوله تعالى: (فتَنَّا) ثلاثة لوجه:

الوجه الأول: أن يكون معطوفا على معنى الشرط وجوابه في قوله: (إِنَّمَا يُعَجِّلُ اللَّهُ) لأنَّه في معنى للتَّفِي وفِي قُوَّتِهِ، فكأنَّه قيل: لا نعجل بل نذرهم⁽¹⁾.

ولم يرتضى أبو للبقاء العكري عطفه على (يُعَجِّلُ) وقال: «ولا يجوز أن يكون معطوفا على (يُعَجِّلُ) إذ لو كان ذلك لدخل في الامتياز الذي تقضيه (لو) وليس كذلك لأنَّ للتعجب لم يقع، وتركهم في طغيانهم وقع⁽²⁾.
ورَدَ عليه السمين الحلبي بقوله: «إِنَّمَا يَتَمَّ هَذَا الرَّدُّ لِوَكَانَ مَعْطُوفًا عَلَى (يُعَجِّلُ) فَقَطْ بِأَقْبَابِهِ عَلَى مَعْنَاهُ، وَقَدْ تَقْتَمَ لِنَّ الْكَلَامَ صَارَ فِي قُوَّةٍ: لَا نَعْجَلُ لَهُمُ الْفَرَّ فَنَذَرُهُمْ؛ فَيَكُونُ (فَنَذَرُهُمْ) مَعْطُوفًا عَلَى جَمْلَةِ التَّفِي لَا عَلَى لِفْعَلِ الْمُمْتَنَعِ وَحْدَهُ حَتَّى يَلْزَمَ مَا قَالَ»⁽³⁾.
الوجه الثاني: أن يكون معطوفا على جملة مقترة وتقدير: ولكن نمهلهم فنذر⁽⁴⁾.

الوجه الثالث: أن يكون جملة مستأنفة، أي: فنحن نذر الذين لا يرجون لقاؤنا⁽⁵⁾.

(1) ينظر: حاشية الشهاب، 17/5، والذر المصنون، 11/4.

(2) للتبيان، 2/667، وينظر: حاشية الشهاب، 17/5.

(3) للذر المصنون، 11/4.

(4) ينظر: للتبيان، 2/667.

(5) ينظر: للذر المصنون، 11/4.

ثانياً: للعطف على مغاير في الإعراب

1- حطف فعل منصوب بـ(أن) مضرة على آخر مرفوع متوفم فيه النصب

ومن ذلك:

قرامة عاصم: «لَعِلَّيٌ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاءِ أَتٍ فَاطَّلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى» [غافر/36-37]. بتنصب (فاطَّلَعَ)⁽¹⁾.

وخرجت قرامة للنصب هذه بعده لوجه:

فمذهب الفراء لن النصب في (فاطَّلَعَ) هو على جعله جواباً لـ(العل)⁽²⁾؛ لأنَّ (العل) عنده قد ضمنت معنى (البيت) لو أنه يسُوَغ للنصب في جواب (العل) لتربيها من (البيت) من حيث كون الكلام معها ليس خبراً لـ(البيت)⁽³⁾، ولستشهد الفراء على نصب الفعل في جواب (العل) بقول الرجل:

عَلْ صَرُوفَ الدَّهْرِ لَوْ دُولَاتِهَا
وَنَلَّتْنَا لِلْمَمَّةِ مِنْ لَمَّاتِهَا
فَقَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

فصصب (فَقَسْتَرِيحَ) على جواب (العل)⁽⁴⁾.

ومذهب البصريين لن الترجي ليس له جواب منصوب، وتلاؤوا قرامة للنصب بلـ(العل) لشربت معنى (البيت) لكثرة لاستعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للمعنى⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، 2/244.

(2) ينظر: معاني القرآن، 3/9، ولبيان، 2/331.

(3) ينظر: شرح التصریح، 2/104، 164؛ ووصف المعانی، 374، واللحجة في القراءات السبع، 315.

(4) ينظر: معاني القرآن، 3/9، والبيت لمجهول لم نقف على قائله.

(5) شرح التصریح، 4/167؛ وينظر: شرح الأشموني، 3/457.

وذهب أبو البقاء العكري إلى أن (فَاطَّلَعَ) منصوب لأنَّه جواب الأمر في قوله: (ابن لي) فنصب بـ(أن) مضمرة بعد لفَاء، وللمعنى: إِنْ ثُبَتَ لِي لَطْلَعٌ⁽¹⁾ كقول الشاعر:

يا ناقٌ سيري عَنْقًا فسْرِحَا⁽²⁾
إِلَى سليمان فَسْرِحَا
فنصب (فسْرِحَا) لأنَّه جواب الأمر⁽³⁾.

وذهب أبو حيَّان إلى أنَّ (فَاطَّلَعَ) معطوف على قوله (أَبْلَغَ) على التوهم لأنَّ خبر (أَبْلَغَ) جاء مقوًنا بـ(أن) في النظم كثيراً وفي النثر قليلاً، فمن نصب توهم لنفع المرفوع للواقع خبراً كان منصوباً بـ(أن)، وللعلف على التوهم كثير وإن كان لا ينقض، لكن إِنْ وقع شيءٍ ولم يُكَفَّرْ بِخُرُجٍ⁽⁴⁾.

وفيما يبدو لنا أنَّ الظاهر من هذه الأقوال هو مذهب إِلَيْه الْفَرَاءُ من لِنْ (فَاطَّلَعَ) منصوب لأنَّه وقع في جواب للترجي، لأنَّ ذلك وارد بالسماع كليليت المتقدم الذي لمسته به الْفَرَاءُ، وكفرامة عاصم: «أَعْلَمُ بِرَبِّكَ ● أَوْ يَدْكُنُ فَتَنَعَّمُ الدَّرْكَى» [عبس/3-4] بنصب (فتَنَعَّم)⁽⁵⁾، وهذه الشواهد كافية لأنَّ حِقَاسَ عليها نصب للفعل للمضارع في جواب للترجي غير آبهين لمنع البصررين لأنَّ ذلك ورد بالسماع؛ وبغضد كلامنا هذا ما ذكره أبو حيَّان من أنَّه سمع لجزم بعد الترجي،

(1) ينظر: *التبیان*، 2/1120، للزَّار المصنون، 6/42.

(2) البيت لأبي نجم للمجيلى، ينظر: *المقاديد النحوية*، 4/387.

(3) ينظر: *المقاديد النحوية*، 4/387.

(4) البحر المحبيط، 7/446، وينظر: حاشية الشيخ ياسين بهامش كتاب مغني للبيب، 1/626.

(5) ينظر: *النشر في القراءات العشر*، 2/298.

وقال: وفي هذا دليل على صحة مذهب القراءة ومن ولقته⁽¹⁾، وقال ابن الناظم:
ويجب قبوله لثبوته مساعاً لقراءة حفص عن عاصم...⁽²⁾.

2- قراءة من قرأ: **﴿رَدَعَ الْوَنِدُّمِنْ فَيَلْهِنُوا﴾** [القلم/9].

بنصب (**فَيَلْهِنُوا**) نقلها سيبويه في الكتاب عن هارون⁽³⁾.

وخرجت قراءة للنصب هذه على أن قوله: (**فَيَلْهِنُوا**) معطوف على التوهم
على توهم النطق بـ(أن) مكان (لو) لأن (لو) مصدرية في توهم وقوع (أن) موقعها،
ونصب الفعل بها⁽⁴⁾.

ولئما كانت (لو) مصدرية لأنها جاءت بعد فعل دال على التبني وهو قوله:
(وَكُلُوا) وبتها إذا وقعت بعد للتبني كانت مصدرية بمعنى (أن)⁽⁵⁾.

قال للصبيان: فهو عطف على المعنى، وهو عطف التوهم فهما ولد... لكن
لا يعبر في القرآن بعطف التوهم⁽⁶⁾.

وقال للساميني: "الذى يظهر أن (**يَلْهِنُوا**) منصب بـأن مضمرة جوازا
والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من (لو) وصلتها فهو من
عطف مصدر على مصدر آخر، هذا هو الذي يتبعى أن يقال فإنه تخریج ماش على
القواعد"⁽⁷⁾.

(1) ينظر: لو شاف للضرب، 3/6؛ وشرح التصریح، 4/167.

(2) شرح ابن الناظم، 487.

(3) ينظر: الكتاب، 3/36.

(4) ينظر: التر للمصنون، 6/351 ومابعدها؛ حاشية الشهاب، 9، 237.

(5) ينظر: شرح الكلفية، 4/464.

(6) حاشية الصبان، 4/50.

(7) حاشية المسوقي، 1/587.

وأقول: لتنصب (يَدْعُنُوا) على أنه جوب للمعنى المفهوم من الفعل (وَكُنُوا)⁽¹⁾، ولأن هذا الوجه لشارل العكري في قوله: «وفي بعض المصاحف بغير نون على للجواب»⁽²⁾.
وفيمما يبدو لنا لأن هذا القول الأخير أي أن (يَدْعُنُوا) منصوب على أنه جوب للمعنى المفهوم من الفعل (وَكُنُوا) هو نقل هذه الوجوه تكلفاً وقربها إلى وقوع اللغة، لأن الفعل (وَكُنُوا) في قوته (ليت) من حيث دلالته على المعنى، بل هو أدنى من (ليت) على ذلك.

2- عطف فعل منصوب بـ(أن) مضمرة على فعل مجزوم بأداة جزم

ومن ذلك:

1- قوله تعالى: «إِنْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ فَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ» [آل عمران/142].
بنصب (تعلّم) وهي فراءة للجمهور⁽³⁾.

وقيل في تخريجها: إن (تعلّم) في قوله: «وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ» منصوب بأن حضمرة بعد لولو المقتضية للجمع، كما في قوله: لا تأكل السمك وشرب للبن أي: لا تجمع بينهما⁽⁴⁾؛ وللتذير في الآية: أطئتم أن تدخلوا الجنة ولم يجتمع العلم بالمجاهدين والصابرين.

(1) ينظر: التر المصنون، 355/6.

(2) التبيان، 2/1234.

(3) ينظر: البحر المعحيط، 3/71.

(4) ينظر: التر المصنون، 2/219؛ والمجيد (مع عطية)، 199.

قال العكري: «يقرب عليك هذا المعنى لـك لو قترت اللو بـ(مع) صحة المعنى والإعراب»⁽¹⁾.

وهذا للتخيير جار على مذهب البصريين، ولما على مذهب الكوفيين فلن (علم) منصوب بالصرف⁽²⁾، يريلون به مخالفة الثاني للأول في الحكم ومن ثم عدم اتباعه له في الإعراب⁽³⁾.

وقيل: إن (علم) مجزوم لأن معطوف على قوله: (ولمَا يعلم) ولكنه فتح ولم يكسر لانتقاء الساكنين، لأنّ اتّباع حركة اللام في (علم)⁽⁴⁾.

وضعف أبو البركات الأبياري هذا للوجه وقال: «والوجه هو الأول»⁽⁵⁾.

وما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل (علم) منصوب بالصرف، هو الذي نطمئن إليه فكلامهم أقرب إلى واقع اللغة منه إلى الصناعة النحوية.

2- قراءة الحسن البصري: «وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ يَنِينِ مَهْلِجِنَا إِلَى اللَّهِ وَهَسْوِلِنِي ثُمَّ يَدْرِكُ الْمَوْتَ فَقَدْ وَفَعَ أَجْرًا عَلَى اللَّهِ» [النساء/100]. بنصب (يَدْرِكُ)⁽⁶⁾. وخرجت قراءة النصب هذه على بضم الهمزة وفتح الراء قبل (يَدْرِكُ)، وتنصيبه بها، وهو معطوف على معنى الشرط لا على لفظه، كما يعطف بالواو

(1) البيان، 1/295.

(2) ينظر: لتر المصنون، 2/219.

(3) المصطلح الكوفي، 24.

(4) ينظر: الجوهر، 3/931.

(5) البيان، 1/223.

(6) ينظر: المحاسب، 1/195.

والفاء⁽¹⁾; فهو من عطف المصدر على مصدر متوهّم، كقولك: أكرمني وألكرمك؛ أي: ليكن منك إكراماً ومني⁽²⁾. قال ابن جنّي معيقاً على قراءة الحسن: «ليس هذا بالسهل، وبابه للشعر لا للقرآن، ولنشد أبو زيد فيه»:

سترك متزلى لبني تعيم
ولحق بالحجاز فلستريرا

والأية تقوى من هذا لتقديم الشرط قبل المعطوف⁽³⁾.

وهو يقصد أن نصب الفعل المضارع بـ(إن) مضمرة يكون بعد اللو وفاء في جواب الأشياء الثمانية التي منها (الأمر والنهي والتفي والاستفهام ...)⁽⁴⁾. ونصب الفعل بأن مضمرة في غير تلك الموضع يعد ضرورة كالبيت للمنقى⁽⁵⁾; وكقول طرفة بن العبد: لنا هضبة لا ينزل للذل وسطها ويلوي إليها المستجير فيعصما⁽⁶⁾

ولجاز الكوفيون نصب (لذركم) لاعتبار آخر وهو أن الفعل يجوز فيه الرفع والنصب والجزم إذا وقع بعد اللو وفاء⁽⁷⁾، كما في قول الشاعر⁽⁸⁾:

(1) ينظر: التبيين، 1/385.

(2) ينظر: حاشية الشهاب، 3/338.

(3) المحنس، 195، والبيت للمغيرة بن حنين التميمي، ينظر: المقاصد النحوية، 4/390.

(4) ينظر: تفصيل ذلك: شرح المفصل، 7/246.

(5) ينظر: للتر المصنون، 2/420.

(6) ديوانه، 43.

(7) ينظر: شرح التصريخ، 4/197، وحاشية الشهاب، 3/338.

(8) البيت لزهير بن أبي سلمى، ينظر: الحماسة البصرية، 2/83 (ولم نجده في ديوانه).

ومن لا يقسم رجله مطمئنة
فيثبّتها في مستوى الأرض يذلق

وقلماوا عليها (ثم) فاجرواها مجرى للفاء واللو (١).

والذى نطمئن إليه هو ما ذهب إليه للكوفيون لأن منهجهم في ذلك تقرب إلى
المنهج الوصفي وهو بعيد عن التأويل والتقدير، ثم إن ورود هذه للظاهرة في القرآن
للكريم يمكن دليلاً لثبوتها، لأن القرآن الكريم هو الخليق بأن تكون سالبيه وتركبيه
المثال الذي يقتدى به وينهى عنوه (٢).

3- عطف فعل مجزوم على آخر مرفوع على توهם لسم الشرط موصولاً.

ومن ذلك قراءة قبل*: «إِنَّمَنْ يَقْتَيِ وَيَصِبِّ» [يوسف/٩٠]، بثبات

الباء في (يَقْتَي) (٣).

وخرجت هذه القراءة بوجوه:

الوجه الأول: أن (من) بمعنى (الذي) ولذلك رفع (يَقْتَي) لأنها صلة لـ(من)
وعطف (وَيَصِبِّ) على معنى الكلام، لأن (من) وإن كانت بمعنى (الذي) إلا أن فيها
معنى الشرط، ولذلك تدخل للفاء في خبرها (٤)، لما فيها من الإبهام، والإبهام مضارع
للشرط فتجزم (وَيَصِبِّ) حملًا على معنى الشرط (٥).

(١) ينظر: شرح المتربيع، 197/٤.

(٢) نهر القرآن، ٧.

(٣) هو قبل بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة المكي (ت ٢٩١هـ) قرأ على عبد الله بن كثير وكان من أصحابه ومن جهته انتشرت قراءته، ينظر: معجم الأدباء ، ياقوت للعمري ، ٥/ص ١١.

(٤) ينظر: الكشف، ٢/١٨.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن، ١/٣٩١؛ وبيان، ١/٤٤، والمخلص في إعراب القرآن، ٦٧.

(٦) ينظر: الكشف، ٢/١٨.

قال أبو حيّان: «ذلك على التوهم، كأنه توهم أن (من) شرطية، و(نَتَّيْ) مجزوم»⁽¹⁾.
 ولم يرتفض للسمعين للحليبي كلام شيخه وقال: «وهذه عبارة فيها غلط على
 للقرآن، فينبغي أن يقال فيها: مراعاة للشبه لللفظي ولا يقال للتوفهم»⁽²⁾.
الوجه الثاني: لأن هذه القراءة جاءت على لغة بعض العرب للذين يجرون لفعل
 للمعنى مجرى للصحيح فيقولون: لم يأتي زيد ولم يقضى، وللقياس لم يأتٍ ولم
 يقضِ، بحذف الباء للجزم⁽³⁾
 وعلى ذلك خرجت القراءة على أن (من) شرطية جازمة و(نَتَّيْ) فعل
 مجزوم بحذف الضمة المقتنة على الباء⁽⁴⁾
 و إنما تجوز هذه اللغة عند سببويه وسائر النحوين في ضرورة الشعر⁽⁵⁾،
 كما في قول الشاعر:
*لَمْ يَلْتِكُ وَالْأَكْبَاءِ تَمْسِي
 بِمَا لَاقَتْ لَبَوْنُ بْنِي زِيلْدَ*⁽⁶⁾

وضعفت مكي بن أبي طالب هذا الرじء بقوله: «في هذا حرف لأنَّه أكثر ما
 يجوز هذا التقدير في الشعر»⁽⁷⁾، وقال أبو البركات الأثباتي: «كلا للوجهين ليس
 بقوى في القياس»⁽⁸⁾.

(1) البحر المحيط، 5/338.

(2) الذر المصنون، 4/212.

(3) ينظر: إعراب القراءات، 1/316، والحجَّة في القراءات المصبع، 198.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/391، والبيان، 1/44.

(5) إعراب القراءات، 1/316.

(6) البيت لقيس بن زهير العبسي، ينظر: المقاصد النحوية، 1/230.

(7) مشكل إعراب القرآن، 1/391.

(8) البيان، 1/45.

الوجه الثالث: إنَّ (من) بمعنى (الذِي) و(نَفْتَنَى) صلتها، وللفعل (صَبَرَ) مرفوع لأنَّه معطوف على (نَفْتَنَى) إلاَّ لِنَّ للضمة حنفتها لاستخفاها⁽¹⁾؛ ولستبعد ممكِي بن لبي طالب هذا الوجه⁽²⁾.

وفي ظننا أنَّ الوجه الثاني هو الأولى بالأخذ لأنَّ حمل القراءة على لغة مسومة من العرب أولى من التمحل في التأويلات البعيدة وهذا ما ذهب إليه أبو حيَّان إذ قال: «وَالْأَحْمَنْ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ أَنْ يَكُونَ (نَفْتَنَى) مَجْزُومًا عَلَى لِغَةِ وَلَمْ كَانَ قَلِيلًا، وَلَا يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ لَبِي عَلَيْ، قَالَ: وَهَذَا مَمَّا لَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ إِلَمَا يَجِدُ فِي الشِّعْرِ لَا فِي الْكَلَامِ؛ لَأَنَّ غَيْرَهُ مِنْ رُؤْسَاءِ النَّحْوَيْنِ قَدْ نَقْلُوا لَهُ لِغَةً»⁽³⁾.

4- عطف فعل مجزوم على آخر منصوب بـ(أن) على توهم عدم وجود

(أن) في أول الكلام

ومن ذلك:

1- قوله تعالى: «قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَّا إِلَى كَلَمَتِي سَوَّا. يَسِّنَا وَيَنْكِمْ أَلَا تَعْبُدُ إِلَّاَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا» [آل عمران/64].

لجاز للكساني⁽⁴⁾، ولفراء⁽⁵⁾، العجزم في قوله: (أَلَا تَعْبُدَ وَلَا تُشْرِكَ) على

توهم سقوط (أن) في أول الكلام.

(1) ينظر: لتر المصنون، 4/212.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/391.

(3) البحار المحيط، 5/338.

(4) ينظر: معاني القرآن، 1/100 وما بعدها.

(5) ينظر: معاني القرآن، 1/220.

قال أبو جعفر للنحاس: "للتوهم لا يحصل منه شيء، ولكن مذهب سيبويه أنه يجوز في (بعد) وما بعده للجزم على أن تكون (أن) مفسرة بمعنى (أي) كما قال عز وجل: «أَنِ اسْتَوَا» [ص/6]. وتكون (لا) جازمة⁽¹⁾.

ونكر للرجاج كلاماً قريباً من ذلك إذ قال: ولو كان (اللَّهُ أَكْبَرَ إِلَّا اللَّهُ) بالجزم لجاز، على أن يكون (أن) كما فسرنا في تاويل (أي)، ويكون (اللَّهُ أَكْبَرَ) على جهة النهي، وللهذه هو الناهي في الحقيقة لأنهم نهوا أنفسهم⁽²⁾. وأجاز ذلك مكي بن أبي طالب⁽³⁾.

2- قراءة الحسن والأشهب العقيلي: «وَعَالَ الْمُلَأَ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَكْثَرَ مُوسَى فَعَوْمَةٌ لِيُسْلِمُوا فِي الْأَرْضِ وَيَتَسَرَّكَ وَآتَهُنَّكَ» [الأعراف/127]. بجزم (ويتسرك)⁽⁴⁾.

وخرجت بقراءة الحسن هذه على أن قوله: (ويتسرك) معطوف على التوهم، كأنه توهم جزم (يفسدو) في جواب الاستفهام فعطف عليه بالجزم، ك قوله: (فَاصْدِقُ وَأَكُنْ) [المنافقون/10]⁽⁵⁾ وكتقول عمرو بن معد يكرب⁽⁶⁾:

دعني فلذهب جاتباً يوماً وأفكك جاتباً

(1) إعراب القرآن، 206.

(2) معاني القرآن وإعرابه، 1/359؛ وينظر: المجيد (تح عطية)، 108.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/162.

(4) ينظر: المحتسب، 1/256.

(5) لذر المصنون، 3/325.

(6) شعر عمرو بن معد يكرب للزبيدي، 185.

جزم (الكتف) المعطوف على جواب الأمر (فاذهب) على توهّم عدم وجود
لفاء، لأنّها لو لم تدخل فيه لكان مجزوماً⁽¹⁾.

إلا أنّ العطف على التوهّم يقال في غير القرآن الكريم كما في هذا البيت، لـما
إذا ورد في القرآن للـكـرـيم فيـقـال فيـهـ لـلـعـطـف عـلـىـ الـمعـنـى⁽²⁾.

وذهب ابن جنبي إلى أنّ قوله: (وَيَدْسِرُكَ) مرفوع إلا أنّ الضمة قد تركت فيه
للـخفـيفـ، كـماـ فـيـ قـرـاءـةـ أـبـيـ عـمـروـ: (أـمـ كـمـ) بـيـسـكـانـ لـلـرـاءـ لـسـتـقـالـاـ لـلـضـمـةـ عـنـ
نوـالـيـ لـلـرـكـاتـ⁽³⁾.

وفيما يبدو لنا أنّ جزم (وَيَدْسِرُكَ) هو لإرادة معنى للجزاء فضلاً عن معنى
للـتـعـلـيلـ، أيـ أنـ (وَيَدْسِرُكَ) عـطـفـ بـالـجـزـمـ عـلـىـ جـوـلـ الـاسـتـهـامـ لـلـمـنـصـوبـ بـأـنـ
مضـمـرـةـ بـعـدـ لـامـ لـلـتـعـلـيلـ إـلـاـرـادـةـ مـعـنـىـ لـلـتـعـلـيلـ وـالـجزـاءـ مـعـاـ، وـالـتـقـيـيرـ: أـنـذـرـ مـوـسـىـ
وـقـوـمـهـ لـلـإـسـادـ لـكـ إـنـ تـفـعـلـ نـلـكـ (يَدْسِرُكَ وَالْهَنْكَ)، فـعـبـرـ عـنـ هـذـاـ الـمـعـنـىـ بـهـذـاـ
الـإـيجـازـ لـلـمـعـجزـ.

3- قراءة الجمهور غير أبى عمرو: «رَبِّ لَوْلَا أَخْرَجْتَنِي إِلَى أَجْلِ قَرِيبٍ
فَأَصْنَعَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ» [المناقون/10]. بـجزـمـ (ولـكـ)⁽⁴⁾.
نـكـرـ مـيـبـوـيـهـ لـهـ سـأـلـ مـشـيخـ لـلـخـلـيلـ عـنـ عـطـفـ (وَأَكْنـ) لـلـمـجـزـومـ عـلـىـ
(فَأَصْنَعَ) لـلـمـنـصـوبـ فـيـ هـذـاـ الـآـيـةـ هـقـالـ: هـذـاـ كـتـوـلـ زـهـيرـ:

(1) يـنظـرـ: الـحـلـ عـلـىـ الـمـعـنـىـ فـيـ الـعـرـبـيـةـ، 231.

(2) يـنظـرـ: حـاثـيـةـ لـلـشـهـبـ، 349/4؛ وـيـنظـرـ: رـوـحـ الـمـعـنـىـ، 9/26.

(3) يـنظـرـ: الـمحـتبـ، 1/258.

(4) يـنظـرـ: النـشـرـ فـيـ قـرـاءـاتـ الـعـشـرـ، 2/290.

بدلي أني لست مدرك ما مضى
 ولا سلبي شيئاً إذا كان جائياً
 فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله للباء فجاموا بالثاني وكأنهم قد اثبتوا في
 الأول للباء، فكذلك هذا لما كان لفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا
 بالثاني وكأنهم قد جزموا فعلى هذا توهموا هذا⁽¹⁾.
 أراد سيبويه أنهم كما جروا (سابق) على تقدير دخول للباء في (مدرك) لأنه
 خبر (ليس) كذلك جزموا (أنَّكُنْ) على تقدير أنَّ الأول مجزوم ولا فاء فيه وهذا
 كثير للوقوع⁽²⁾.

فCas للعطف على المضارع الواقع جواباً للطلب على العطف على خبر
 (ليس) المنصوب فكما أنَّ خبر (ليس) توهم فيه وجود للباء مع خلوها فقد توهم في
 الآية خلو المعطوف من للباء مع وجودها⁽³⁾.

ولم يرتضى بعض الباحثين هذا الوجه الذي ذكره سيبويه بحجة أنَّ الشأن في
 الآية مختلف عما في بيت زهير، لأنَّ (سابق) في البيت قد جرَّ على توهم وجود
 عامل غير موجود وهو للباء في خبر (ليس) وليس في الآية عامل متواتم وجوده⁽⁴⁾.
 وفي الحقيقة إنَّ هذا الكلام ينقصه الدقة لأنَّ سيبويه كان يدققاً في قياسه إذ إنَّ
 هناك رابطاً ما بين الآية وبيت زهير الذي تستشهد به وقد لوضع ذلك السمين
 للحليبي فقال: تخفض (ولا سلبي) عطفاً على (مدرك) للذي هو خبر (ليس) على
 توهم زيادة للباء فيه لأنَّه تنكر جر خبرها بالباء للمزيدة وهو عكس الآية للكريمة

(1) الكتاب، 100/3؛ والبيت لزهير بن أبي سلمى؛ ينظر: ديوانه، 170، ونسبة سيبويه في لحد
 الموضع لصرمة الانصارى، ينظر: الكتاب، 165/1؛ وينظر: شرح لبيت سيبويه،
 المرزبانى، 53/1.

(2) ينظر: فتحة الإعراب، 27.

(3) ينظر: التوهم في كتاب سيبويه، 246.

(4) ينظر: النحويون والقرآن، 192 وما بعدها.

لأنه في الآية جزم على توهם سقوط اللفاء وهذا خفض على توهם وجود اللباء، ولكن للجمع توهם ما يقتضي جواز ذلك، ولكن لا لحب هذا النمط مستعملًا في القرآن، فلا يقال: جزم على التوهם لقبه لفظاً⁽¹⁾. وخرج الفراء جزم (وَأَكْنَ) بوجه قريب مما ذكره مسيبويه إذ قال: يقال: كيف جزم (وَأَكْنَ) وهي مردودة على فعل منصوب؟ فالجواب في ذلك أن اللفاء لو لم تكن في (فَاصْدَقَ) كانت مجزومة فلما ربتت (وَأَكْنَ) ربت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه اللفاء⁽²⁾، وكذلك فعل الأخفش⁽³⁾.

ولى ذلك ذهب ابن هشام فذكر بان (وَأَكْنَ) معطوف على (فَاصْدَقَ) على تقدير بساط اللفاء، وجزم (أَصَدَقَ)، وقال: ويسمى ذلك العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن العطف على التوهם⁽⁴⁾: لما في القرآن الكريم فلا يقال ذلك ل بشاعة للفظ، وإن كان المعنى صحيحاً أي: توهם ما ليس موجوداً موجوداً⁽⁵⁾.
 وقيل: إن (أَكْنَ) معطوف على محل (فَاصْدَقَ) الواقع جواباً للطلب وهو منصوب بـ(ان) مضمرة بعد اللفاء، والمصدر المنسبك من (ان) وصلتها مبتدأ وقد حرف خبره، ول الجملة الاسمية ولقة جواباً لشرط مقدر والتقدير: إن لحرتي فتصدقني ثابت ولكن⁽⁶⁾

(1) الفڑ المصون، 6/323؛ وينظر: إعراب القراءات، 2/369.

(2) معاني القرآن، 3/160.

(3) ينظر: معاني القرآن، 1/226.

(4) ينظر: معنى للبيب، 553؛ والجوهر، 3/930.

(5) ينظر: حاشية للESCO بيامش للمعنى، 2/892.

(6) ينظر: حاشية الصبان، 3/443؛ وحاشية الشهاب، 9/184.

ونسب هذا الوجه إلى أبي علي لفارسي⁽¹⁾، وبه قال مكي بن أبي طالب⁽²⁾، ورد ابن جنبي هذا الوجه لأن لفاء ربطه وليس عاطفة⁽³⁾.

وقيل: إن مراد أبي علي ومن ولقه من العطف على الموضع هو العطف على الموضع المתוهم إلا أنه عبر عن ذلك بالعطف على الموضع فراراً من لفظة (التوهم) لأنها لا يقال في القرآن الكريم⁽⁴⁾.

وقد فرق أبو حيّان بين العطف على الموضع والعطف على التوهم فذكر بأن العامل في العطف على الموضع موجود وأنثره مفقود، أما العطف على التوهم فالعامل فيه مفقود وأنثره موجود⁽⁵⁾.

من المعروف أن المعطوف يتبع المعطوف عليه في الإعراب، غير أن للبيان الأسمى قد عدل عن التمايز بين المتعاقفين في الإعراب لسرّ لطيف لا مبين إليه مع التمايز وهو "إن المعطوف عليه يرث به السبب والمعطوف لا يرث به السبب، فلين (أَصَلَّ) منصوب بعد فاء السبيبة، ولما للمعطوف فليس على تغير لفاء ولو أرث السبب لنصب ولكنه جزم لأن جواب الطلب... فجمع بين معنوي التعليل والشرط"⁽⁶⁾.

وقد حام حول هذا المعنى عدد من المعربين كسيبوه وللفراء وبين هشام حين نكروا بأن جزم (أَكُنْ) على نية بسقاط لفاء من جواب (لولا) إلا أن الصنعة النحوية وتختلف تقدير العامل قد حال دون أن ينتبهوا على ذلك صراحة.

(1) ينظر: لتر المصنون، 6/323.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 2/737.

(3) ينظر: شرح اللطع، 2/370.

(4) ينظر: روح المعاني، 28/103؛ وحاشية الشهاب، 9/184.

(5) ينظر: البحر للمحيط، 8/371.

(6) معاني النحو، 3/230 وما بعدها؛ وينظر: لمسات بنيانة للمؤلف نفسه، 140.

ثالثاً: العطف على مغاير في الدلالة الزمنية

1- عطف فعل مضارع على مضارع

ومن ذلك:

1- قراءة من قرأ: «إِذَا تَرَى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُسَدِّدَ فِيهَا وَبِهِلْكُ الْحَرَثُ وَالنَّسْلُ» [البقرة/205]، برفع (وبهلك) ^(١).

وقيل في تخريجها إن رفع (وبهلك) على الاستثناء، أو على إضمار مبتدأ،
والتفير: وهو بهلك ^(٢).

ويجوز أن يكون (وبهلك) معطوفاً على معنى قوله: (سعى) لأنَّه بمعنى
(يسعى) والتفير: ولذا تولي يسعي؛ أو أن يكون معطوفاً على (تعجبك) في قوله
تعالى: (عِنِ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُ كُولَهُ...) [البقرة/204] ^(٣).

والذي نطمئن اليه هو القول بأنَّ الفعل (وبهلك) معطوف على لفظ الفعل
(سعى) دونما حاجة إلى خالقه بالمضارع ، لأنَّه يجوز على الصريح عطف الفعل
الماضي على للمضارع والمضارع على الماضي وقد لفَّ ذلك نحاة مشهورون ^(٤).

(١) ينظر: البحر للمحيط، 2/125.

(٢) ينظر: الق البيان، 1/167؛ والذر المصنون، 1/506.

(٣) الق بيان، 1/167.

(٤) ينظر تفصيل ذلك: شرح التصريح، 3/499.

2- قوله تعالى: «أَبُوكَ أَحَدٌ كُمْ أَنْ مَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ فَضْلِي وَأَعْنَابٌ تَجْرِي مِنْ هَبَّتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الشَّرَابِ وَأَصَابِهِ الْكَبِيرُ» [البقرة/266].

في تخریج قوله: (وَأَصَابَهُ الْكَبِيرُ) وجوه .

فقبل: ابن الواء للحال، وجملة (وَأَصَابَهُ) في محل نصب حال من (أحد) و(قد) مقدرة، والتقدير: وقد لاصابه⁽¹⁾.

ويجوز أن يكون قد وضع الفعل الماضي (أَصَابَهُ) موضع المضارع لأنه في معنى: وبصيغة الكبر كقوله تعالى: «يَذَرُهُ قَوْمٌ يَوْمَ الْتِيَامَةِ فَأَوْزَرُهُمُ النَّارَ» [هود/98]. أي: فبوردهم النار⁽²⁾.

وقيل: ابن عطف (وَأَصَابَهُ) محمول على المعنى، لأن المعنى: ليؤخذ حكم أن لو كانت له جنة فأصابه الكبر⁽³⁾.

والى ذلك ذهب للزمخري فقال: يقال: ويدت أن يكون كذا ويدت لو كان كذا، فحمل العطف على المعنى، كأنه قيل: ليؤخذ حكم لو كانت له جنة ولاصابه الكبر⁽⁴⁾.

وهذا للوجه فيه تأويل للمضارع بالماضي، ليصبح عطف الماضي عليه⁽⁵⁾.

(1) ينظر: للتبيان، 218/1.

(2) ينظر: للذر المصنون، 643/1.

(3) ينظر: للتبيان، 218/1؛ والذر المصنون، 643/1.

(4) للكثيف، 151.

(5) للذر المصنون، 643/1.

ورد لـ^{أبو البقاء} هذا للوجه وقال: «هو ضعيف إذ لا حاجة إلى تغيير للفظ مع صحة معناه»⁽¹⁾ و فيما يبدو لنا أن القول الأول على ما فيه من تكلف تغيير (قد) لو نأوله الماضي بالمضارع هو تقرب هذه الوجوه إلى المعنى المراد، لأن حمل جملة (أَصَابَهُ) على معنى للحالية هو الأنسب لسياق الآية لأن المراد بيان حالة إذ ذلك؛ ولل فعل (أَصَابَهُ) لا يدل على زمن مقيّد بل زمانه مطلق، لأنّه جاء بصيغة الماضي لما في صيغة الماضي من الدلالة على التحقق - والله أعلم - .

3- قوله تعالى: «وَبَرْمَرِتَنْجُ فِي الصُّورِ فَزَعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ» [النمل/87].

لتشكل للمعربون عطف الفعل للماضي في قوله: (فَزَعَ) على صيغة المضارع في قوله: (يَنْتَجُهُ) فذهب للفراء إلى أن المسوغ لذلك هو أن الكلام عند قوله: (وَبَرْمَرِتَنْجُ فِي الصُّورِ) محمول على المعنى لأنّ معنى قوله: (وَبَرْمَرِتَنْجُ فِي الصُّورِ) هو: ولذا فنخ في الصور فزع؛ فالكلام محمول على معنى للشرط بـ(إذا)؛ وـ(إذا) يصلح معها الماضي والمضارع⁽²⁾.

وذهب لـ^{أبو البقاء} إلى أن الفعل للماضي (فَزَعَ) في معنى للمضارع، أي: هي فزع⁽³⁾. وغير عن المستقبل بصيغة الماضي مع أنه لم يقع بعد، للإشارة إلى تحقق وقوعه لا محالة، وهذه فائدة وضع الماضي موضع المستقبل⁽⁴⁾.

(1) لـ^{التبیان}، 1/218.

(2) ينظر: معانٍ للقرآن، 2/300 وما بعدها؛ وينظر: إعراب القرآن، 631.

(3) ينظر: لـ^{التبیان}، 2/1014.

(4) ينظر: البحر المحيط، 7/93.

2- عطف فعل مضارع على مضارع

ومن ذلك قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصْدُعُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ» [الحج/25].
يجوز في تخرير، قوله: (ويَصْدُعُونَ) وجوه تبعاً لتجبيه (اللوا)، فإذا كانت
عاطفة فلين قوله: (ويَصْدُعُونَ) يكون معطوفاً على المعنى، لأنَّ المعنى: إنَّ الكافرين
والصادقين⁽¹⁾؛ أو يكون المعنى: إنَّ الذين يكفرن ويصدون، على أنَّ قوله: (كَفَرُوا)
محمول على معنى المضارع. او: إنَّ الذين كفروا وصدوا ؛ على أنَّ (صَدُعُونَ)
محمول على معنى الماضي⁽²⁾.

ويجوز أن يكون عطف المضارع على للماضي لأنَّ المضارع لا يقصد به
الذلة على زمن معين وإنما يراد به الاستمرار، كقوله تعالى: «الَّذِينَ آتَيْنَا
وَسَطَّمَنَ قُلُوبَهُمْ بِدِكْرِ اللَّهِ» [الرعد/28]⁽³⁾؛ وكقولك: فلان يحسن إلى للفقراء؛ أي:
أنَّ إحسانه مستمرٌ لهم⁽⁴⁾.

ولجاز لجو للبقاء أن تكون (اللوا) حالية، وعلى ذلك فلين جملة (صَدُعُونَ)
تكون حالاً من فاعل (كَفَرُوا)⁽⁵⁾.

ورذه للسميين للحليبي بقوله: «هو فاسد ظاهر، لأنَّه مضارع مثبت وما كان
كنالك لا تدخل عليه اللوا، وما ورد منه على قلته مؤول فلا يحمل عليه القرآن»⁽¹⁾.

(1) ينظر: معاني للقرآن وإعرابه، 3/341؛ وإعراب القرآن، 566؛ ومشكل إعراب القرآن، 2/489.

(2) ينظر: للتبيان، 2/222.

(3) ينظر: الفن المصنون، 5/139؛ وروح المعاني، 17/125.

(4) ينظر: روح المعاني، 7/125.

(5) للتبيان، 2/222.

وعلى هذين للوجهين فلينُ خبر (إنَّ) محنوف دلَّ عليه آخر الآية والتَّقْدير:
لِئَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَعْنَوْنَ⁽²⁾.

ولجاز بعضهم أن تكون (اللوو) في (وَيَصُدُّونَ) زائدة في خبر (إنَّ)
والتَّقْدير: لِئَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَصْنَوْنَ⁽³⁾.

ويأتي هذا وفقاً لمذهب الكوفيين للذين لجأوا وقوع اللواز لزائدة وولفهم في
ذلك الأخشن والمبرد وبين برهان من البصريين؛ وذهب البصريون إلى عدم جواز
ذلك⁽¹⁾.

وفيما يبدو لنا لِئَنَّ القول بـلِئَنَّ للفعل للمضارع (يَصُدُّونَ) لا يقصد به الدلالة
على زمن معين وإنما يراد به الإستمرار هو أقليَّ هذه الوجوه تكلاً و لأنها على
المعنى المقصود من الآية لأنَّ في ليثار صيغة للمضارع في صد الكافرين عن سبيل
الله إشارة إلى أنَّ صدُّهم مستمرٌ إلى قيام الساعة؛ ولذلك لم يتطابق المعطوف مع
المعطوف عليه في الدلالة الزمنية لأنَّ للتطابق يفقد هذا المعنى.

(1) ينظر: للتر المصنون، 139/5.

(2) ينظر: للبيان، 173/2.

(3) م. ن، وينظر: للتر المصنون، 193/5.

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف، 456/2.

نتائج الدراسة

لقد لنتهى البحث إلى نتائج ملموسة يمكن الإجازة فيما يأتي:

- إن التوهم معناه للتخيل والظن، وليس معناه الخطأ كما زعم عدد من النحاة المتأخرین والمحدثین فذهبوا إلى إنكار وقوعه في اللغة، بحجة أن مسيبويه غير عنه في موضعين من كتابه بالغط) غير أن مسيبويه لم يكن يريد بالغط) للخطأ، وإنما أراد به التوهم لأن الغلط كما ذكر أصحاب المعجمات هو وضع الشيء في غير موضعه ويمكن أن يكون صواباً وهو ضرب من الظن والتخيل، لما الخطأ فلا يكون صواباً على وجه؛ وبذلك لا يمكن وضع الخطأ موضع الغلط.
- إن الحمل على التوهم أسلوب فضيحة يعده إليه المتكلم للتعبير عن معانٍ عدّة بعبارة قصيرة؛ فهو ضرب من الإجازة الذي هو مممة من مسميات اللغة العربية؛ ويتمثل ذلك بتخيّل عنصر صوتي أو صرفي في الكلمة أو الجملة وجعله في حكم الموجود من حيث الأعمال والدلالات.
- إن الحمل على التوهم أسلوب يعده إليه المتكلم عمداً، لأداء معنى لا سبيل إليه مع أسلوب آخر، وليس كما قيل بأنه ناتج عن الإغفال أو التشغال ثباً، لأن العربي للفضيحة كان على وعي كامل بما يريد فهو صاحب بلاغة وبيان.
- إن الحمل على التوهم في حقيقته هو خروج عن الكلام المعتمد يقصد إليه لجلب انتباه المخاطب، وتثبيط فكره وذلك بإهداه بعض القرآن عند بتصافر القرآن للذلة على المعنى للمراد كالإعراب وللبناء وللربط وللسياق ... لغة فينكشف المعنى للمراد من غير ليس.

- إن للحمل على للتوجه لا يقتصر بابه على مسائل للعطف كما ذكر عدد من النحاة، بل أنه يشمل العطف وغيره، فقد وقع في الأسماء والأفعال والأنواع وأسلوب في غير باب للعطف وبالمثل ورد في باب للعطف.

- إن للحمل على للتوجه من أهم أساليب للتلقيح التي لجأ إليها النحاة لرداً النصوص الخارجة عن قسوادهم، وقد ذهب به بعضهم مذهباً بعيداً حتى تخلو زلت تلقيحاته كل مدى موضوعي، وللسبب في ذلك هو اهتمامهم بالبالغ بالإعراب لكنه من غيره من القراءن الأخرى التي تشارك الإعراب في إيضاح المعنى، وإنما كان اهتمامهم منصبًا لجانب الإعراب لأنهم نظروا إلى المعنى من جهة فكرة العامل.

- لقد عمد القرآن الكريم إلى هذا الأسلوب في طائفة من الموارد لأنَّه الأنسب لسياق الآية الذي ورد فيه، لدلالة على معنى لا سبيل إليه مع أسلوب آخر، غير أنه عند وروده في الكتاب المعجز لا يسمى بالـ(الحمل على للتوجه) لأنَّ هذا المصطلح لا يتناسب مع البيان الأسمى، وإنما يسمى عند وروده فيه بالـ(الحمل على المعنى) ويكون ذلك من باب تسمية الجزء بالكل، لأنَّ باب (الحمل على المعنى) باب واسع ينضوي تحته للتضمين وتنكير المؤنث وتأنيث المنكر ومخاطبة الولحد بالجمع والجمع بالولحد والمعنى بالمفرد والمفرد بالمعنوي وكذلك الالتفات والحمل على للتوجه.

- لقد تبين لنا من خلال مسار البحث أنَّ هناك أساليب بيبانية فصيحة جاءت في موارد من القرآن الكريم لتزويدي وظيفة دلالية لا سبيل إليها مع أساليب أخرى، وقد بلغت من النقاء والمتانة درجة صافت بها قواعد النحو العربي، فأخذ زريابه

يعنونها خارجة عنه فجاءت تحريراتهم لها مقلة بالتلويات والتغيرات التي لا حاجة لهذه النصوص بها، ومن هذه الأساليب:

- إفزان خبر المبتدأ بالفاء وهو طلب.

تأتي هذه لفاء في خبر المبتدأ لتكون قرينة على أن المبتدأ في قوة الشرط. وأن الخبر في قوة الجواب لهذا الشرط للضمني الذي يستدل به بالقرينة السياقية، وإنما يؤتى بهذا الشرط للضمني لإفاده معنى لا سبيل إليه مع الشرط الصريح وهو للثبات والاستقرار الذي يتحقق بالجملة الإسمية التي تقييد هذا المعنى، بخلاف الجملة الفعلية التي تقييد التجدد، ومثال ذلك قوله تعالى: «الزانية والزاني فاجلدوه كُلَّا وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْتَ جَلْدِهِ» [النور/2]، فإن لفاء الواقعة في (فاجلدوه) قرينة على كون المبتدأ في «الزانية والزاني» في قوة الشرط، وأن قوله: (فاجلدوه) في قوة الجواب لهذا الشرط وإن معنى الآية: إذا زنت المرأة وزني للرجل فاجلدوه كل واحد منها منه جلد؛ وإنما أوثرت صيغة الشرط للضمني بالمتصل بالجملة الإسمية على صيغة الشرط الصريح للإشارة إلى أن حد الزنا لا يترتب إلا إذا وقع للرجل للمرأة فعلًا، حتى وصفا به واستقر فيما، وهذا المعنى ما كان ليتحقق مع أسلوب الشرط الصريح.

وفي ضوء ما نقدم لا يمكن اعتبار لفاء زائدة في هذا النمط من التعبير كما زعم عدد من المعربين.

- ومن ذلك مخالفة للبدل لاءعرب المبدل منه.

من الثابت في قواعد النحو العربي أن البدل لا بد أن يتبع المبدل منه في الاعرب، إلا أن هناك بعض النصوص القرآنية قد خالف هذه القاعدة فجاء البدل

فيه مخالفاً للمبدل منه في الحكم الإعرابي وذلك في قوله تعالى: «قُلْ إِنَّمَا
هَذَا أَنِّي سَرَّيْتُ إِلَيْكُمْ أَطْرِفَ مُسْكِنِي بِدِينَانِي قِيمًا» [الأనعام/161].

ولا شك أن الأسلوب القرافي هو الأولى في الآباء وعلى أساس ذلك يمكننا القول: إن المبدل يمكن أن ي يأتي مخالفًا لإعراب المبدل منه ولا يكون ذلك اعتباطاً وإنما يأتي هذا التناقض بين المبدل والمبدل منه في الإعراب عند براءة معنى لا يمكن تحقيقه مع التطبيق بينهما في الإعراب، ففي الآية للكريمة قد وقع التناقض بينهما لأنَّه يريد بالآية تحقيق معنى الفعل (هذا) بقرينة ذكره، كما يريد معنى الفعل (دلٌّ وعرف) بقرينة النصب (دينانا) وإنما كان النصب قرينة في هذا المقام لأنَّ الفعل (هذا) لا ينصب به (دينانا) وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه مع التطبيق.

- ومنه ورود لسم للتضليل (فطلي) مجرداً من (إل) ومن الإضافة إلى لسم معرفة. وقد تكرر هذا النمط في ما يربو على خمسين موضعًا من القرآن الكريم، وإنما لوثر لن يكون لسم للتضليل مجرداً في هذه الموضع لإقاده معنى الإطلاق، وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه مع لسم للتضليل فإذا كان مقتربنا بـ(إل) فهو كان مضافاً إلى معرفة، لأنَّه في هذه الحالة يكون مقيداً، ومن هذه الموضع الخمسين قوله تعالى: «وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنِي» [البقرة/83] في قراءة من قرأ (حسني) بصيغة لسم للتضليل للمؤنث على وزن (فطلي) لأنَّه يراد به معنى الإطلاق والعلوم في إحسان القول للناس، وقد تحقق هذا المعنى من تكير صيغة (حسني) ولأطْراد هذه الظاهرة في للبيان الأسمى لذلك ينبغي إجازة ورود لسم

للتفضيل (فعلي) مجردأً عند إراده معنى الإطلاق دون الالتفات إلى منع للنحوين.

- ومنه نصب للفعل للمضارع بأن مضمرة بعد الفاء في جواب للترجي.
ورد في مواضع من القرآن الكريم نصب للفعل للمضارع بأن مضمرة في جواب للترجي وذلك في قوله تعالى: **﴿عَلَيَّ أَبْلَغُ الْأَسْبَابَ ● أَسْبَابَ السَّمَاءِ أَنَّ فَاطَّلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾** [غافر/36، 37] ينصب (فَاطَّلَعَ) وكذلك في قوله تعالى: **﴿عَلَمَ يَرَكَ أَوْ يَدْكُنَ﴾** [عبس/3، 4] ومنه قول للراجز:
عَلَ صَرُوفَ الدَّهْرِ لَوْ دُولَاتِهَا يَلْلَنَا لِلْمَةَ مِنْ لَمَتْهَا
فَتَسْتَرِيَخُ النَّفْسَ مِنْ زَفَرَاتِهَا.

وهذه مسألة تقرّها عدد من النحوين من أمثلة الفراء، ولبني حيّان مولين للناظم، وفي ضوء ذلك يمكننا القول: لأنّ هذه المسألة خلائق بأن يقاس عليها نصب للفعل للمضارع في جواب للترجي.

- جزم للفعل للمضارع بعد فعل مضارع صريح
كما يجزم للفعل للمضارع في جواب للطلب كذلك يمكن أن يجزم بعد فعل مضارع صريح، وذلك إذا كان هذا الفعل يحمل معنى الطلب، فقرينة السياق هي التي ترشح لهذا المعنى ومثال ذلك قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا الَّذِينَ آمَنُوا هُنَّ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُجَاهِرُ كُمْ مِنْ عَذَابِ الْبَرِّ ● قُرْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ... يَغْرِي لَكُمْ دُنْوَكُمْ وَيَدْخِلُكُمْ حَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ كَعْنَهَا الْأَنْهَارُ﴾** [الصف/10، 12]. فقد جزم الفعل (غمدن) مع أنه واقع بعد فعل مضارع صريح

(ثُنِيْتُونَ) وذلك لأنَّ الفعل (ثُنِيْتُونَ) يحمل معنى للطلب فهو في قوَّةٍ: أمنوا، وقد دلَّ سياق الآية على هذا المعنى، وقوَّاه بغيره لجذم الفعل (ثُنِيْتُونَ) و(بِيَدِكُمْ) ويأتي هذا الأسلوب للإشارة إلى تأكيد الأمر وللإشارة بهما يجب أن يتلقى بالسرعة إلى لمثاله وكلَّ المسامع لصبح يفعل هذا الأمر فعلاً، وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه مع النطْق المتعارف عليه: فعل أمر + فعل مضارع مجزوم (جواب طلب).

- ومنه رفع الفعل للمضارع الواقع جواباً لشرط فعله فعل مضارع .
كما يجوز رفع الفعل للمضارع الواقع جواباً لشرط فعله فعل ماضٍ كذلك يجوز رفع جواب الشرط للمضارع إذا كان فعله مضارعاً أيضاً، لأنَّ ذلك ورد في الكلام العربي للفصيح كما في قراءة طلحة: «أَيْسَأَكُرُؤَا يَلْكِرِكُورُ
الْمَوْتُ» [النساء/78]، برفع (يَلْكِرِكُورُ) ومنه أيضاً قول الشاعر:
يا لكرع بن حليس يا لقرع بتك بن يصرخ لخوك تصرع .
وما قيل في قراءة طلحة من لن (كُرُؤَا) محمول على معنى المضى لا يخلو من التكليف لأنَّه يفقد معنى الاستمرارية لذا علَى صيغة الفعل للمضارع .

- ومنه التناقض بين المتعاطفين .
ورد في عدد من آيات القرآن الكريم مخالفة المعطوف لحكم المعطوف عليه بما في الدلالة الزمنية لو في الحركة الإعرابية .
فالتناقض بين المتعاطفين في الدلالة الزمنية يؤتى به للإشارة إلى عدم بشراك المعطوف في حكم المعطوف عليه فيأتي للمعطوف بصيغة زمنية مخالفة

لصيغة للمعطوف عليه كما في قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبَصَّرُوكُنْ» [الحج/25]، ظلماً كان للمقصود من (وَبَصَّرُوكُنْ) الاستمرار من دون إرادة زمن معين آخر عدم تطابقه مع المعطوف عليه بعدم إرادة هذا المعنى فيه. لِمَا لِلتَّخَالُفِ بَيْنَ الْمُتَعَاطِفِينَ فِي الْحُكْمِ الْأَعْرَابِيِّ فَيُؤْتَى بِهِ لِإِرَادَةِ مَعْنَى فِي الْمَعْطُوفِ مَخَالِفٌ لِمَعْنَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَيُعَبَّرُ بِذَلِكَ لِلتَّخَالُفِ عَنِ الْمَعْنَيَيْنِ كُلَّيْمَا كَمَا فِي قِرَاءَةِ الْأَشْهَبِ: «وَعَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمٍ فِي عَوْنَانَ أَكْلَمَ رَمَسَ وَكَوْمَةً لِيُسَلِّدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَكْلُمُكَ فِي الْمِنَكَ» [الأعراف/127]، فنصب (يُسَلِّدُوا) بـأَنْ مَضْمُرَةَ بـاللَّامِ لِإِرَادَةِ مَعْنَى السَّبَبِيَّةِ، وَجَزْمُ الْمَعْطُوفِ فِي (وَيَكْلُمُكَ) لِإِرَادَةِ مَعْنَى لِلشَّرْطِ فَأَرَادَ الْمَعْنَيَيْنِ جَمِيعاً، فَعَبَرَ عَنِ ذَلِكَ بِهَذَا الْأَسْلَوبِ لِلْمَعْجَزِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّاصِارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» [آلِإِنْدَه/69] ، فرفع (الصَّابِئُونَ) لِأَنَّهُمْ غَيْرُ دَخَلِينَ فِي لِلْتَّوْكِيدِ بـ(إِنْ) .

- إِنْ هَذَا لِسَالِبِ فَصِيَّحةٍ وَقَعَتْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَمَا وَرِدَتْ فِي لِغَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لَا تَعْبِرُ عَنْهَا الْمَصْطَلِحَاتُ خَيْرٌ تَعْبِرُ كَمَا فِي ظَاهِرَةِ (الْتَّوْهِمِ) الَّتِي وَرِدَتْ فِي فَصِيَّحَ كَلَامِ الْعَرَبِ، إِلَّا أَنَّ (الْتَّوْهِمَ) مَصْطَلِحًا لَمْ يَكُنْ تَقِيقًا فِي دِلَالِهِ لِأَنَّهُ يُوَحِّي لِلْوَهْلَةِ الْأَوَّلِيِّ بِأَنَّ مَعْنَاهُ الْخَطَا وَالْإِغْفَالِ وَهَذَا مَا دَفَعَ بَعْضَ النَّحَاةِ الْمُتَأْخِرِينَ لِلْكَلَارِ وَجَوْهِهِ كَمَا أَنْكَرَهُ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ .

وفي الحقيقة أنَّ للخليل بن أَحْمَدَ هو لُولٌ من ذِكْرِ (التوهُّم) للإشارة إلى هذا الأسلوب للفصيح (موضوعة البحث) وأَلْخَذَهُ مِنْهُ تلميذه سَبِيُّوه وَهُوَ يَسْتَعْمِلُهَا لِمُصْطَلِحِ (التوهُّم) كَانَا مُدْرَكِينَ بِأَنَّ مَعْنَاهُ لَيْسَ لِلْخَطَا لَوِ الْإِغْفَالِ بَلْ هُوَ أَسْلَوبٌ فَصِيحٌ وَرَدَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ شِعْرًا وَنَثَرًا وَمَتَّوَالٌ بِمَا وَرَدَ فِي لِشَعَارِ الْعَرَبِ، كَمَا لَمْتَهُوا لَهُ بِآيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْخَلِيلَ بْنَ أَحْمَدَ كَانَ لَقِيَ مِنْ أَنَّ يَنْسَبَ لِلْخَطَا لَوِ الْإِغْفَالِ لِآيَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لِأَنَّهُ كَانَ مُدْرِكًا بِلَا شَكٍّ بِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ سَبَحَانَهُ لِلَّذِي **(لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدِيهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ)**، وَلَكِنَّ لَذِي حَدَثَ أَنَّ الْخَلِيلَ بْنَ أَحْمَدَ وَتَلَمِيذهُ سَبِيُّوه عَاشَا فِي زَمْنِ نَشَاءِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ وَهُمَا لِلَّذَانِ لَرْسَاهُ قَوَاعِدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ وَلَمْ تَكُنْ لِمُصْطَلِحَاتٍ قَدْ لَسْتَرَتْ بَعْدُ، وَعِنْدَمَا جَاءَ تَلَمِيذُهُمْ لَخْنَوْا عَنْهُمَا مَا لَسْتَعْمِلَهُ مِنْ مُصْطَلِحَاتٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطْبُرُوهَا وَيَتَاقْلِطُنَّا كَتْبَهُمْ حَتَّى وَصَلَتْ إِلَى لَيْدِيِّ الْمُتَأْخِرِينَ مِنَ النَّحَاءِ فَلَأْسَتُوا لِهَذِهِ الْمُصْطَلِحَاتِ؛ وَبِنَاءً عَلَى مَا عَقَدْنَاهُمْ يَنْبَغِي أَنَّ لَا تَكُونَ لِمُصْطَلِحَاتٍ حَجْرَةٌ عَثْرَةٌ لِلباحثِيْنَ لِأَنَّهُ **(لَا مشَاحَةٌ فِي الْاِسْطَلَاحِ)** مَا دَلَّتْ لِظَاهِرَةِ وَقَعَةِ فِي فَصِيحٍ كَلَامُ الْعَرَبِ.

أولاً: المصادر والمراجع

- اختلف للنصرة في لخلاف نهاة الكوفة والبصرة، عبدالله بن أبي بكر الشرجي للزيدي (ت 802 هـ) تحقيق: د. طارق عبد عنون، حالم للكتب / بيروت، ط 1: 1407 هـ - 1987.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) تحقيق: سعيد المنذوب، دار الفكر / لبنان، ط 1: 1416 هـ - 1996 م.
- إحياء النحو، د. يحراهم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة / القاهرة 1959م.
- إرشاد للضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسى (ت 745 هـ) تحقيق: لحمد النماص، مطبعة المدنى / القاهرة، ط 1، ج 1: 1404 هـ - 1984 م، ج 2: 1408 هـ - 1987 م، ج 3: 1409 هـ - 1989 م.
- الأشباء والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد عبدالقادر الفاضلي، المكتبة المصرية، صيدا / بيروت 1426 هـ - 2006 م.
- الأصنافيات، أبو سعيد عبدالمالك بن قريب بن عبدالمالك تحقيق: لحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف / مصر، ط 7، 1993 م.
- أصول التكثير للنحوى، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية / كلية التربية، 1973.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن المتراج في النحوى البغدادى (ت 316 هـ) تحقيق: د. عبدالحسين لفظى، مؤسسة الرسالة، بيروت / لبنان، ط 4: 1420 هـ - 1999 م.
- إعراب ثلاثة سورٍ من القرآن الكريم، أبو عبدالله الحسن بن لعمر بن خالوية (ت 370 هـ) دار التربية للطباعة والنشر، (دت).
- إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالوية، تحقيق: عبدالرحمن بن سلمان العثيمين، مطبعة المدنى، ط 1: 1992 م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر لحمد بن محمد بن إسماعيل ابن النحاس (ت 388 هـ) تحقيق: د. زهير شاري زاهد، عالم للكتب، بيروت / لبنان ط 1: 1426 هـ - 2005 م.

- الأمازي الشجرية، ضياء الدين أبو المسعدات هبة الله بن علي بن حمزة الطوي للحسين المعروف بابن الشجري (ت 542هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت/لبنان، (د.ت.)
- الأمازي للنحوية، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت 636هـ) تحقيق: د. عذنان صالح مصطفى، دار الثقافة، قطر، الدوحة، ط 1: 1406هـ - 1986م.
- يلأه ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، أبو للبقاء عبدالله بن الحسين العكري (ت 616هـ) تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، لاهور، باكستان، (د.ت).
- الإنزال في مسائل الخلاف بين للبصريين والكرفيين، أبو البركات عبدالله بن الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنصاري (ت 577هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبيرة/مصر، ط 1: 1370هـ - 1961م.
- ثوار للتزيل وأسرار التأويل للمعروف بـ(تصير البيضاوي) ناصر الدين أبو سعيد عبدالله بن عمر الشيرازي (ت 685هـ)، دار الفكر، بيروت (د.ت).
- لوضع المسالك إلىافية ابن مالك، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، دار الندوة الجديدة، بيروت/لبنان، ط 6: 1980م.
- الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب، تحقيق: موسى بناني للعليلي، مطبعة قعاني، بغداد 1982 م.
- طبع المحيط، أبو حيان، تحقيق: للشيخ علال محمد عبدالمحجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط 1: 1422هـ - 2001م.
- البرهان في طول القرآن، محمد بن عبدالله قزرتشي (ت 794هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة / بيروت، لبنان، (د.ت).
- بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنجاة، المتيوطسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة المعاصرة/لبنان، (د.ت).
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات عبدالله بن محمد بن أبي سعيد الأنصاري (ت 577هـ) تحقيق: طه عبدالحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ط 1398هـ - 1969م.

- التأويل للنحو في القرآن للكريم، عبدالفتاح لحمد للجوز، مكتبة الرشد/الرياض، ط: 1404هـ-1984م.
- ناج لغور من جواهر القاموس، محمد مرتضى للحسيني للزبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهدلية، (دت).
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاع عبد الله بن للحسين العكري (ت 616هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي: 1396هـ-1976م.
- التحرير والتوكير من للتفسیر، الشيخ محمد طاهر بن عاشور، دار محفوظ، تونس، (دت)
- تحصيل عن الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، أبو الحجاج يوسف بن مليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت 476هـ) تحقيق وتعليق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط: 1: 1992م.
- التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع، عبد العباس عبدالجاسم لحمد، للمجمع الفقهي، أبوظبي، الأمارات العربية المتحدة 2001م.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت 816هـ) حققه وقدم له ووضع فهرسه: يبراهيم الإبجاري، دار الكتاب العربي، (دت).
- التفسير الكبير (مفائق الغريب) فخر الدين محمد بن عمر الرازي المعروف بالأمام للخدر الرازي (ت 606هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ-2000م.
- تفسير القرآن للحكيم المشتهر باسم (تفسير المنار) للسيد محمد رشيد رضا، دار المنار، مصر، ط: 4: 1373هـ-1954م.
- التربيع في كتاب سيبويه، د. عدنان محمد سلمان بجامعة بغداد، 1991م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن لَهُمَّةُ الْأَنْصَارِيِّ للقرطبي (ت 671هـ) دار الشعب/القاهرة (د.ت.).
- الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح العمارقى، دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت/لبنان، ط: 1: 1421هـ-2000م.
- الجوهر في إعراب القرآن، نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين بن علي للباقيلى المعروف بجامع العلوم النحوية (ت 543هـ) وهو لكتاب الذى نشره يبراهيم

- الأبياري بعنوان (إعراب للقرآن المنسوب للزجاج) وصحيح نسبته وحرر عنونه
بالنص المنكر: لحمد راتب للنفاج، دار الكتاب اللبناني / بيروت، ط3: 1406هـ-1986م.
- حلية للسوقى على مغني للبيب، مصطفى محمد عرفة للسوقى (ت 1230هـ)
لرسال للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة 1426هـ-2005م.
- حاشية للشيخ ياسين العليمي على شرح التصریح على التوضیح للأزهری یاسین بن
زید الدين (ت 1206هـ) (بهامش شرح التصریح على التوضیح) / المکتبة
التفوقیة، (د.ت).
- حاشية الشهاب على تفسیر البيضاوي المسماة (عنایة القاضی وكفایة الرضی)
للقاضی شهاب الدين لحمد محمد بن عمر الخفاجی (ت 1069هـ) ضبطه وخرج
لیاته ولحدیثه: الشیخ عبدالرازق المهدی، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان (د.ت).
- حاشية للصبان على شرح الأشمونی على فتنی لین مالک، أبو العرفان محمد بن علی
(ت 1206هـ) تحقيق: محمود بن الجميل، مکتبة الصفا، القاهرة، ط1: 1423هـ-
2002م.
- الحجۃ في علل القراءات السبع، أبو علی بن لحمد الفارسی (ت 377هـ)، تحقيق:
على النجdi ناصف، و د. عبدالفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،
1403هـ-1993م.
- الحجۃ في القراءات السبع، لین خالویه للحسین بن احمد (ت 370هـ)، تحقيق:
عبدالعال سالم مکرم، دار الشروق، بيروت، ط2: 1397هـ-1977م.
- حجۃ القراءات، أبو زرحة عبدالرحمٰن بن زنجلة (توفی في القرن الرابع
من الهجرة)، تحقيق: سعید الأفغانی، مؤسسة للرسالة، بيروت، ط5: 1422هـ-
2001م.
- الحمسة للبصریة، صدر الدين علی بن حسین للبصری، تحقيق: مختار الدين لحمد،
علم الكتب، بيروت، 102هـ-1983م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادی (ت 1093هـ)
تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، (د.ت).

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنبي (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم للكتب، بيروت (د.ت).
- خولطر من تأمل لغة القرآن الكريم، د. فعلم حسن، عالم للكتب، القاهرة، ط1: 1427هـ-2006م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالخالق عضيمة، مطبعة دار الحديث، القاهرة، (د.ت).
- الذر لللولمع على همع الهرامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي (1331هـ)، وضع حواشيه: محمد بلال عيون السود، دار لكتب العلمية، بيروت / لبنان، ط1: 1419هـ-1999م.
- الذر للمصون في علوم الكتاب المكنون، الإمام شهاب الدين أبو العابس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين للطبي (ت 756هـ) تحقيق: الشيخ علي محمد معوض وأخرين، دار لكتب العلمية، بيروت / لبنان، ط1: 1414هـ-1994م.
- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد حسنين، المطبعة المنورية، (د.ت).
- ديوان لمري القين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط3، (د.ت).
- ديوان جرير (بشرح محمد بن حبيب)، تحقيق: د. نعسان محمد لمين طه، دار المعارف، مصر، ط2: 1977م.
- ديوان حسان بن ثابت، وضعيه وضبطه وصححه: عبد الرحمن البروفوري، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (د.ت).
- ديوان رؤبة بن العجاج . (ضمن مجموع نشعار العرب): تصحيح وليم بن الورد، لبيزج 1903 م .
- ديوان زهير بن أبي سلى، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1380هـ-1961م.
- ديوان كعب مالك، تحقيق: د. سامي مكي العاني، مكتبة النهضة ط1، بغداد، (د.ت)

- ديوان للنابغة النباني، صنعته: ابن السكبت (ت 244هـ) تحقيق: د. شكري فیصل، دار الفكر، 1388هـ-1968م.
- رصف للباقي في شرح حروف المعاني، الإمام محمد بن عبد الله التميمي (ت 702هـ) تحقيق: محمد محمد لخليل، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق ، 1395هـ-1975م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي (ت 1270هـ) بذرة الطباعة المتنبرية، مصر، (دت).
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ت 324) تحقيق: د. شوفى ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، (دت).
- من صناعة الإعراب، ابن جنى، قلم له: د. فتحى عبد الرحمن حجازى حقه وعلق عليه: محمد فريد لحمد، المكتبة التوفيقية، (دت).
- شرح ابن الناظم على لغة ابن مالك، أبو عبدالله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك المعروف بأبن الناظم (ت 686هـ) تحقيق: محمد باعمل عيون السود، دار للكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1420هـ-2000م.
- شرح ألبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي معید الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرفي (ت 385هـ)، تحقيق (ج1): د. محمد على الرياح هاشم، دار للكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1: 1420هـ-2000م، تحقيق (ج2): د. محمد على ملطانى مطبعة لحجاز، دمشق، 1396هـ-1976م.
- شرح الأشموني على لغة ابن مالك، علي بن محمد الأشموني (ت 929هـ) مطبوع مع حلية الصبان، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، ط1: 1323هـ-2002م.
- شرح التصريح على التوضيح على لغة ابن مالك في النحو، للمشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى (ت 905هـ) تحقيق: محمد السيد ميد لحمد، المكتبة التوفيقية، (دت).
- شرح التسهيل، ابن مالك أبو عبدالله محمد جمال الدين (ت 672هـ) تحقيق: محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحى السيد، دار للكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.
- شرح كافية ابن الحاجب، رضى الدين محمد بن الحسن الاسترلابادى (ت 686هـ) تحقيق: محمد السيد لحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة (دت).

- شرح للّمع، ابن برهان المعروف بالمعكري (ت 456 هـ) تحقيق: د. فائز فارمن، الكويت، ط 1: 1405-1984م.
- شرح للمفصل، للشيخ موفق الدين بن علي بن يعيش للنحو (ت 643 هـ) تحقيق: لحمد المثيد لحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت.).
- شعر عمرو بن معد يكرب للزبيدي، جمع وتحقيق: مطاع للطرباشي، دمشق، 1394هـ-1974م.
- الصاحبي في فقه اللغة و السنن العرب في كلامها، أبو الحسن لحمد بن فارس (ت 395هـ) تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت / لبنان، 1384هـ-1963م.
- ملقيات المفسرين، عبدالله بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 1: 1396هـ .
- على طريق التفسير اللبناني، د. فاضل صالح السامرائي، كلية الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: 1423هـ-2002م.
- العين، أبو عبدالله الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت 175 هـ) تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر / 1982 م.
- الغرّة المخفية في شرح للزه الأنفية، ابن الخطّاب (ت 639 هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، مطبعة العائني، بغداد: 1411هـ-1991م.
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، ناج الدين الأسفرياني (ت 684 هـ) تحقيق: د. عزيز عبدالله منشوراً جامعة يرمونك 1400هـ-1984م.
- فتح القدير للجامع بين فن البرولية والدرالية من علم التفسير، محمد علي بن طي الشوكاني . دار الفكر، بيروت، (د.ت) .
- قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، سناه حميد اللبناني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان/الأردن ط 1: 2003 .
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبوه (ت 180 هـ) تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط (د.ت).

- الكشف عن حقيقة التتريل وعيوب الأقارب في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو الزمخشي (ت 538 هـ) اعتبر به وخرج لحاجته وعلق عليه: خليل مأمون شيخاً، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 2: 1426 هـ - 2005 م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجتها، أبو محمد مكى بن أبي طالب القمي (ت 437 هـ) تحقيق: د. محي الدين رمضان، طبعة دمشق: 1394 هـ.
- الكلمات (معجم في المصطلحات والفرق للغوية)، أبو البقاء ليوب بن موسى الحسيني للكفو (1094 هـ) أعده للطبع ووضع فهارسه، د: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت / لبنان ط 2: 1419 هـ 1998 م.

لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإفرنجي المصري (ت 711 هـ) دار صادر بيروت، ط 1، (دست).

- لغة والنحو بين التقديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط 1: 1971 م.
- لمحات بيانية في نصوص من التنزيل، د. فضل صالح السامرائي دار الشؤون الثقافية، بغداد 1998 م.
- مجال القرآن، أبو عبيدة معمر بن للمتشي التميمي (ت 211 هـ) تحقيق: لحمد فريد المرادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1: 1427 هـ - 2006 م.
- المجيد في إعراب القرآن للمجيد، أبو يسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم المتفاني (ت 742 هـ) تحقيق: موسى محمد زين طرابلس / ليبيا 1955 م.
- المحتسب في تبيين وجوه مشواذ القراءات والإباضح عنها، ابن جنّي، تحقيق: علي النجדי ناصف وأخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة لحياء التراث، القاهرة ج 1: 1386 هـ 1966 م، ج 2: 1389 هـ / 1969 م.
- المحرر للوغير في تفسير الكتاب العزيز: القاضي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأنطليسي (ت 546 هـ) تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 1413 هـ - 1993 م.

- مختصر في شواد القراءات من كتاب للبيع، ابن خالويه (ت 370 هـ) عن بنشره:
برجشتراسر، دار الهجرة: 1934 م.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، دراسة وتحقيق: حاتم صالح الصامن. دار الحرية للطباعة، بغداد، 1395 هـ - 1975 م.
 - للمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرفاعي، لحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت 770 هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، (دت).
 - المصطلح اللحوي نشأته وتطوره حتى لآخر القرن للثالث للهجري، عوض حمد القوزي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط 1: 1401 هـ - 1981 م.
 - معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي (ت 189 هـ) اعداد وتقديم: د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998 م.
 - معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد للفراء (ت 207 هـ) تحقيق: احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار المسور (دت).
 - معاني القرآن، سعيد بن مسعدة للبلخي المجاشعي (ت 215 هـ) دراسة وتحقيق: د. عبدالامير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط 1: 1405 هـ - 1985 م.
 - معاني القرآن، أبو جعفر للنحامي، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة 1425 هـ - 2004 م.
 - معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق يعقوب بن فطري للزجاج (ت 311 هـ) مترجم وتحقيق: د. بدالجليل عبد شلبي، دار الحديث، القاهرة، 1424 هـ - 2004 م.
 - معاني للنحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 1: 1428 هـ - 2007 م.
 - معجم الأدباء، أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت 626 هـ) ، دار المأمون ، مصر: 1955م.
 - المعجم лексический بالآلفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية، د. جميل صليبا. (دت).
 - المعجم المفصل في شواهد النحو للشعرية، فميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 2: 1420 هـ - 1999 م.
 - معنى للبيب عن كتب الأغاريب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن مبارك ومحمد علي حداد، دار الفكر، بيروت، (دت).

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد للكبرى، الإمام العيني محمود، بهامش خزانة الأنب لعبدالقادر البغدادي، مطبعة بولاق، ط ١ (دت).
- المقاصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني (ت 471 هـ) تحقيق: كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية ، وزارة الثقافة والإعلام للعرقية، دار الرشيد: 1982 م.
- المقتصب، أبو العباس محمد يزيد المبرد (ت 285 هـ) تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب/ بيروت: 1963 م.
- نحو التيسير، د. لحمد عبدالمistar الجولي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1404 هـ 1984 م.
- نحو القرآن، د. احمد عبدالمistar الجولي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد: على جراح الصباح للنشر والتوزيع / الكويت (دت). 1394 هـ - 1974 م.
- نحوين والنقران، د . خليل بنين الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة/ عمان، ط ١: 1423 هـ - 2002 م.
- للنشر في للتراثات العشر، الإمام العاظظ أبو الغفر محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت 833 هـ) تقديم: الأستاذ علي محمد الصباع، دار للكتب العلمية/ بيروت، ط 2: 1423 هـ - 2002 م.
- المذك في كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن مطيمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنيري (ت 476 هـ) تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية/ الكويت، ط ١ 1407 هـ - 1987 م.
- مع الهولمع في شرح جمع الجولمع، السيوطي، تحقيق: الأستاذ عبدالسلام هارون، د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية / الكويت، 1394 هـ - 1975 م.

- تأثر الاحتمالات الإعرابية في توجيه المعنى، دراسة في كتب إعراب القرآن حتى نهاية القرن الرابع للهجرة، جمعة حسين محمد، لطروحة دكتوراه بإشراف: د. محي الدين توفيق يبراهيم، كلية الآداب/ جامعة الموصل 1413 هـ - 1993 م.

- جهود ثعلب في معانٍ القرآن وإعرابه، خضر حسن ظاهر، لطروحة دكتوراه، بإشراف د. جمعة حسين محمد، كلية التربية جامعة تكريت 1427 هـ - 2006 م.

- العمل على المعنى في العربية، على عبدالله حسين العنبي، رسالة ماجستير بإشراف: د. محمد نصيف الجنبي، كلية الآداب / الجامعة المستنصرية 1406 هـ - 1986 م.

- الخلاف للنحو في كتب إعراب القرآن الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة، عماد مجید على العبيدي، لطروحة دكتوراه، بإشراف: د. طيبة عبدالمول عبده، كلية التربية/ الجامعة المستنصرية 1425 هـ 2005 م.

- عطف النسق في العربية، عبدالعزيز على مطلوك للذبيمي، رسالة ماجستير بإشراف: د. حسام سعيد الغعيمي، كلية الآداب/ جامعة بغداد. 1409 هـ - 1988 م.

- المجيد في إعراب القرآن المجيد، لإبراهيم بن محمد بن يبراهيم السفاقسي (ت 742 هـ) (العنوان والنساء والماندة) دراسة وتحقيق: عطية لحمد محمد. لطروحة دكتوراه، بإشراف د. محمد عبداللطيف عبدالكريم، كلية التربية/ الجامعة المستنصرية 1420 هـ - 1999 م.

- المجيد في إعراب القرآن المجيد، لإبراهيم بن محمد بن يبراهيم السفاقسي من المؤمنون (إلى مسورة الآسراء إلى لآخر سورة العجر) دراسة وتحقيق: محمود محمد حسين، رسالة ماجستير، بإشراف: د. حاشم طه شلاش، كلية التربية ابن رشد/ جامعة بغداد 1423 هـ - 2002 م.

- المجيد في إعراب القرآن المجيد، لإبراهيم بن محمد بن يبراهيم السفاقسي من مسورة المؤمنون (إلى مسورة (ص) شنشول فريج عسكر، لطروحة دكتوراه بإشراف: د. محمد صالح محمد التكريتي، كلية التربية ابن رشد/ جامعة بغداد 1423 هـ - 2002 م.

ثالثاً: البحوث المنشورة

- لسلوب التفضيل في القرآن الكريم، الدكتور عبدالستار الجواري، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي - للمجلد 38 الجزء 1، سنة 1987 م.
- مصطلح للتوفيق في كتاب مسيبويه، د. محمد عبدالوهاب شحاته، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر العدد الرابع عشر / 2002 م.
- للمصطلح الكوفي، د. محي الدين توفيق ليراهيم، مجلة التربية والعلم / جامعة الموصل - العدد الأول / شباط 1979 م.

رابعاً: المخطوطات

- تعلیق الفرازد على تسهیل الفوائد، محمد بن أبي بکر الدمامینی (ت 873 هـ) مخطوطة مكتبة الأوقاف بيغداد برقم 1216.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد منتخب للدين بن أبي العز رشید الدين الهمداني (ت 643 هـ - 1245 م) مخطوط مصور على آلة الميكروفيilm في المكتبة المركزية بجامعة الموصل برقم (153).



الفهرس

المقدمة	الموضوع
13	التهييد: مصطلح للتوضيح تعريف وتأصيل
25	الفصل الأول: الحمل على التوهم
27	المبحث الأول: توجيه الأسماء على التوهم
29	أولاً: في الاسم المرفوع 1- حمل المبتدأ على وجه غير ظاهر
31	2- اقتران خبر المبتدأ بالفاء وهو أمر
36	3- رفع الاسم بعالة مقومة
41	4- رفع نعت لاسم (إن) بعد الخبر
43	ثانياً: في البديل 1- وقع الاسم المنصوب بدلاً من اسم مجرور
44	2- وقع الاسم بدلاً من خير جنسه
46	3- وقع الاسم بدلاً من فاعل فعل يتوجه نحو المصدر إليه
48	4- ليقاع الظرف الماضي بدلاً من الظرف للحاضر
51	ثالثاً: في المصدر للمنسوب 1- نسب المصدر المنسوب بفعل مقتدر ليصبح عطف الأمر على للنبي
53	2- توهم سبك مصدر من خير حرف مصدرى
54	3- حمل الجملة الفعلية المصدرة بالاستفهام معنى المصدر
57	4- توهم إقامة شبه جملة مقام مصدر منسوب من (إن) وما في حيزها
58	5- توهم سبك مصدر مضارف إلى اسم آخر باق على خصمه
60	رابعاً: في الاسم الموصول (توهم اسم موصول مكان آخر)
62	خامساً: توهم الاسمية من سياق الكلام 1- توهم اسم من سياق الكلام ليصبح عود الضمير عليه

63	2- توقف لفم من مربات الكلام ليصبح وقوع الحال عنه
65	3- توقف لسمين على أنها لفم واحد
69	المبحث الثاني: توجيه الأفعال على التوقف
71	أولاً: جزم لل فعل المضارع في جواب طلب مرفوع
74	ثانياً: جزم لل فعل المضارع بـ(لا) التناهية بعد(أن) على توقف عدم نكارة
75	ثالثاً: توقف صرف الفعل المضارع الذي يلقط الخبر عن الأمر
78	رابعاً: توقف فعل أمر موضع فعل مضارع ليصبح عطف الإنشاء على الخبر
80	خامسياً: توقف فعل ماض موضع فعل مضارع لتصحيح أصل نحوه
83	المبحث الثالث: توجيه الأدوات والحرروف على التوقف
85	أولاً: قفع هزة (ان) لطعة متوجهة
87	ثانياً: وضع (اما) موضع (او)
88	ثالثاً: توقف وضع حرف مكان آخر ليصبح تسلط العامل على موصوله
90	رابعاً: حمل حرف البر على الزيادة
91	خامسياً: توقف للحرف الذي قبل الأخير في الكلمة على أنه الحرف الأخير
93	المبحث الرابع: توجيه الأسلوب على التوقف
95	أولاً: التوقف في أسلوب الشرط
95	1- توقف الشرط من الجملة الاستئنافية
97	2- توقف الشرط من مربات الكلام
104	3- توقف إعمال لغة الشرط للعلامة
106	4- توقف لفم الشرط أنه لفم موصول

107	5- وقوع (ليس) مع معموليه سلسلة ممد جواب الشرط
109	ثانياً: توهُّم النفي من كلام مثبت
111	ثالثاً: توهُّم النهي من سياق الكلام
114	رابعاً: توهُّم القسم من سياق الكلام
115	خامساً: وقوع الجملة الطلبية حالاً
116	سادساً: حمل جواب الاستفهام على المعنى
118	سابعاً: اقتران سياق الترجي بـ (هل) الاستفهامية
119	ثامناً: الاستقاء بمعنى التعجب عن الرابط في خبر المبتدأ الواقع جملة
120	تاسعاً: اقتران جواب الطلب بـ لا أو بـ دل لفاء
121	عشرًا: توهُّم خلو اسم التفضيل من معنى التفضيل
123	حادي عشر: توهُّم معنى غير المعنى الظاهر من اللفظة
131	الفصل الثاني: العطف على التوهُّم
133	المبحث الأول: التوهُّم في عطف الأسماء
135	أولاً: حالة الرفع 1- عطف اسم مرفوع على اسم منصوب
144	2- عطف اسم مرفوع على اسم مجرور بالإضافة على توهُّم كونه فاعلاً لفعل ينحل لل مصدر إليه
146	ثانياً: حالة النصب) عطف اسم منصوب على مجرور على توهُّم نصبه بعامل الاسم (المنصوب)
155	ثالثاً: حالة الجر 1- عطف اسم مجرور على مرفوع على توهُّم جزء بحرف جر
157	2- عطف اسم مجرور بحرف جر على آخر مجرور بالإضافة على توهُّم جزء بحرف الجر نفسه
158	3- عطف اسم مجرور بحرف جر على آخر مجرور بحرف غيره على توهُّم جزء بحرف نفسه
163	4- عطف الاسم على مغير له في المعنى مما لا يصح أن ينسب إلى المعطوف ما يناسب إلى المعطوف عليه

169	المبحث الثاني: التوهم في عطف الأفعال
,71	أولاً: للعطف على معنى ما تقدّم ١- عطف الفعل على المصدر
35	٢- عطف مصدر صريح على فعل منصوب بـ (أن) مضمرة لتأوله به
186	٣- عطف الفعل على فعل متوجه من مشتق ليتم التجاذب بين المتعاطفين
193	٤- العطف على فعل متوجه من سياق الكلام
195	٥- عطف الفعل على فعل متوجه من مشتق
195	٦- عطف الفعل على معنى فعل متوجه من الشرط وجوابه
196	ثانياً: للعطف على مقارب في الإعراب
196	١- عطف فعل منصوب بـ (أن) مضمرة على آخر مرفوع متوجه فيه النصب
199	٢- عطف فعل منصوب بـ (أن) مضمرة على فعل مجزوم بذاته جزم
202	٣- حطف فعل مجزوم على آخر مرفوع على لسم الشرط موصولاً
204	٤- حطف فعل مجزوم على آخر منصوب بـ (أن) على توهם عدم نكر (أن)
210	ثالثاً: للعطف على مقارب في الدلالة اللمنية
210	١- عطف فعل ماض على مضارع
213	٢- حطف فعل مضارع على ماض
215	نتائج للدراسة
225	ثبات المصادر والمراجع